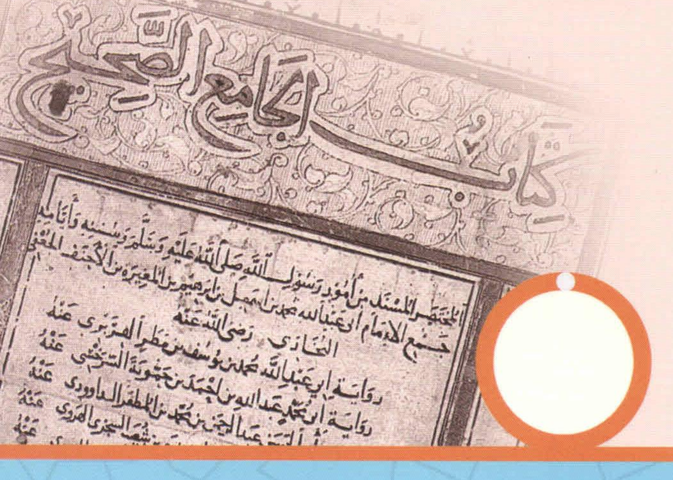


إعْلاءُ البُخَارِي

تثبيت مكانة الإمام البخاري وصَحيحه من خلال رد الشبهات حولهما



إعداد
عبدالقادر بن محمد جلال

تحرير وتقديم
د.علي بن محمد العمران



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جلال، عبدالقادر محمد

إعلاء البخاري: تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولهما./عبدالقادر محمد جلال.- الرياض، ١٤٣٩هـ.

٢١٦ص؛ ١٤× ٢١سم

ردمك: ٣-٤-٩١٠٧٧-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - دفع مطاعن ٢- السنة النبوية أ. العنوان

ديوي ٢٣١,٩٠١ ١٤٣٩/٥١٩٧

رقم الإيداع: ٥١٩٧ / ١٤٣٩

ردمك: ٣-٤-٩١٠٧٧-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



إعلاء البخاري

تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه

من خلال رد الشبهات حولهما

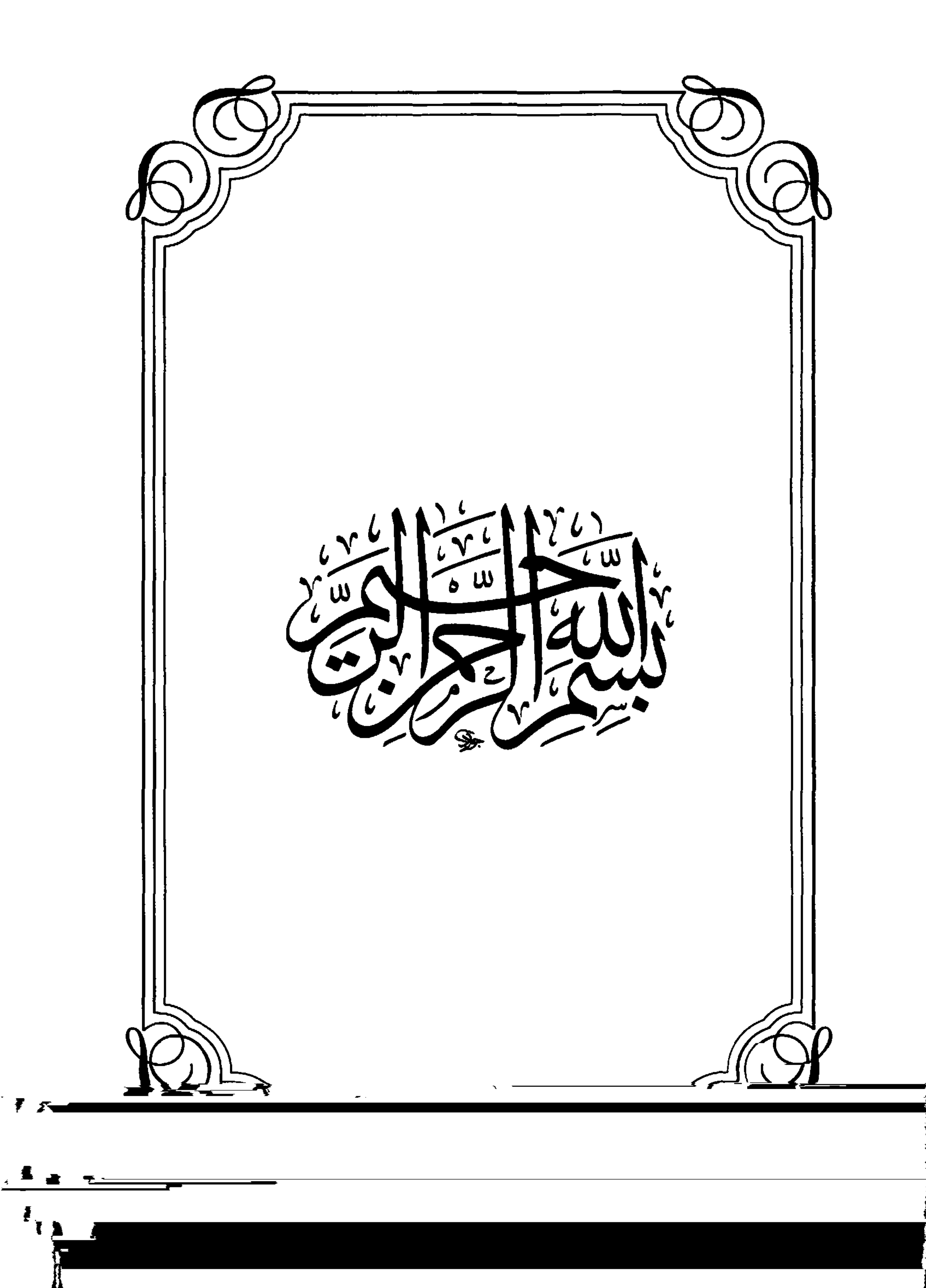
إعداد

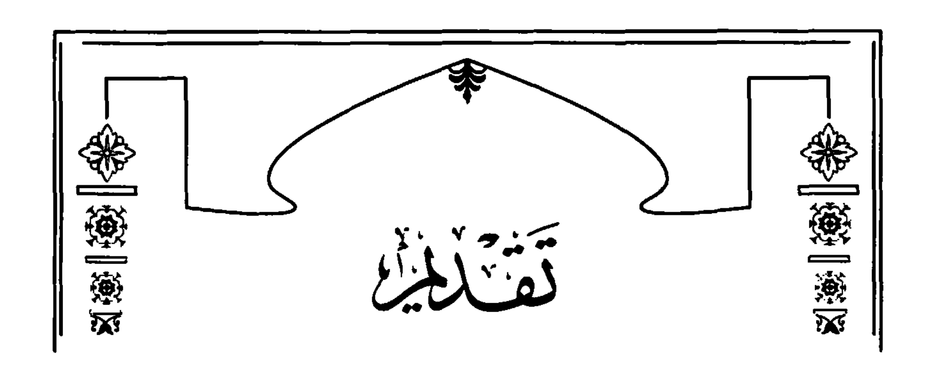
عبدالقادر بن محمد جلال

تقديم

د. علي بن محمد العمران




بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على النبي الأكرم محمد بن عبد الله.

وبعد، فلا تزال السُّنَّة -بحمد الله- محفوظة منذ نطق بها من لا ينطق عن الهوىٰ، وأعلامُها منشورة منذ أن بلّغها صحابةُ سيد الورىٰ، وكتُبُها شامخة على الدهر مذ هيأ الله لها رجالًا لا همّ لهم ولا لذة إلا في كَتْبها وجمعها وتصنيفها فهي لهم شغل وهوىٰ.

وعلىٰ كثرة ما كتبوا وصنفوا فقد كان كتاب البخاري: **(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه)** هو المقدّم رُتبةً وصحةً، لا يدانيه في ذلك كتاب.

أحسن الإمامُ انتقاء أحاديثه من آلاف الأحاديث المروية، ثم أحسن الإيراد والتبويب والتفقّه، فحصّل كتابُه شهرة منقطعة النظير في عصره فما بعده، ففحصه العلماء والنقاد طيلة قرون عديدة، فلم يجدوا في الكتاب مغمزًا يغض من شأنه، وإن وقع من بعضهم تتبّع ومؤاخذة لأحرف يسيرة منه، زادت الكتابَ قوةً،

إذ صار جهد جِلّة العلماءِ الذين إليهم المرجع في هذا الفن، ولم يعد اجتهاد البخاري وحده، فحين نقول: «صححه البخاري»، يندرج معه نقّاد الحديث وجهابذة الفنّ في العصور التالية.. وهذه ميزة قلما تحصل لكتاب.

والناظر في ترجمة الإمام البخاري (جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث) كما حلّاه بذلك الحافظ ابن حجر، يعلم أن الله قد هيّأه لهذه المهمة العظيمة وهذا الفضل الباذخ.. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء!

وكل عظيم جليل لن يسلم من قدح قادح وتشغيب تافه وتشكيك حاقد.. وهكذا شأن البخاري وصحيحه، فحق للبخاري أن يردد:

ما سَلِم الله مِن بريّته ولا نبيٌّ الهدىٰ فكيف أنا

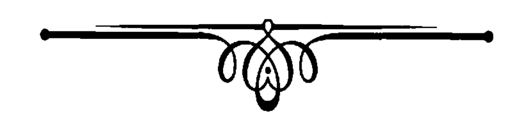
ولما كانت الشُّبَه خطافة، وصار القلم في أيدي الجهلة، وآذان الناس لا ترد يد لامس، استغل ذلك طائفةٌ من ذوي الحقد علىٰ السنة أو الجهل بالعلم وطرائق نقل السنن، لبثّ تشكيكاتهم المغرضة، وشبههم الممرضة، علىٰ السنة جملةً وعلىٰ أصح كتاب فيها علىٰ وجه الخصوص!

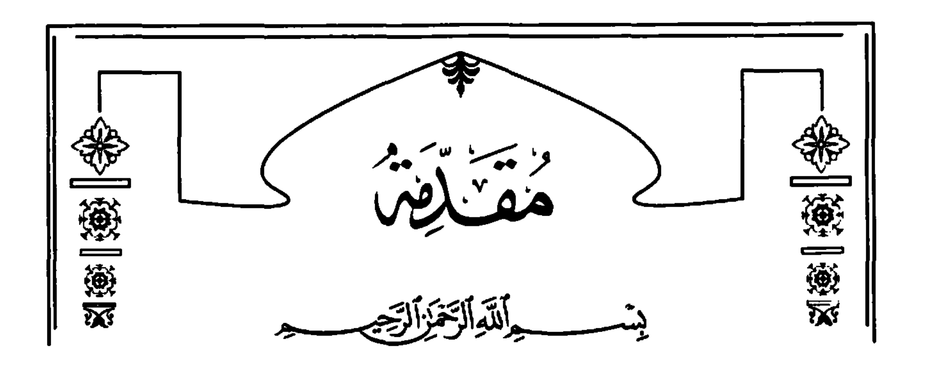
وقـد كتـب جملـة مـن البـاحثين في الـدفاع عـن هـذا الكتـاب العظيم جملـة مـن الـردود يكمّـل بعضـها بعضـا؛ لكـن لـم نـر كتابـا جامعا في دفـع الشـبه، فـرأى مركـز سـلف للبحـوث والدراسـات أن يسهم بدوره في الدفاع عن السنة النبوية بالدفاع عن صـحيح الإمـام البخـاري ورد عاديـات المعتـدين، بمؤلّـف يجمـع فيـه مـا بثـه المشكّكون وما اعترض به المعترضون على صحيح البخاري، مـع الجواب عنها أجوبة علمية قريبة التناول لعموم الناس شافية لمريد الحق.. وقد كُلّف بهذه المهمة الباحث بالمركز: عبدالقادر محمـد جلال، وحين اكتملت فصوله ومباحثه قرأتُه وأصلحت فيه ما شـاء الله لـي أن أصـلح تقـديما وتـأخيرا إضـافة وتنقيحـا.. حتى استوى الكتابُ على سوقه إن شاء الله تعالى.

فنرجو أن يسدّ هذا الكتـاب ثغـرة في الـدفاع عـن السـنة النبويـة المطهرة، وشيئا من الدَّين تجاه هذا الكتاب العظيم ومؤلفه الإمام.

والله الموفق.

د. علي بن محمد العمران





مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

و بعد: فإن الله تعالىٰ قد تكفل بحفظ السنة النبوية المشرّفة، فبقيت كما راد الله لها علىٰ طول الزمان ومختلف العصور، مع أنه لم يَخْل زمن من أناس يطعنون فيها، ويردون أحاديثها، ويجرّحون رواتها وأئمتها.

وقد تعددت صور الطعن (قديمًا وحديثًا) في السنة النبوية في أشكال متنوعة، ومن أبرز تلك الصور:

١. ترك الاحتجاج بالسنة بالكلية، والاكتفاء بالقرآن الكريم زعموا.
٢. ترك الاحتجاج بالأحاديث النبوية بحجة أنها آحاد.
٣. الطعن في رواة الأحاديث، بدءًا من الصحابة الكرام كأبي هريرة رضي الله عنه، وغيره من أئمة الرواية من التابعين فمن بعدهم، مثل الزهري، والإمام البخاري.



٤. التشكيك في قواعد علم الحديث وأصوله، ودعوىٰ عدم كفايتها في حفظ السنة النبوية.

٥. التقليل من جهود أئمة الحديث في نقدهم الحديثي، وعنايتهم بالمتن.

٦. زعمهم وجود أحاديث كثيرة تخالف القرآن الكريم، والعلم الحديث.

٧. أخذ انتقادات المستشرقين والحداثيين والمخالفين لأهل السنة، ووضعها في قوالب علمية، والبحث عما يؤيدها، ثم طرحها علىٰ هيئة مسائل علمية قابلة للنقاش، ومدارستها للأخذ والرد.

وتكاد تكون هذه الصورة هي الأشهر في العصر الحاضر، وهي من أخطر الصور؛ لأن سالكها يدعي العلم والاجتهاد، ويحتج بأقوال ونصوص زاعمًا أنها تؤيد قوله، وتقوي رأيه، وينشر ذلك في كل موضع ومناسبة، مثل خطب الجمعة وغيرها من المناسبات العامة، دون اعتبار لصلاحية المكان، ولا لأهلية المخاطب والمستمع.

و«صحيح البخاري» يُعد بإجماع أئمة الإسلام أرقىٰ جهود الأئمة والمحدثين في خدمة السنة النبوية، وأبرز الصور الواضحة لصحة القواعد التي وضعها المحدثون، للتثبت من سلامة الحديث من المطاعن وصحة نقله عن رسول الله ﷺ.

ولذلك كان صحيح البخاري أكثر كتاب تعرّض لحملات النقد والتنقّص والتشكيك؛ في مقالات وكتب ومقابلات وغير ذلك، ويجمع هذه الحملات صفةٌ مشتركة: وهي الضعف العلمي، والبعد عن التخصص الشرعي بله الحديثي، وهي خطة يراد منها التهوين من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالىٰ، فإذا استطاعوا (مجرد) التشكيك به عند العامة، فقد وصلوا إلىٰ بعض مبتغاهم!

وهذا صنيعهم في الرموز الإسلامية من الكتب العظام، والأئمة الأعلام، وقواعد الدين، والله متم نوره ولو كرهوا!

ومثل هذه الشبه والطعون المغرضة الهزيلة، لا تنقص شيئًا من مكانة الإمام البخاري وكتابه «الصحيح»، قال العلامة طاهر الجزائري: «والحال أن مزية الصحيحين ثابتة ثبوت الجبال الرواسي، لا ينكرها إلا غمر يزري بنفسه وهو لا يشعر، والعلماء إنما فتحوا هذا الباب لأرباب النقد والتمييز، الذين يرجحون ما يرجحون بدليل صحيح، مبني علىٰ القواعد التي قررها المحققون في هذا الفن، وأما المموهون الذين يريدون أن يجعلوا الصحيح سقيمًا، والسقيم صحيحًا، بشُبَه واهية جعلوها في صورة الأدلة، فينبغي الإعراض عنهم، مع حل الشبه التي يخشىٰ أن تعلق بأذهان من يريدون أن يوقعوه في أشراكهم»[1].

---

(١) توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر (١/ ٢٩٨).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هـذا المعنىٰ: «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، وذلك أن الحق إذا جُحِد وعُورض بالشبهات أقام الله تعالىٰ له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل من الآيات البينات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحُجَج الداحضة، فالقرآن لما كذّب به المشركون، واجتهدوا علىٰ إبطاله بكل طريق مع أنه تحداهم بالإتيان بمثله، ثم بالإتيان بعشر سور، ثم بالإتيان بسورة واحدة، كان ذلك مما دل ذوي الألباب علىٰ عجزهم عن المعارضة، مع شدة الاجتهاد، وقوة الأسباب، ولو اتبعوه من غير معارضة وإصرار علىٰ التبطيل، لم يظهر عجزهم عن معارضته التي بها يتم الدليل»[١].

ولما كثرت هذه الشبه وانتشرت بين أيدي الناس بفضل وسائل الاتصال الحديثة، فما إن تُذكر شبهةٌ في المشرق إلا وبلغت المغرب أسرع ما يكون، ورأينا من واجب الوقت: وضع كتاب يناقش ويدحض هذه الشبه، ويعيد الأمور إلىٰ قواعدها ويضبط الضوابط؛ ليقف المسلم علىٰ ما يحفظ له مكانة أصح كتاب في السنة المطهرة، فيكون عارفًا بما يدحض الشبهة بالحجة والبرهان.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٨٥- ٨٦)، بتصرف.

وقد جاءت فصول الكتاب على النحو التالي:

الفصل الأول: الشبهات المثارة على الإمام البخاري، وفيه ثلاث شبه:

- الشبهة الأولى: البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق.
- الشبهة الثانية: تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة.
- الشبهة الثالثة: كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

الفصل الثاني: الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته، وفيه أربع شبه:

- الشبهة الأولى: أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه.
- الشبهة الثانية: عدم وجود نسخة الصحيح التي كتبها الإمام البخاري بخطه.
- الشبهة الثالثة: تعدد روايات الصحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها.
- الشبهة الرابعة: رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث، وفيه:

◈ الفرع الأول: رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنىٰ.

◈ الفرع الثاني: وجود أحاديث مروية بالمعنىٰ، وهي من تصرفات الرواة.

◈ الفرع الثالث: تقطيع الحديث واختصاره، وتفريقه علىٰ مواضع.

الفصل الثالث: الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها، وفيه خمس شبه:

- الشبهة الأولىٰ: البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة.

- الشبهة الثانية: بُعدُ وقوع الإجماع علىٰ صحة جميع أحاديث الصحيح، وفيه فرعان:

◈ الفرع الأول: القول باستحالة الوقوف علىٰ الإجماع، كما قاله بعض الأصوليين.

◈ الفرع الثاني: نقدُ بعض الحفاظ لأحاديث الصحيح يعني عدم وقوع الإجماع.

- الشبهة الثالثة: أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد، وفيه:

◈ الأمر الأول: أن الآحاد لا تفيد العلم والقطع، فلا يستدل بها في العقائد.

◊ الأمر الثاني: أن حكم البخاري على الحديث بالصحة إنما هو في الظاهر، ولا يعني أنه صحيح في نفسه، فيصح مخالفته ومعارضته.

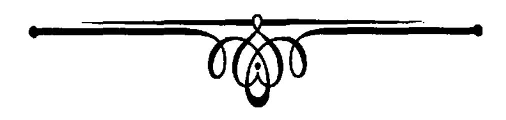
- الشبهة الرابعة: وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلَمة أهل الكتاب.
- الشبهة الخامسة: وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح.

الفصل الرابع: الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري، وفيه ست شبه:

- الشبهة الأولى: تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت.
- الشبهة الثانية: كثرة إخراجه عن أبي هريرة لأنه كان من عمال بني أمية.
- الشبهة الثالثة: إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط.
- الشبهة الرابعة: إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة.
- الشبهة الخامسة: إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط.
- الشبهة السادسة: إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس.

الفصـل الخـامس: الشـبهات المثـارة عـلى وقـوع التعـارض بـين أحاديـث الصحيح وبين غيرها، وفيه ثلاث شبه:

- الشبهة الأولى: وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم.
- الشـبهة الثانيـة: وجـود أحاديـث تعـارض أحاديـث أخـرى صحيحة.
- الشبهة الثالثة: وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث.

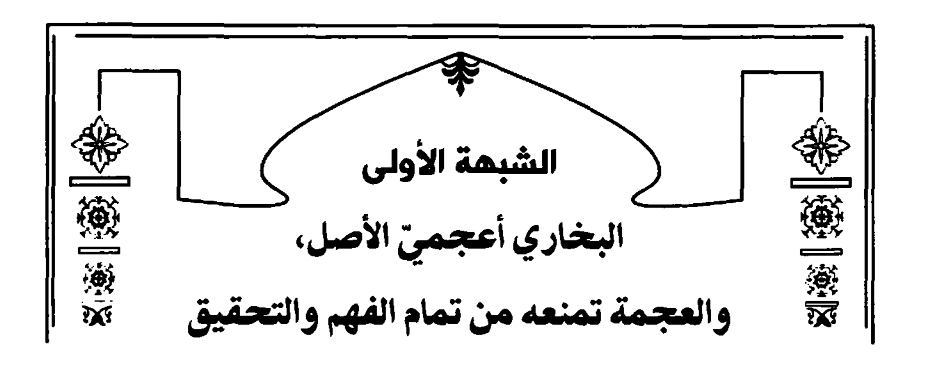


الفصل الأول

الشبهات المثارة على الإمام البخاري



- الشبهة الأولى: البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق.
- الشبهة الثانية: تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة.
- الشبهة الثالثة: كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.



الشبهة الأولى
البخاري أعجميّ الأصل، والعجمة تمنعه من تمام الفهم والتحقيق

من الأمور التي أثيرت أن الإمام البخاري كان من العجم، وأن العُجْمة منعته من التمكن في العلم، والتضلع في الحديث، والإمامة في الدين.

فاسمه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه بن بِذْذْبَه البخاري.

و(بَرْدِزْبَه) و(بِذْذْبَه) اسمان أعجميان، ومعنىٰ (بَرْدِزْبَه): الزارع[1].

و(بَرْدِزْبَه) وهو جدُّ جدِّه، كان مجوسيًّا، وقد مات علىٰ ذلك، وأما ابنه (المغيرة بن بردزبه) فقد أسلم علىٰ يدي يمان الجعفي والي بخارىٰ، فمن أجل ذلك قيل عن البخاري: بأنه جعفي؛ لأن أبا جده أسلم علىٰ يدِ يمان الجعفي، فنسب إليه لأنه مولاه من فوقٍ[2].

---

(١) ينظر: سيرة الإمام البخاري، للمباركفوري (١/ ٥١).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ت السرساوي (١/ ٣١٨).

والبخاري: نسبة إلىٰ مدينة (بخارىٰ) التي ولد فيها، وهي من بلاد العجم، وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان(١).

ومن المعلوم أنه كان من نتائج الفتوحات الإسلامية في المشرق الإسلامي: انتشار اللغة العربية فيها، فـ«استفاضت بالمسلمين الفتوح، واستفاض معهم شعر جاهليتهم، وأسلمت الأمم، ودخلت في العربية كما دخلت في الإسلام، ونزل بيان القرآن كالغيث علىٰ فطرة جديدة، فطرة أهل الألسنة غير العربية، بعد أن رويت من بيان الجاهلية في الشعر العربي، وامتزجت العرب من الصحابة والتابعين وأبنائهم بأهل هذه الألسنة التي دخلت في العربية»(٢).

فنتج من ذلك أن أصبحت اللغة العربية هي اللغة الأساسية، وصارت لغة التواصل بين الساسة، والعلماء، والأدباء(٣).

فمن ثَمَّ كثر العلماء من العجم، حتىٰ صاروا من حَمَلة العلوم الشرعية والعقلية(٤).

---

(١) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧)، والإمام البخاري لتقي الدين الندوي المظاهري (ص: ٢٠).

(٢) مقدمة محمود شاكر لكتاب الظاهرة القرآنية، لمالك بن نبي (ص: ٤١).

(٣) ينظر: علماء ينسبون إلىٰ مدن أعجمية وهم من أرومة عربية، لناجي معروف (ص: ٧).

(٤) ينظر: تاريخ ابن خلدون- المقدمة (٢/ ٤٦٥).

وهذا الذي أُورد على الإمام البخاري يجاب عنه بما يلي:

أولًا: أن العربية ليست عرقًا، وإنما هي لسانٌ ولغةٌ، فلا يمنع ذلك أن يبرع فيها ويتقنها من لم يكن من أهلها، وقد برع في لسان العرب (خاصة) كثيرٌ من العلماء الذين لم يكونوا من أصلٍ عربي، مثل: شيخ العربية سيبويه، فقد ولد في قرية البيضاء من بلاد فارس[(١)]، ومثل أبي علي الفارسي، الذي ولد في مدينة فسا من بلاد فارس[(٢)]، وتلميذه ابن جني وغيرهم.

ثانيًا: أن الإمام البخاري كان من أئمة الاجتهاد المطلق، بشهادة أساطين العلم وجهابذة الأئمة من المتقدمين ومن بعدهم.

قال ابن حجر: «كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالاطلاع على اللغة والتوسع في ذلك، وبإتقان العربية والصرف، وبما يعجز عنه الواصف، ومن تأمل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنه كان مجتهدًا»[(٣)].

---

(١) ينظر: سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف (ص: ٧٠).

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي (١/ ٥٣، ٥٧).

(٣) هداية الساري لسيرة البخاري (ص: ١١٦). وينظر أيضا منه: (ص: ٧٦)، وعمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع، للسخاوي، تحقيق مبارك بن سيف الهاجري، منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت، ذو الحجة (١٤٢١هـ)، العدد (٤٤)، (ص: ٣٢٠).

ثالثًا: أنه اتفقت أقوال كبار أئمة العلم في عصره على الثناء عليه، وأطبقت على الإشادة بفقهه وفهمه وحفظه، وهذا مما يؤيد ضمنًا سلامة عربيّته، وتمكّنه منها.

رابعًا: أنه بلغ الشهرة في سنٍ مبكرةٍ، ورحل كثيرًا، وهو مع طول الرحلة، وإطباق الشهرة، وكثرة الآخذين عنه= لم يُعرف أن تُكلم فيه من تلك الناحية، أو نَبْزِه بقدحٍ أو ثلمٍ في إمامته ولا عربيّته.

خامسًا: أن من جملة الأساليب التي ذكرها أهل البيان، فيمن يروم الفصاحة، ويتحرى البلاغة: أن يصرف همَّه إلى حفظ القرآن الكريم، وكثيرٍ من الأخبار النبوية، وعدةٍ من دواوين فحول الشعراء ممَّن غلب على شعره الإجادة في المعاني والألفاظ(١).

ولا شك أن الإمام البخاري قد حاز الإمامة في علم القرآن والسنة النبوية، ومعرفة آثار الصحابة، والوقوف على أقوال أئمة التابعين الفصحاء، وأنه اطلع على جملةٍ وافرةٍ من شعر العرب وكلامهم، مع ما عُرف به من فهمٍ صحيحٍ وذوقٍ سليمٍ.

فهذا كله مما يؤهله إلى إدراكٍ أسرار العربية، ومعرفة الأساليب البلاغية، والإلمام بأصول القواعد النحوية والصرفية(٢).

---

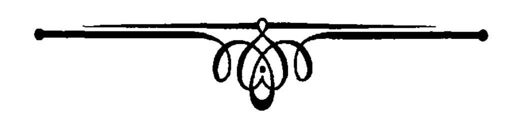
(١) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير (١/ ١٠٠).

(٢) ينظر: الإمام البخاري وصحيحه، لعبد الغني عبد الخالق (ص: ١٣٣)، والإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٩٠).

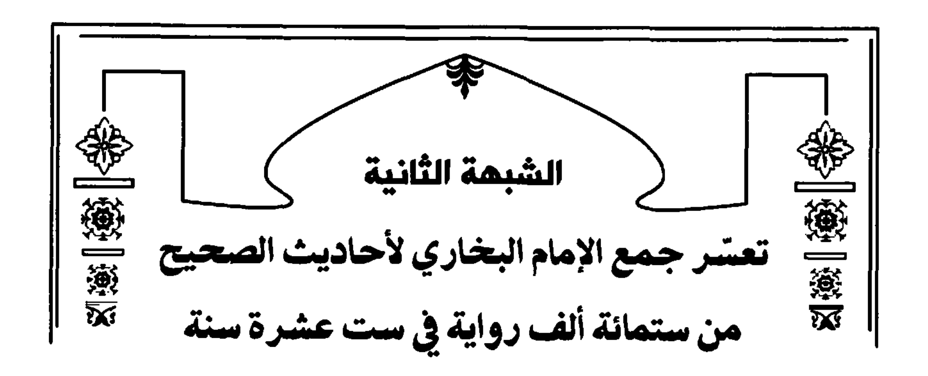
ولا يُعكر على ما سبق تقريره قول صالح بن محمد الأسدي المعروف بـ«جَزَرة» عن الإمام البخاري: «ما رأيت خراسانيًا أفهم منه، لولا عيٌّ في لسانه»[١].

فإن غاية ما يفيده وجود حُبسةٍ في لسانه عند نطق بعض الحروف، ولا يعني وقوع اللحن منه، ولا عدم إجادته العربية، أو ضعف البصر فيها.

على أن تلك الحُبسة النطقية، وهاتيك العقدة اللسانية قد وُجدت عند بعض كبار أئمة النحو والبيان، فما عُدّ ذلك منقصةً فيهم، ولا قدحًا في إمامتهم، ومن هؤلاء الأئمة: سيبويه[٢]، والمُبَرّد[٣]، وصفي الدين الهندي من الأصوليين، وأحمد شوقي من الشعراء المعاصرين.



(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٧).
(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص: ٦٧).
(٣) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ١٤١).



الشبهة الثانية

تعسّر جمع الإمام البخاري لأحاديث الصحيح من ستمائة ألف رواية في ست عشرة سنة

قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: «صنفت كتابي (الصحاح) بست عشرة سنة، خرَّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله عزَّ وجل»[1].

قال الذهبي: «رويت من وجهين ثابتين عنه»[2].

زعم بعض من علق علىٰ هذا الخبر: إن جمع هذا العدد الكبير من الأحاديث في هذه المدة القصيرة مما يصعب حصوله، ويبعد وقوعه في واقع معيشة إنسان سويّ، يسعىٰ في الحصول علىٰ رزقه، وقوام حياته.

وهذا التشكيك قائم علىٰ أمرين: إما تضعيف الرواية، وبالتالي عدم ثبوت هذا القول، وإما تكذيب البخاري.

والأمر الأول باطل، فالرواية ثابتة عنه، فلم يبقَ له إلا اتهام الإمام البخاري بالكذب!!

وكفىٰ بهذا فجورًا وسقوطًا لقائله!

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٧).

وبعضهم له مثار آخر لهذا الزعم وهو: الجهل بأمر الرواية، والغفلة عن حال المحدثين، وقياس أحوالهم العالية علىٰ ما عهدوه من هممهم القاصرة، واعتبار طباعهم الزكية علىٰ ما عرفوه من أنفاسهم الكليلة.

قال الرافعي في مثل هؤلاء: «ولقد رأينا كثيرًا من أهل عصرنا يمضغون علماء العرب مضغًا، ويلوون ألسنتهم بعبارات من الإزراء علىٰ ما وردت به الرواية من أنباء حفظهم، لا يَعجَبون في أنفسهم من أن يكون ذلك صدقًا فحسب، ولكنهم يعجِّبونك من كذبه، وينبهونك علىٰ سخافة المغالاة فيه بزعمهم؛ لما يشق عليهم من النزوع إلىٰ مثله والأخذ في ناحيته، ولقصر نظرهم عن الطموح إلىٰ بعض مراتبه! فيأتونك بالكلام اعتسافًا، ويتخرصون بالأحكام جزافًا، ويزعمون أن أكثر ما رُوي عن علمائنا في الحفظ فهو إما تنفيق لهم في سوق التاريخ، أو تلفيق عليهم في مساقه، ولو أنك اعترضت الحجة في مدارج أنفاسهم لرأيتها هواءً، أو كلامًا هراءً، فهم يقيسون علىٰ ما في طباعهم من الكلال، وما في أنفسهم من الهوينا والوكال؛ ثم هم قوم لا يكشفون عن أسباب الحوادث العربية، ولا ينفذون بين معاقد تلك الأمور ومصادرها؛ وقد جهلوا تاريخ الرواية، وجهلوا معه الأسباب التي بعثت من تلك

الهمم سوابق غاياتها، وأظهرت لها من معجزات الحفظ خوارقَ آياتها، ورفعت للأجيال علىٰ قمة التاريخ العقلي خوافقَ راياتها؛ فهؤلاء لا نزيد علىٰ أن نقول فيهم: هؤلاء»[١].

والرد على هذه الشبهة بأمور:

أولًا: أن مبنىٰ ذلك علىٰ قوة الذاكرة، وسعة الحفظ، وهي من الأمور المشهورة عند الأمم، عُرفت عن العرب وغيرهم.

فأما غير العرب فقد كان الحفظ من وسائل نقل التاريخ والتقاليد والشرائع والآداب وغيرها من العلوم، «فكانت هي صورة الفكر الإنساني علىٰ الحقيقة»[٢].

وأما العرب فإن الحفظ من الأمور المألوفة لديهم، والشائعة في أخبارهم، وقد قال الجاحظ: «العرب أوعىٰ لما تسمع، وأحفظ لما تأتي»[٣].

قال السخاوي: «كان العرب مخصوصين بالحفظ، مطبوعين عليه؛ بحيث كان بعضهم يحفظ أشعار بعضٍ في سمعة واحدة»[٤].

---

(١) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١١).
(٢) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١١). وينظر أيضا: (١/ ٢٧٨).
(٣) البيان والتبين (٣/ ٣٦٦).
(٤) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/ ٨٥).

ولـم يختص المحدثون بقـوة الحافظـة، فقـد كـان يشـاركهم في ذلـك غيـرهم مـن علمـاء الفنـون الأخـرىٰ، مثـل رواة الشـعر، فقـد «تفرد جماعة بجمع كل أنواع الشعر، وكانت لهم في الحفـظ نـوادر غريبة، لتَعَـوّد ذاكـرتهم علـىٰ ذلـك مـذ أخـذ النـاس في ذلـك العصـر بتعويد حـوافظهم علـىٰ حفـظ القـرآن والحـديث، لتجنـب الكتابـة، فكـان فـيهم مـن يحفـظ بضـعة وعشـرين ألـف قصـيدة، يرويهـا بأسانيدها ومعاني ألفاظها»(١).

وقال الثعالبي عن بديع الزمان الهَمَـذاني: «كـان ينشـد القصـيدة التي لم يسـمعها قـط وهـي أكثـر مـن خمسين بيتًـا، فيحفظهـا كلهـا ويؤديهـا مـن أولهـا إلـىٰ آخرهـا، لا يخـرم حرفًـا ولا يخـل بمعنـىٰ، وينظر في الأربعة والخمسة أوراق من كتاب لم يعرفه ولم يره نظـرةً واحدةً خفيفةً، ثم يهذّها عن ظهر قلبه هـذًّا ويسـردها سـردًا، وهـذه حاله في الكتب الواردة عليه وغيرها»(٢).

ولذلك «لم يكن مـن العجيـب أن يحفظـوا مـا حفظـوه، ولكـن العجيب أن لا يكونوا قد حفظوا أكثر من ذلك؛ فأولئك قوم هيـأهم الله لما برعوا فيه بالأسباب الآخذة إليـه، والعلـل المقصـورة عليـه؛

(١) تاريخ التمدن الإسلامي، لجورجي زيدان (٣/ ١٢٣)، بتصرف.
(٢) يتيمة الدهر (٤/ ٢٩٣). وينظر أيضا: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ١٧٣).

فاجتمعت له أنفسهم، وتوفرت قواهم، وفرغت أذهانهم؛ حتىٰ لم يكن من هَمّ أحدهم إلا أن يرىٰ نفسه شخصًا للعلم الذي هو بسبيله، فيقال: فلان صاحب الفن، والفن هو فلان»[1].

بل شواهد صدق ذلك ماثلة أمامنا في العصر الحاضر، فهذا الشيخ محمد البشير الإبراهيمي (المتوفىٰ: ١٣٨٥هـ) حيث ذكر محفوظاته، فذكر عشرات الكتب من المتون والمنظومات العلمية والدواوين[2].

ومثله العلامة الميمني الراجكوتي، وبدر الدين الحسني المحدّث، وجولة في كتاب «فهرس الفهارس» للكتاني توقفك علىٰ أخبار الحفاظ ممن قرب عهدهم منّا، فكيف بما سبق من العصور ممن شهد له بذلك العلماء والحفاظ.

ثانيًا: أن قول الإمام البخاري السابق من دلائل ذكائه، وقوة ذاكرته، وكثرة محفوظاته، وهذا ما شهد به شيوخه وأقرانه الذين رأوه وعاصروه، وأخذ عنهم وأخذوا عنه.

قال عن نفسه: «كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده»[3].

---

(١) تاريخ آداب العرب (١/ ٣١٣).

(٢) ينظر: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (٥/ ٢٧٣- ٢٧٤).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ٥٨).

وأما شهادة أقرانه، فقد قال علي بن الحسين بن عاصم البيكندي: «قدم علينا محمد بن إسماعيل فاجتمعنا عنده، ولم يكن يتخلف عنه من المشايخ أحد، فتذاكرنا عنده، فقال رجل من أصحابنا (أراه حامد بن حفص): سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلىٰ سبعين ألف حديث من كتابي، قال: فقال محمد بن إسماعيل: أوتعجب من هذا؟ لعل في هذا الزمان من ينظر إلىٰ مائتي ألف حديث من كتابه، وإنما عنىٰ به نفسه»[١].

وأما شهادة شيخه، فقد قال سليم بن مجاهد: «كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال لي: لو جئت قبل لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه حتىٰ لقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر منه، ولا أجيئك بحديث من الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا وَلي في ذلك أصل، أحفظ حفظًا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ»[٢].

وهذه شهادة شيخه إمام العلل في عصره، قال حامد بن أحمد: «ذُكر لعلي ابن المديني قول محمد بن إسماعيل: ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، فقال: ذروا قوله، هو ما رأىٰ مثل نفسه»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٥- ٣٤٦).
(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٥).
(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٨).

وقد استغنىٰ بما وهبه الله من قوة الحافظة عن كتابة درس السماع مع أقرانه، فقد قال حاشد بن إسماعيل: «كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يختلف معنا إلىٰ مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما عليّ وألححتما، فاعرضا عليّ ما كتبتما، فأخرجنا ما كان عندنا فزاد علىٰ خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب حتىٰ جعلنا نُحْكِم كتبنا علىٰ حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد»(١).

ولم يكن الإمام البخاري بِدعًا من المحدثين في كثرة محفوظاته، وسعة مروياته، بل هذه الصفة مما اشتهرت عن جماعات كثيرة، ومن نظر في طبقات الحفاظ للذهبي، وذيوله ككتاب الحسني، وابن فهد، والسيوطي عرف ذلك(٢).

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٤).

(٢) انظر نبذًا من أخبارهم في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ١٧٥)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٤٠)، وحفظ الله السنة وصور من حفظ العلماء لها وتنافسهم فيها، لأحمد السلوم (ص: ٢٨١).

ثالثًا: أن الإمام البخاري ما بلغ تلك المنزلة الرفيعة في العلم والفهم والإمامة والنقد، إلا لجملة أسباب اجتمعت فيه، وعدة خصائص توفرت لديه، بشهادات متواترة من علماء عصره، منها:

١. نقاء سيرته، وصفاء سريرته، وطيب روحه، وزكاء أنفاسه.

٢. ما حباه الله تعالىٰ من قوة الحفظ، وقد مر ذكر شيء من أخباره.

٣. ما تميز به من النبوغ المبكر والذكاء المفرط:

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري (وقد ألف كتابًا في سيرته): «قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلهمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب، قال: وكم أتىٰ عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلىٰ الداخليّ وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلىٰ الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحْكَم كتابه، فقال: صدقت، فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدىٰ عشرة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خرجت مع

أمي وأخي أحمد إلىٰ مكة، فلما حججت رجع أخي بها، وتخلّفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسىٰ، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ، في الليالي المقمرة، وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[١].

٤. التفرغ التام لطلب العلم، وتحمّل المشاق في تحصيله، والرحلة الواسعة من أجله، وإنفاق المال في سبيله:

قال ابن حبان: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا علىٰ المسلمين الدين، وهدوهم إلىٰ الصراط المستقيم، الذين آثروا قَطْع المفاوز والقِفار، علىٰ التنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار، والدوران في جميع الأقطار ، حتىٰ إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يُدخِل مضلٌّ في السنن شيئًا يُضلُّ به، وإن فعل فهم الذابّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين»[٢].

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٤- ٣٢٥).

(٢) المجروحين، ت زايد (١/ ٢٧).

وقال أيضًا: «ثم أخذ عن هؤلاء (يعني عن من سبق من أئمة الحديث من أمثال: أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني) مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة، منهم: محمد بن يحيىٰ الذهلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، **ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري**، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا علىٰ السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتىٰ أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، حتىٰ إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها؛ عدها عدًّا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانةً، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوىٰ، وارتفع أهل البدع والعماء»[(١)].

ويقول الحاكم فيه وفي أمثاله من أئمة الحديث: «هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله أجمعين،

---

(١) المجروحين، (١/ ٧٤- ٥٨).

من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعُّم في الدمن والأوطار وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة أهل العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار بوجود الكِسَر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاهم، وبواريها فرشهم»(١).

وأما عن رحلاته من أجل سماع الحديث، فقد قال عن نفسه: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وواسط وبغداد، والشام ومصر، لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وبالبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان»(٢).

وأما إنفاق المال في سبيل طلب العلم، فيدل عليه قول ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: «سمعته يقول: كنت أستغلُّ كلَّ شهر خمس مائة درهم، فأنفقت كل ذلك في طلب العلم».

---

(١) معرفة علوم الحديث، ت السلوم (ص: ١٠٨).
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٢/ ٥٨)، بتصرف.

فقلت: «كم بين من ينفق على هذا الوجه، وبين من كان خلوا من المال، فجمع وكسب بالعلم، حتى اجتمع له». فقال أبو عبد الله: «﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الشورى: ٣٦]»(١).

رابعًا: أن فهم طريقة المحدّثين في عدّ الحديث ترفع الإشكال في ذِكْر هذا العدد الضخم، فعدّ الحديث عندهم إنما هو بحساب كل سندٍ وطريقٍ مختلف.

قال ابن الصلاح في شرح عبارة البخاري: «هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عُدّ الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين»(٢).

وقال الذهبي: «كانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسّر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك»(٣).

ومعنى ذلك: أن حساب العدد في الأحاديث والآثار يكون بعدد الطرق والأسانيد، لا بعدد الألفاظ المروية.

فمثلًا قوله ﷺ: «من كَذَب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النَّار»(٤)

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٤٩).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ت: عتر (ص: ٢٠- ٢١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٨٧).

(٤) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

روي عن أكثر من سبعين صحابيًا[(١)]، فهو على طريقة المحدثين: يكون سبعين حديثًا، وليس حديثًا واحدًا، بل أكثر من ذلك إذا اعتبرنا الأسانيد المروية لكل حديث، فقد يصل تعداد طرق هذا الحديث إلى المئات على طريقة المحدّثين في العدّ.

فكل خبرٍ مروي عن صحابيّ معينٍ أو إمامٍ مكثرٍ؛ إذا تعددت الطرق والأسانيد إليه، فإن كل طريقٍ وسندٍ يكون حديثًا في عدّ المحدّثين.

قال السباعي: «وبهذا إذا جُمعَتْ أقوالُ النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته إلى أقوال الصحابة والتابعين، وجُمعَتْ طرقُ كلّ حديث منسوب للنبي ﷺ وللصحابة وللتابعين؛ لا يستغرب أبدًا أن يبلغ ذلك كله مئات الألوف بهذا المعنى»[(٢)].

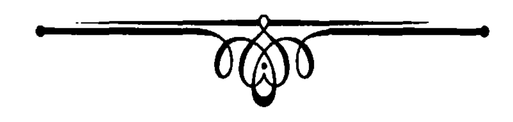
وسبب اعتماد المحدثين هذه الطريقة في حساب الأسانيد والطرق: هو الوقوف على مدار الإسناد، ومعرفة علل الخبر من حيث اتفاق الرواة واختلافهم، وما ينشأ عن ذلك من شذوذ أو نكارة أو اضطراب، ومدى توافق الطرق في الاعتبار، وصلاحيتها في التقوية في الشواهد والمتابعات.

---

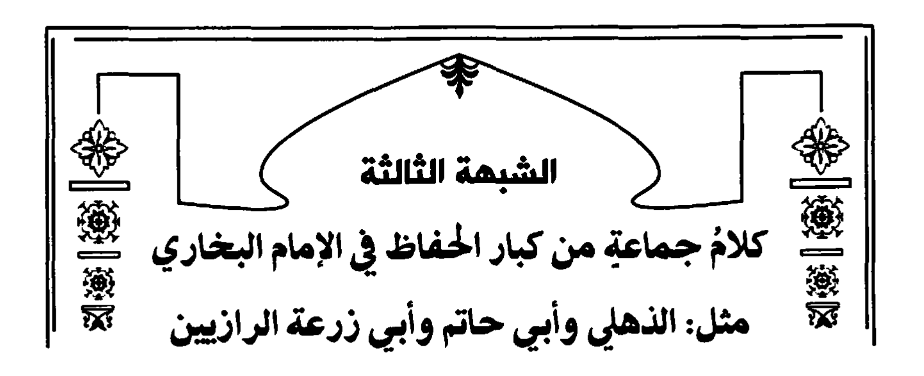
(١) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٦٢٨).
(٢) السنة ومكانتها للسباعي (ص: ٢٤٧).

وإذا عُلم بعد ذلك: ازدياد الطلبة والرواة في كل عصر؛ وأن الناقلين للخبر في عصر التابعين أكثر منه في عصر الصحابة رضي الله عنهم، وأن الرواة في عصر أتباع التابعين أكثر منه في عصر التابعين= فإنه يوقف علىٰ شيء من جهود المحدثين في سبيل جمع السنة النبوية، وتمحيص طرقها وأسانيدها، ومعرفة ما رواه آلاف الرواة علىٰ اختلاف عصورهم ودرجاتهم من حيث الثقة والضعف، والاتصال والانقطاع، وما لهم في ذلك من أحوال ومراتب، ومن تحقق بطريقتهم وفهمها حق الفهم= وقف لها وقفة إجلال وإكبار، وأن الله قد هيأهم لهذه المهمة الصعبة الجليلة.

وقد قال المستشرق مرجليوث: «إلا أن قيمتها (أي: نظرية الإسناد) في تحقيق الدقة لا يمكن الشك فيها، والمسلمون محقون في الفخر بعلم حديثهم»[(١)].



(١) محاضرات عن المؤرخين العرب (ص: ٢٠).



الشبهة الثالثة

كلامُ جماعةٍ من كبار الحفاظ في الإمام البخاري

مثل: الذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

يتخذ بعض الكتاب[1] من موقف الذهلي ومَن تبعه، من الإمام البخاري ذريعةً إلىٰ النيل من مكانة الإمام البخاري في العلم عمومًا، وفي الحديث خصوصًا، دون مراعاةٍ لملابسات القضية، ولا وقوفٍ علىٰ أسباب القصة.

وهذه الشبهة ليست وليدة العصر، بل هي قديمة النشأة، وقد أشار إليها تاج الدين السبكي[2].

وفيما يلي بيان لهذه المسألة، وهل يصح القول بأن الإمام البخاري جُرّح من بعض الأئمة، أم لا؟

أولًا: بيان جهة قول هؤلاء الأئمة في الإمام البخاري:

قال أبو حامد الأعمشي: «رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيىٰ يسأله عن الأسامي والكنىٰ وعلل الحديث، ويمر فيه محمد بن إسماعيل

---

(١) ينظر: أضواء علىٰ الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ٨٤).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٣٦).

مثل السهم، كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فما أتى على هذا شهر، حتى قَالَ محمد بن يحيى: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا، فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدةً، وخرج إلى بخارى»[1].

كان الداعي إلى كلام الذهلي في الإمام البخاري، ثم تبعه أمثالُ أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، هو الزعم بأن الإمام البخاري ممن يقول: «إن اللفظ بالقرآن مخلوقٌ».

قال محمد بن يحيى الذهلي: «قد أظهر هذا البخاريُّ قولَ اللفظيةِ، واللفظيةُ عندي شرٌّ من الجهمية»[2].

وقال أبو حامد ابن الشرقي: «سمعت محمد بن يحيى يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث يتصرف، فمن لزم هذا استغنى عن اللفظ، وعما سواه من الكلام في القرآن، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج عن الإيمان، وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه وجعل ماله فيئًا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين، ومن وقف فقال: لا أقول: مخلوق أو غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر، ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق فهذا مبتدع لا يجالس ولا يكلَّم،

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٣- ٣٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٥٩).

ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلىٰ محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان علىٰ مثل مذهبه»(١).

وقال ابن أبي حاتم: «قدم عليهم (أي: الإمام البخاري) الري سنة مائتين وخمسين، سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيىٰ النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوقٌ»(٢).

فبان من هذا أن كلام الذهلي فيه ومن تبعه، لم يكن متوجهًا إلىٰ الطعن في إمامته في الحديث، وعلمه بالعلل ونقده فيه، بل كان لقضية تتعلق بمسألة لا تعلّق لها سواء ثبت كلام خصومه أو لم يثبت.

ثانيًا: أن قول هؤلاء الأئمة في الإمام البخاري لا يُعدُّ جرحًا في إمامته، ولا قدحًا في صحيحه، وذلك لما يلي:

١- أن الأمة أجمعت علىٰ إمامته، وثقته، وفضله، ومخالفة من خالف في ذلك لا تضر، ومن أجل ذلك قال الذهبي عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين في تركهما الرواية عن الإمام البخاري: «إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقةٌ مأمونٌ محتجٌّ به في العالم»(٣).

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٤).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١)، بتصرف.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٣). وينظر: المغني في الضعفاء، له (٢/ ٥٥٧).

وذلك لأن مجرد ترك الرواية عن الإمام البخاري لم يكن من أجل جرحٍ في عدالته، أو اتهام لضبطه من جهة الرواية، أو قدحًا في إمامته.

قال تاج الدين السبكي: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلىٰ الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ، فيالله والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروكٌ، وهو حامل لواء الصنعة، ومقدم أهل السنة والجماعة؟! ثم يالله والمسلمين! أتجعل ممادحه مذامّ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه»[1].

٢- أنه علىٰ فرض أن الإمام البخاري أخطأ في اجتهاده، فإن الحافظ الكبير، والإمام المجتهد، يغتفر له ما لا يغتفر لغيره، وأن هفوته لا تنزله عن إمامته، ولا تنقص من مرتبته.

قال الذهبي: «إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسىٰ محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[2].

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل (ص: ٣٥- ٣٦)، بتصرف.
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧١).

وقال ابن القيم: «من قواعد الشرع والحكمة أيضًا: أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثيرٌ ظاهرٌ، فإنه يُحتمل له ما لا يُحتمل لغيره، ويُعفىٰ عنه ما لا يُعفىٰ عن غيره، فإن المعصية خبثٌ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، بخلاف الماء القليل فإنه لا يحتمل أدنىٰ خبثٍ، وهذا أمرٌ معلومٌ عند الناس مستقرٌ في فطرهم: أن من له ألوفٌ من الحسنات، فإنه يُسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتىٰ إنه ليختلج داعي عقوبته علىٰ إساءته، وداعي شكره علىٰ إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة... والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التأثير له، فيفعل مع أهل الحسنات الكثيرة والذين آثروا محابه ومراضيه وغلبتهم دواعي طبعهم أحيانًا من العفو والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم»[1].

٣- أن الإمام البخاري من كبار أئمة أهل السنة ومن المدافعين عنها، والناصرين لها، وكتبه وتقريراته، ونقول علماء أهل السنة شاهدة بذلك.

---

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ٥٠٤- ٥٠٧)، بتصرف. وينظر: التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني (١١/ ٥٠٨).

ومن تقريراته المعتمدة عند علماء أهل السنة، قوله -رحمه الله تعالى-: «لقيت أكثر من ألف رجلٍ من أهل العلم: أهل الحجاز ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وواسط وبغداد، والشام ومصر، لقيتهم كراتٍ قرنًا بعد قرنٍ، ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون، فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قولٌ وعملٌ...»(١).

وقال الذهبي مبينًا مكانة الإمام البخاري: «ثم إنه (أي: الإمام البخاري) بوَّب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو والكلام واليدين والعينين، محتجًا بالآيات والأحاديث، فمن ذلك قوله: باب قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وباب قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وباب قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وباب كلام الرب عز وجل مع الأنبياء، ونحو ذلك مما إذا تعقله اللبيب عرف من تبويبه أن الجهمية ترد ذلك وتحرف الكلم عن مواضعه، وله مصنف مفرد سماه: (كتاب أفعال العباد) في مسألة القرآن، وكان حافظًا علامةً يتوقد ذكاءً، وكان ورعًا تقيًّا كبير الشأن، عديم النظير»(٢).

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٤- ١٩٧)، بتصرف.

(٢) العلو للعلي الغفار (ص: ١٨٧).

وقال ابن القيم: «كان أئمة السلف وأتباعهم يذكرون الآيات في هذا الباب، ثم يتبعونها بالأحاديث الموافقة لها، كما فعل البخاري ومن قبله ومن بعده من المصنفين في السنة»[(١)].

٤-أن للإمام البخاري مقصودًا صحيحًا، يوافق عليه، وإطلاق القول بأنه يقول: إن لفظه بالقرآن مخلوقٌ، غير صحيحٍ، فقد قال أبو عمرو الخفاف: «أتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتىٰ طابت نفسُه فقلت: يا أبا عبد الله، هاهنا أحدٌ يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة»، فقال: «يا أبا عمرو، احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة، أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو كذابٌ، فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقةٌ»[(٢)].

فلم يكن مقصود الإمام البخاري في اللفظ هو اعتقاد اللفظية الذين يعتقدون أن جبريل عليه السلام إنما جاء بكلامٍ مخلوقٍ، وهو هذا القرآن المؤلف من الحروف العربية، وأن الله تعالىٰ لم يتكلم بالحروف[(٣)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ١٤٠٧- ١٤٠٨).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٤- ٣٥٥).

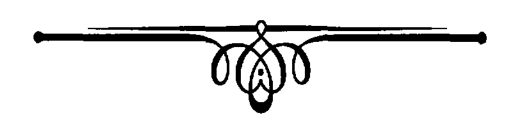
(٣) ينظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبد الله الجديع (ص: ٢٦٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذين قـالوا: الـتلاوة هـي المتلـو مـن أهـل العلـم والسـنة قصـدوا أن الـتلاوة هـي القـول والكـلام المقترن بالحركة، وهي الكلام المتلو، وآخرون قالوا: بل التلاوة غير المتلـو، والقـراءة غيـر المقـروء، والـذين قـالوا ذلـك مـن أهـل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال العباد لـيس هـي كـلام الله، ولا أصـوات العبـاد هـي صـوت الله، وهـذا الـذي قصـده البخـاري، وهو مقصود صحيح، وسبب ذلك أن لفـظ (الـتلاوة)، و(القـراءة)، و(اللفظ) مجمل مشترك؛ يراد به المصدر، ويراد به المفعول، فمن قـال: اللفـظ لـيس هـو الملفـوظ، والقـول لـيس هـو المقـول، وأراد باللفظ والقول المصدر، كـان معنىٰ كلامـه أن الحركـة ليست هـي الكلام المسموع، وهذا صحيح، ومن قـال: اللفـظ هـو الملفـوظ، والقول هو نفسه المقـول، وأراد بـاللفظ والقـول مسـمىٰ المصـدر، صـار حقيقـة مـراده أن اللفـظ والقـول المـراد بـه الكـلام المقـول الملفوظ هو الكـلام المقـول الملفـوظ، وهـذا صـحيح، فمـن قـال: اللفظ بالقرآن، أو القراءة، أو التلاوة، مخلوقة أو لفظي بـالقرآن، أو تلاوتي، دخـل في كلامـه نفـس الكـلام المقـروء المتلـو، وذلـك هـو كلام الله تعـالىٰ، وإن أراد بـذلك مجـرد فعلـه وصـوته كـان المعنـىٰ صحيحـًا، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره»[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٦٤). وينظر: العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبد الله الجديع (ص: ٢٦٥).

٥-أن الإمام البخاري لم ينفرد بقوله هذا، فقد وافقه في ذلك الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، والحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري، فقد نقل الذهبي عن محمد بن يعقوب الحافظ أنه قال: «لما استوطن البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ، ونادىٰ عليه، ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يومًا: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته، وقام علىٰ رؤوس الناس، وبعث إلىٰ الذهلي ما كتب عنه علىٰ ظهر جمال، وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه، وتبعه أحمد بن سلمة»(١).

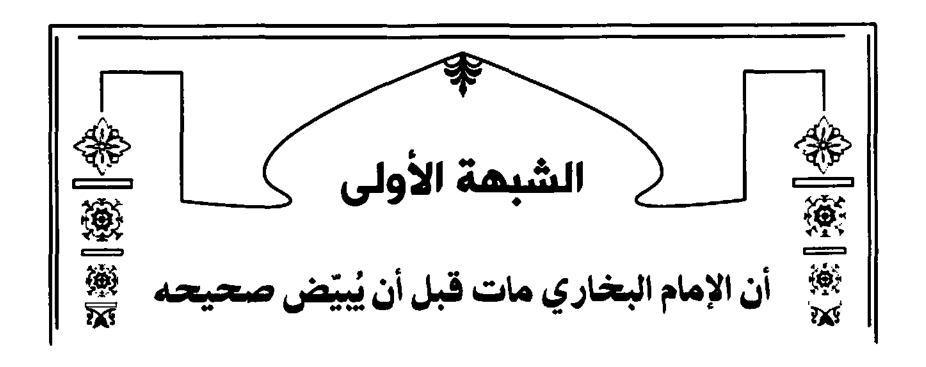


(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٥٩- ٤٦٠)، بتصرف.

الفصل الثاني

الشبهات المثارة على تصنيف الصحيح ورواياته

- **الشبهة الأولى:** أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه.
- **الشبهة الثانية:** عدم وجـود نسخـة الصحيـح التي كتبها الإمام البخاري بخطه.
- **الشبهة الثالثة:** تعدد روايات الصحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها.
- **الشبهة الرابعة:** رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث.



الشبهة الأولى

أن الإمام البخاري مات قبل أن يُبيّض صحيحه

هذه الشبهة تتضمن بحثين:

الأول: هل ترك الإمام البخاري كتابه مسوّدة؟

فقد فهم البعض من كلامٍ للمستملي والباجي (كما سيأتي) أن الإمام البخاري لم يفرغ من تبْييض كتابه، وأن الكتاب أُكْمِل من قبل رواة الصحيح[1].

ونسوق هذه النصوص، ثم نجيب عنها:

قال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: «انتسختُ كتابَ البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتمّ بعد، وقد بقيَتْ عليه مواضع مبيضةٌ كثيرةٌ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلىٰ بعضٍ».

---

(١) ينظر: أضواء علىٰ الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١٣٦). كما ذهب إلىٰ ذلك الكوثري في تعليقه علىٰ شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص: ٧٠)، ومحمود أبو رية في أضواء علىٰ السنة المحمدية، كما نقله عنه المعلمي في الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي (١٢/ ٣٥٣- ٣٥٤).

وقال أبو الوليد الباجي: «ومما يدل علىٰ صحة هذا القول: أن رواية أبي إسحاق المستملي، ورواية أبي محمد السرخسي، ورواية أبي الهيثم الكشميهني، ورواية أبي زيد المروزي (وقد نسخوا من أصلٍ واحدٍ) فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدَّرَ كلُّ واحدٍ منهم في ما كان في طُرّةٍ أو رقعةٍ مضافةٍ أنه من موضع ما، فأضافه إليه. ويبين ذلك: أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلةً ليس بينهما أحاديث، وإنما أوردت هذا لما عُنِي به أهلُ بلدنا من طلب معنىٰ يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في تعسف التأويل ما لا يسوغ، ومحمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه، فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيلٍ»(١).

ومعنىٰ كلام الباجي: أنه يوجد في الجامع الصحيح في بعض المواضع تراجم ليس بعدها شيء من الحديث وغيره، وأحاديث

---

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٣١١). وأما قوله: «ومحمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله (وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه) فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ وتمييزها بسبيل»، فينظر في الرد عليه: إفادة النصيح، لابن رشيد (ص: ٢٦)، ومقدمة تحقيقَ المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (ص: ٩٧).

لم يتضح للبخاري ما يرتضيه في الترجمة عنها، فجعل لها أبوابًا بلا تراجم، وأن بعض النساخ أخطأ فضمّ الباب الذي لم يُذكر فيه حديث إلىٰ الحديث الذي لم يترجم له، ولم يتركوا البياض الذي تركه الإمام البخاري عمدًا[١].

والجواب عن هذا الإشكال فيما يلي:

أولًا: أن الإمام البخاري قال: «صنفتُ جميعَ كتبي ثلاث مرات»[٢]، وفي هذا دليلٌ علىٰ كمال احتياط الإمام البخاري، ومبالغته في التوقي، وحرصه علىٰ التمام، فقد كان يعيد النظر والتأمل في كل كتاب يضعه، ويتعاهده بالتهذيب والتعديل، حتىٰ يُخرجه في الهيئة المرضية، والصورة المضيئة، ولا شك أن الإمام البخاري لم يُخرج كتابه الصحيح للناس ويسمعه منه الجمع الغفير إلا بعد أن انتهىٰ من جمعه، وتنقيحه، وترتيبه.

ثانيًا: أن الإمام البخاري مكث في تصنيفه ست عشرة سنة[٣]، واستغراق التصنيف هذا الزمن الطويل دليلٌ أيضًا علىٰ أنه لم يكتب شيئًا في الصحيح إلا بعد التحري والتثبت.

---

(١) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٢- ٣٧٣).
(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٠٣).
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٥).

وأما قول الإمام البخاري: «صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا حتىٰ استخرت الله تعالىٰ، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته»[(١)]؛ فقد قال ابن حجر: «الجمع بين هذا وبين ما تقدم (أنه كان يصنفه في البلاد) أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنةً، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روىٰ ابن عدي[(٢)] عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

قلت (ابن حجر): ولا ينافي هذا أيضًا ما تقدم؛ لأنه يحمل علىٰ أنه في الأول كتبه في المُسوَّدة، وهنا حوَّله من المُسوَّدة إلىٰ المُبيَّضة»[(٣)].

ثالثًا: أن الإمام البخاري حدَّث بكتابه الصحيح في البلدان مرارًا، وسمعه منه أممٌ وخلائق، وهو قد حدث به مبوبًا مرتبًا، ولا يمكن أن يتركه لاجتهاد النساخ[(٤)].

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).

(٢) أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (ص: ٥١)، والحكاية عنده بلفظ: «دوَّن».

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).

(٤) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٧٥).

قال القسطلاني: «هذا الذي قاله الباجي فيه نظرٌ من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلِّفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوّبًا، فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها»(١).

رابعًا: أن الإمام البخاري لما خرج من نيسابور، وتوجه إلى بخارى، بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى الإمام البخاري: «أن احمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك»، فرد عليه الإمام البخاري بقوله: «أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجةٌ؛ فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم»(٢).

فكون والي بخارى يطلب من الإمام البخاري أن يُسمعه كتاب الجامع؛ دليلٌ على أن الإمام فرغ من تأليفه وتصنيفه، حتى اشتهر أمر الصحيح بين الأمراء والعامة.

خامسًا: أنه اشتهر عن الإمام البخاري فقهه الدقيق في تراجم أبواب صحيحه، مما يدل على شفوف ذهنه، وثاقب فهمه،

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٤).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٥- ٣٥٦).

ودقة استنباطه، وبراعته في استخراج الحكم أو الإشارة للمسألة التي يتضمنها الحديث، ومع هذه الدقة العجيبة، والترتيب المتقن بين أبواب الكتاب الواحد؛ لم يذكر أحدٌ من العلماء أن رواة الصحيح هم من قاموا بترتيبه، وإلا لما اتفقوا علىٰ ترتيب واحد، ولَوَقع بينهم اختلاف في نَسْخِهم للكتاب[١].

وهذا كله مما يؤكد أن الإمام البخاري قد انتهىٰ من كتابه الصحيح وترتيبه.

فظهر مما سبق أن الإمام البخاري ﵀ بيَّض كتابه، ونقَّحه، وأنه قد بلغ الغاية في العناية به.

قال ابن حجر: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يُمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييضٍ، ومن تأمل ظفر، ومن جدَّ وجد»[٢].

الثاني: هل يقدح ذلك في الصحيح، وفي صحة الأحاديث، وفي علم الإمام البخاري بالعلل والنقد؟

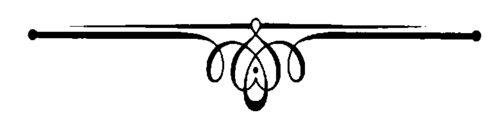
والجواب: أن هذا الأمر لا يقدح في إمامة البخاري، ولا في مكانة كتابه الصحيح، وذلك لما يلي:

---

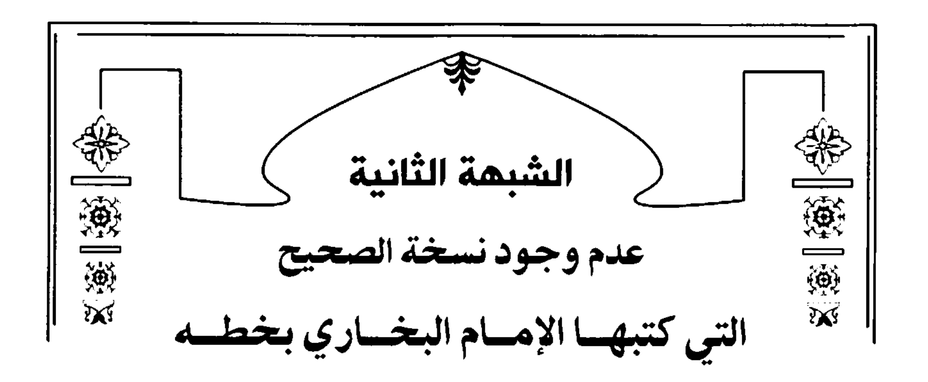
(١) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٦٠، ٣٧٥- ٣٧٦).
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ١٤).

أولًا: أن هذه المواضع المشكلة ليس فيها ما يختص بالحديث وعلله، أو بضعف الرواة والكلام فيهم، بل هي تتعلق بتراجم الأبواب، وبتقديم وتأخير بعض الأحاديث، فمثل هذه المواضع لا تنقص شيئًا من قيمة الصحيح العلمية، ولا تحط من قدره[1].

ثانيًا: أن هذه المواضع المشكلة قليلةٌ جدًّا، فقد قال ابن حجر بعد ذكر كلام أبي الوليد الباجي السابق: «وهذه قاعدة حسنةٌ يُفْزَع إليها حيث يتعسّر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلةٌ جدًّا»[2].



(١) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ٣٥٥).
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٨).



يُعد التصنيف في كتب الحديث المختلفة من المسانيد، والصحاح، والسنن، في القرن الثالث امتدادًا لنشاط العلماء والمحدثين في التصنيف في الحديث، الذي ابتدأ في منتصف القرن الثاني[1].

ومن تتبع كتب أئمة الحديث والتواريخ ظهر له أن التدوين والتصنيف بدأ منذ عصر الصحابة فمن بعدهم[2].

وهذه الشبهة المذكورة تتضمن إشكالين:

الأول: هل هناك نسخة بخط الإمام البخاري؟

فالجواب على ذلك: أن مما لا شك فيه أن الإمام البخاري قد كتب صحيحه في نسخةٍ خاصةٍ به، ويدل على ذلك ما يلي:

---

(١) ينظر: الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو (ص: ٣٦٣)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم العمري (ص: ٢٣٤).

(٢) ينظر: رسالة في إثبات التدوين والجمع لأهل القرن الأول الهجري من الصحابة والتابعين، لمحمد عبد الحي الكتاني (ص: ٤٦)، ودراسات في الحديث النبوي، للأعظمي (١/ ٨٤).

أولًا: قـول الإمـام البخـاري: «صـنفت جميـع كتبـي ثـلاث مـرات»[١]، وكـون الإمـام يصـنف كتبـه ثـلاث مـراتٍ، فإنـه يقتضـي لزومًا وجود نسخةٍ خطيةٍ خاصةٍ به من كتابه الصحيح.

ثانيًا: تبييضه لمسوَّدة كتابه الصحيح، حيث روىٰ ابن عدي عن جماعة من المشايخ: أن الإمام البخـاري حـوَّل تـراجم جامعـه بـين قـبر النبـي ﷺ ومنـبره، وكـان يصـلي لكـل ترجمـة ركعتـين[٢]، وحملَ ابن حجر ذلك علىٰ أنه حوله من المُسوَّدة إلىٰ المُبيَّضة[٣].

ثالثًا: أن الفربري قد وقف علىٰ أصـل الإمـام البخـاري، واطلـع عليه[٤].

وقد نص علىٰ ذلك غيـر واحـدٍ مـن أهـل العلـم، فقـد قـال أبـو إسحاق إبراهيم بـن أحمـد المسـتملي: «انتسـخت كتـاب البخـاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري»[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٠٣).
(٢) أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (ص: ٥١).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٨٩).
(٤) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ١٩٧).
(٥) التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي (١/ ٣١٠).

وقال **القاضي عياض**: «في باب الخوخة في المسجد: عن عبيد الله بن حنين عن أبي سعيد الخدري: خطب النبي ﷺ، كذا عند أبي ذر والمروزي، وعند ابن السكن: عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد، وكتبه الأصيلي في كتابه ثم ضرب عليه، وقال: لم يكن عند أبي زيد، وقال عن الفربري: كان في الأصل (يعني أصل البخاري) مضروبًا عليه»(١).

وقال **ابن رشيد الفهري**: «كان عنده (أي: الفربري) أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجةً له عاضدةً، وبصدقه شاهدةً»(٢).

وقال **ابن حجر**: «نسخة الأصل من البخاريّ كانت عند الفربري، وكانت فيها إلحاقاتٌ وجزازاتٌ، فوضع بَعْضُ مَن نَسَخَ الكتاب، وضم بعضه على بعض تلك الإلحاقات في المكان الذي يظن أنّه صوابٌ، فمن ثمّ نشأ اختلاف بين الشيوخ الثّلاثة الذين سمع منهم أبو ذر وحدثوه بالكتاب مقترنين عن الفربري»(٣).

رابعًا: أن في وصول صحيح البخاري إلينا بهذه الصورة والترتيب أكبر دليل على أن الإمام كتبه وصنفه.

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٣٣٨- ٣٣٩).

(٢) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح (ص: ١٨).

(٣) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (٢/ ٣٦٨).

فمع كثرة الرواة عنه، وتعدد نسخه الخطية، إلا أنها اتفقت علىٰ مضمون الصحيح، وترتيبه، ولم تخالف في ذلك إلا في مواضع قليلة جدًّا، لا تؤثر علىٰ أصل الكتاب ووضعه، مثل تقديم بعض الأحاديث أو تأخيرها.

الثاني: هل لفقدان النسخة الخطية للإمام البخاري من كتابه الصحيح أثر على ثبوت الصحيح ونصوصه؟

فالجواب: أن فقدان هذه النسخة لا يؤثر شيئًا في ثبوت الصحيح ونصوصه، وذلك لما يلي:

أولًا: أن هذا ليس خاصًّا بكتاب الإمام البخاري، فوجود النسخة التي بخط المؤلف عزيز في الكتب القديمة بصفة عامة[(١)].

ثانيًا: أن الأحاديث الموجودة في كتاب الصحيح، لم ينفرد بها الإمام البخاري، بل رواها غيره من أئمة الحديث، وأخرجوها في مصنفاتهم وكتبهم.

ثالثًا: أن العلماء الذين انتقدوا بعض أحاديث الصحيح، لم يتعرضوا لهذا الجانب، لعلمهم أنه أمر غير طاعن في ثبوت أحاديث الصحيح ونصوصه.

---

(١) ينظر: أصول التصحيح العلمي (مسودة)- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني (٢٣/ ٦٦).

رابعًا: أن الطريق المعتمد عند المحدثين في ثبوت الحديث (خاصةً) هو الرواية، فقد كان العصر عصر رواية، وسماع للحديث، ورحلة من أجل لقاء الشيوخ، وحضور مجالس الإملاء، وعناية بالسند، «فالسند عند السلف معيار ومسبار للعلم قبولًا أو ردًّا، ولا يقبل علم مروي إلا بسند، فهو شرط مطلوب في كل علم ينقل لإثباته أو نفيه، وفي كل خبر صغير أو كبير، طويل أو قصير، وما القصد منه إلا تحقق الصدق في الخبر، وانتفاء الكذب عنه، وما يتم هذا وذاك إلا بالسند»[1].

وبمثل ذلك أجاب القسطلاني في دفع الإشكال الذي ذكره الباجي من اختلاف الرواة عن الفربري في التقديم والتأخير وغير ذلك، فقال: «هذا الذي قاله الباجي فيه نظرٌ من حيث أن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوّبًا، فالعبرة بالرواية لا بالمسوّدة التي ذكر صفتها»[2].

ولأجل ذلك لم يحظَ أصل الإمام البخاري من كتابه الصحيح باهتمام الرواة والمحدثين.

---

(١) صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين، لعبد الفتاح أبو غدة (ص: ٩٥).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٤).

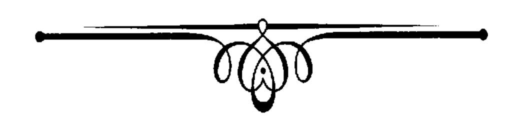
خامسًا: أن الفربري سمع الصحيح من الإمام البخاري ثلاث مراتٍ(١):

المرة الأولىٰ: في فربر سنة (٢٤٨هـ)، وكان عمره حينئذ (١٧) سنة.

المرة الثانية: في بخارىٰ سنة (٢٥٢هـ)، وكان عمره حينئذ (٢١) سنة.

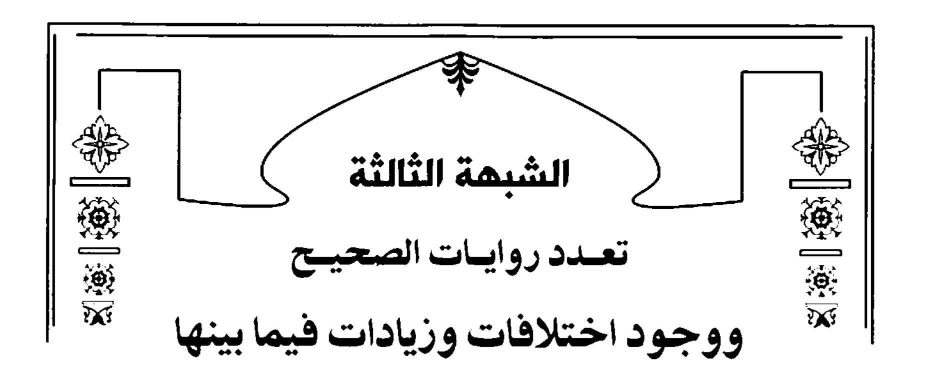
المرة الثالثة: في فربر خلال سنوات (٢٥٣هـ، ٢٥٤هـ، ٢٥٥هـ) في مجالس متفرقةٍ.

وبناءً علىٰ اختصاص الفربري بالإمام البخاري، وكثرة سماعه لكتابه الصحيح منه، ووقوفه علىٰ نسخة الإمام البخاري الأصل؛ تكون روايته نسخة طبق الأصل لما استقر عليها صحيح البخاري(٢).



(١) ينظر: الإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب (ص: ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (٢/ ٤٥٥)، والإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب (ص: ٢٢٨).



الشبهة الثالثة

تعدد روايات الصحيح

ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها

بلغ الإمام البخاري من المكانة العلمية والشهرة ما جعل الطلبة يرحلون إليه، وقد كان المقصود الأعظم من الرحلة إليه سماع صحيحه، حتىٰ بلغ من سمع صحيحه تسعين ألفًا، كما قال الفربري(١)، وليس أولئك كل من سمعه.

ثم اشتهر الكتاب من رواية غير واحد، أشهرهم الفربري، قال النووي: «اعلم أن صحيح البخاري -رحمه الله تعالى- متواتر عنه، واشتهر عنه من رواية الفربري»(٢).

ثم تواتر الكتاب من رواية الفربري(٣)، وكثر الناقلون والرواة عنه، وقد مكّنه سماعه المبكر من الإمام البخاري وهو شاب، مع طول عمره، أن رواه عنه العدد الغفير من الطلبة من كافة الأمصار.

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٨).
(٢) التلخيص شرح الجامع الصحيح (ص: ١٩٠).
(٣) ينظر: إفادة النصيح (ص: ١٩).



ولا شك أن هذا العدد الكثير من الرواة والناقلين مظنة وقوع الاختلاف في رواياتهم ونسخهم (رغم التدقيق والاحتياط)، وهذا لا يختص بصحيح البخاري، وإنما يقع في كل الكتب المشهورة، والتصانيف السائرة.

وبالنظر في صور الاختلافات الواقعة بين الروايات، نجد أنها تكاد تنحصر في الصور التالية[(١)]:

١- **اختلافات عامة:** تتمثل في ترتيب الكتب وأسمائها، أو زيادة بعض الأحاديث، وتقديمها أو تأخيرها.

٢- **اختلافهم في الأسانيد**، وهي أنواع:

- وجود إسناد كامل في بعض الروايات دون غيرها.
- اختلافهم في شيوخ الإمام البخاري، ومنها ما يكون بزيادة توضيحية عند بعض الرواة، ومنها ما يكون مهملًا في بعض الروايات ومميزًا في غيرها.
- اختلافهم في صيغ التحمل والأداء.
- اختلافهم في زيادة راو أو عدمه في بعض الأسانيد التي قد يترتب عليها علة في الإسناد أو زيادة ثقة أو غير ذلك.

---

(١) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ٤٢٤- ٤٢٩).

٣- **اختلافهم في المتون**، وهي أنواع:

◈ ما يقع فيه الاختلاف بين الرواة مِن ذِكْر متن كامل للحديث، أو عدة جمل تؤدي إلىٰ اختصار الحديث، أو روايته بتمامه.

◈ ما يكون بزيادة جملة أو نقصانها.

◈ ما يكون بين الرواة في إضافة كلمة أو حرف، وضبط الألفاظ اللغوية.

◈ الاختلاف بين الرواة في جُمَل التعظيم لله سبحانه وتعالىٰ أو الصلاة والسلام علىٰ النبي محمد ﷺ أو الأنبياء السابقين، أو الترضِّي والترحُّم علىٰ الصحابة والتابعين، ويشمل ذلك أيضًا اختصار الآيات القرآنية الواردة في الأحاديث أو سياقها تامة.

فهذه جملة الاختلافات الواقعة بين الرواة، وهي بحمد الله لا تعدُّ عند من يفهم من القوادح في مكانة الصحيح، ولا تشكّك في صحة أحاديثه، ولا في مكانة الإمام البخاري.

بل هذه الاختلافات من الأمور المألوفة جدًّا عند الخبير بالمنقولات والكتب والتراث، بل هي صورة حية عن مدىٰ الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنفات، ومدىٰ رعايتهم لعلم الرواية، وحرصهم علىٰ مراجعة

مـا يكتبونـه، واسـتمرارهم في تنقيـح مـا يأخذونـه عـن شـيوخهم، ومراجعة مصادرهم للوصول إلىٰ أدق الروايات وأتقنها[١].

وقد نظـر العلمـاء إلـىٰ هـذه الاختلافـات الواقعـة في الروايـات باعتبارات متعددة، **نوجزها في النقاط التالية**:

أولًا: أن هذه الاختلافات الواقعة في روايات صـحيح البخـاري التي هي من قبيل الأوهام والأخطاء، إنما هي (في الغالب) من قِبَل الرواة وليست من الإمام البخاري، كما نص عليه الأئمة النقاد.

ثانيًا: أن الاختلافات التي تتعلق بترتيب الكتـب وأسـمائها، أو تقـديم بعـض الأحاديـث، وتأخيرهـا، أيضًـا هـي مـن قبيـل اجتهـاد الرواة الذين انتسخوا من الكتاب نسخًا متعددة، ويمكن من خـلال المقارنة بين الروايات معرفة ترتيبها ومواضعها الأقرب إلـىٰ وضـع الإمام البخاري.

قـال ابـن حجـر: «قولـه: ﴿لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٣٧] وقال قتادة: كان القوم يتجرون إلخ. كذا وقع جميع ذلـك مُعـادًا في روايـة المستملي، وسـقط لغيـره إلا النسـفي فإنـه ذكرهـا هاهنـا وحـذفها ممـا مضـىٰ، وكـذا وقـع مكـررًا في نسـخة الصـغاني،

---

(١) ينظر: روايات ونسخ الجامع الصحيح، لمحمد بن عبد الكريم بن عبيد (ص: ١٦).

وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي: أن أصل البخاري كان عند الفربري، وكانت فيه إلحاقاتٌ في الهوامش وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقًا به، فمن ثَمَّ وقع الاختلاف في التقديم والتأخير، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين؛ فنشأ عنه التكرار»[١].

ثالثًا: أن ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في الأسانيد، وهي مع كثرتها نسبيًّا مقارنة بغيرها، فلا يوجد فيها ما يترتب عليه تغيير المعنى، إلا في مواضع قليلةٍ، وقد تكفَّل العلماءُ والشُّرّاح بتوجيهها وبيانها، وإزالة الإشكالات الواقعة فيها[٢].

رابعًا: أن الوقوف على هذه الاختلافات يُعين المختص على حل الإشكالات الواقعة في الأسانيد، مِنْ وَصْل المنقطع، وإرسال الحديث أو وصله، وتبيين سماع المدلس، وإزالة الاضطراب الواقع في السند، والوقوف على أسماء الرُّواة المهملين في الإسناد (وخاصة شيوخ البخاري)[٣].

---

(١) فتح الباري (٤/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ٤٢٨).

(٣) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة

ومن أجل ذلك اعتنىٰ ابن حجر بالوقوف علىٰ الروايات المتعددة، لكون بعضها يفسر بعضًا، وهذا من أعظم ما امتاز به شرحه لصحيح البخاري.

قال السخاوي: «اعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري لشيخنا علىٰ سائر الشروح»(١).

خامسًا: ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في المتون، فهذا أكثره لا يترتب عليه تغيّر في المعنىٰ؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح فيما بينها(٢).

سادسًا: ما يتعلق بالاختلافات الواقعة في جُمَل التعظيم لله سبحانه وتعالىٰ أو الصلاة والسلام علىٰ النبي محمد ﷺ، أو الترضي والترحم علىٰ الصحابة والتابعين، فهي غالبًا ما تكون من تصرفات النساخ.

= فتحي عبد الحليم (٢/ ٥٧٤، ٦٠٠).

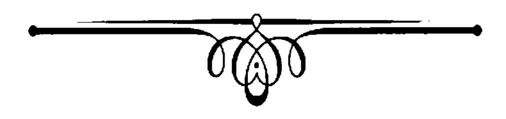
(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٠٦).

(٢) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٨). وقد ذكر ذلك ابن حجر في الجواب عن الأحاديث التي انتقدت علىٰ الإمام البخاري، والعمل بما ذكره في اختلاف الروايات لصحيح البخاري أولىٰ وأرجح؛ لسهولة الجمع والترجيح بينها.

وقد نص العلماء على أن كثيرًا ما يتصرف النساخ في كتابة صيغة «عليه السلام»، أو «كرم الله وجهه» لعلي رضي الله عنه.

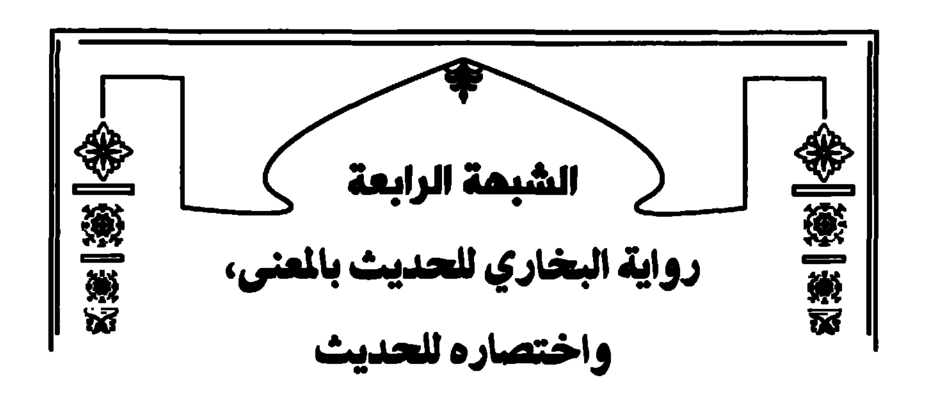
قال ابن كثير: «غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب، أن يُفْرَد عليٌّ رضي الله عنه، بأن يقال: عليه السلام، من دون سائر الصحابة، أو: كرَّم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يساوىٰ بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان بن عفان أولىٰ بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين»(١).

سابعًا: أن هناك زيادات قليلةً للفربري على الصحيح، وهي معلومةٌ وظاهرةٌ أشار إليها شرّاح الكتاب، وبعض رواة نسخ صحيح البخاري(٢).



(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٧٨- ٤٧٩). وينظر: غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، للسفاريني (١/ ٣٣)، ومعجم المناهي اللفظية، لبكر أبو زيد (ص: ٣٤٠).

(٢) ينظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه- دراسة نظرية تطبيقية، لجمعة فتحي عبد الحليم (١/ ١٨٦). وقد أفردت زياداته في جزء مؤخرًا.



الشبهة الرابعة
رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث

تُعَدُّ مسألة رواية الحديث بالمعنى واختصاره من المسائل المشهورة عند المحدثين وعلماء الفن.

وقد أثار المستشرقون حولها من الشُّبَه ما قصدوا به الطعنَ في الحديث النبوي، والقدحَ في كتب الحديث والسنة.

وما يتعلق بالإمام البخاري في هذه المسألة نبحثه في الفروع التالية:

۞ الفرع الأول: رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى:

يستدل بعض الطاعنين في الصحيح بقول الإمام البخاري: «رُبَّ حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر»، قيل له: يا أبا عبد الله بكماله، فسكت[1].

وهذا عندهم دليل على كثرة وقوع الرواية بالمعنى.

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٢٩).

وهذا في زعمهم قادحٌ في المرويّ، من حيث عدم وضوح المعنىٰ المراد منه، وقادحٌ في الإمام البخاري إذ تعمّد روايته بالمعنىٰ، ولم يتحر الرواية باللفظ[١].

وهذا الادعاء (في الحقيقة) غير صحيحٍ، ولا صلة له بحال الصحيح، ويتحقق ذلك ببيان الأمور التالية:

أولًا: أن الأصل الرواية باللفظ، وأن الراوي لا يلجأ إلىٰ الرواية بالمعنىٰ إلا عند تعذر إتيانه باللفظة المروية، وأما بالنسبة للإمام البخاري فقد كان مشهودًا له بقوة الحفظ، واستحضاره للأسانيد، ومعرفته للعلل الدقيقة، ومن كانت هذه صفته لا يصعب عليه إقامة متن الحديث وأداؤه علىٰ وجهه، وهذا يجعل المنصف يتوقف في حمل كلام الإمام البخاري علىٰ إطلاقه، وادعاء كثرة الرواية بالمعنىٰ لأحاديث صحيحه.

ثانيًا: أن نص هذه الحكاية عامٌ، فهو يشمل الصحيح وغيره، ولا يصح حمله علىٰ أحاديث الصحيح ووقوع الرواية فيه بالمعنىٰ بكثرة؛ لما عرف من دقة الإمام البخاري في كتابه، وشدة التوقي في تصنيفه، وحرصه علىٰ إجادته وإتقانه.

---

(١) ينظر: أضواء علىٰ الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١٢٤).

ثالثًا: أن هذه الحكاية ليس فيها ما يدل علىٰ أن الإمام البخاري كان يضع لفظةً مكان أخرىٰ، أو يبدل بين كلمةٍ وغيرها، وإنما غاية ما يدل عليه أنه قد يختصر لفظ الحديث، فلا يرويه بتمامه في كل موضع، بل يقتصر علىٰ موضع الشاهد منه، وهذا الصنيع لا إشكال فيه، بل هو دليلٌ علىٰ جودة الفهم، وقوة الفقه[1].



(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لمحمد أبو شهبة (ص: ٢٦٠).

❁ الفرع الثاني: وجود أحاديث مروية بالمعنى، وهي من تصرفات الرواة:

يقصد بالرواية بالمعنىٰ: أن يعمد الراوي إلىٰ تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده[1].

وقد ذهب أكثر علماء الحديث إلىٰ جواز الرواية بالمعنىٰ، إذا لم يُؤدِّ ذلك إلىٰ تغيير معنىٰ الحديث[2].

ومع تقرير علماء الفن جوازه بشروطه، ورفع الحرج عمن فعله من المتأهلين، إلا أن ذلك لم يعجب المستشرقين ومَن تبعهم.

قال الدكتور نور الدين عتر: «هذا ما جرىٰ عليه كثير من الرواة من الأخذ برخصة الرواية بالمعنىٰ، والعمل بموجبها؛ لئلا يتعطل العمل بجملة كثيرة من الأحاديث، تعلم صحة مضمونها، ويؤدِّي اشتراط نقلها باللفظ إلىٰ عُسر يصعب علىٰ الرواة تخطيه أو التغلب عليه، ثم جاء بعض المستغربين يضرب علىٰ وتر أساتذة المستشرقين بالمزاعم والأوهام، يثيرونها حول الحديث من وراء الرواية بالمعنىٰ، زاعمين أنه إذا جاز للراوي تبديل لفظ

(١) ينظر: الحديث النبوي، لمحمد الصباغ (ص: ١٧٠).
(٢) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢١٤).

الرسول بلفظ نفسه، فذلك يقتضي سقوط الكلام الأول؛ لأن التعبير بالمعنىٰ لا ينفك عن تفاوت، فإن توالت المتفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتًا فاحشًا بحيث لا يبقىٰ بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة، وهذا الطعن يعتمد أصحابه علىٰ إثارة الوساوس في النفوس، بطريق المغالطة، والتغافل العنيد عن الشروط التي أحاطها العلماء حول صحة الحديث والرواية بالمعنىٰ، وهي شروط تجعل الناظر في تصرف المحدثين يطمئن إلىٰ أن النقل بالمعنىٰ لم يفوت جوهر الحديث، وإنما وضع مفردات موضع مفردات أخرىٰ في نفس المعنىٰ»[1].

ويردّ على ما زعمه المستشرقون وغيرهم بما يأتي:

أولًا: أن رواية الحديث بالمعنىٰ تكون في نطاقٍ ضيقٍ، مقتصرةً علىٰ الأحاديث القولية فقط، ولا تشمل الأحاديث الفعلية والتقريرية، مع العلم أن هناك أحاديث لا تجوز روايتها بالمعنىٰ مثل أحاديث الأدعية والأذكار، وجوامع كلمه ﷺ[2].

ثانيًا: أن الرواية بالمعنىٰ لا تشمل اللفظ النبوي كله، بل قد تكون في كلمةٍ أو كلمتين، أو أكثر إن كان الحديث طويلًا،

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢٢٩- ٢٣٠).

(٢) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي (١٢/ ١٠٦).

وقد تكون اللفظة المروية بالمعنىٰ لا تؤثر علىٰ حكمٍ فقهي، مثل: جاء وأتىٰ، وقعد وجلس، فمثل هذه الصور لا تعد قدحًا في الحديث المروي بالمعنىٰ[1].

ثالثًا: أن الرواية بالمعنىٰ إنما تكون سببًا لتعليل الحديث إذا غيرت معنىٰ الحديث كليًّا، أما إذا لم تغير المعنىٰ الأصلي للحديث (وذلك بتغيير الألفاظ بما يرادفها، أو التعبير عن اللفظ بما يتجوز به عنه، أو بالتقديم والتأخير) فإن ذلك لا يكون سببًا لتعليل الحديث ورده.

رابعًا: أن من منهج الإمام البخاري رد الحديث الذي روي بالمعنىٰ إذا أدىٰ روايته بالمعنىٰ إلىٰ تغيير المعنىٰ الأصلي للحديث، فحكم الإمام الناقد علىٰ حديثٍ معينٍ بالصحة يقتضي صحة متنه ومعناه[2].



(١) ينظر: الرواية بالمعنىٰ في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد بيرم (ص: ٢٤).

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٣٣٠، ٣١٩- ٣٢٠).

❁ الفرع الثالث: تقطيع الحديث واختصاره، وتفريقه على مواضع

رجَّح أكثر العلماء جواز اختصار الحديث وتقطيعه.

قال القاضي عياض: «كذلك جوزوا الحديث ببعض الحديث؛ إذا لم يكن مرتبطًا بشيء قبله ولا بعده ارتباطًا يخلُّ بمعناه، وكذلك إن جمع الحديث حكمين أو أمرين كل واحد مستقل بنفسه غير مرتبط بصاحبه فله الحديث بأحدهما، وعلىٰ هذا كافَّةُ الناس ومذاهب الأئمة، وعليه صنَّف المصنفون كُتُبَهم في الحديث علىٰ الأبواب، وفصلوا الحديث الواحد أجزاءً بحكمها، واستخرجوا النكت والسنن من الأحاديث الطوال»[1].

قال ابن حجر: «أما اختصار الحديث: فالأكثرون علىٰ جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا؛ لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه؛ بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتىٰ يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره علىٰ ما حذفه؛ بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ما له تعلق؛ كترك الاستثناء»[2].

وعملُ الأئمة من أصحاب المصنفات الحديثية (مثل السنن وغيرها) جارٍ علىٰ مقتضىٰ الجواز في ذلك.

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٩٤).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ت: عتر (ص: ٩٧).

ومن الأمور التي اعترض بها على الإمام البخاري: أنه يكرر الحديث في أكثر من موضع، وأنه يختصر الحديث، ويفرقه على مواضع متعددة، وأن الإمام البخاري إنما يقطع الحديث من أجل إخفاء ما ينقض مذهبه، ويُضْعِف رأيه(١).

وهذه الشبهة المذكورة (في جملتها) ليست جديدة، فقد أثيرت من زمنٍ قديم، وقد ألف في الجواب عنها ومناقشتها العلامة محمد بن طاهر المقدسي رسالة سماها: «جواب المتعنت»، ذكر فيها أن الإمام البخاري لا يكرر الحديث ويفرقه إلا لمعان جليلة، وتنبيهات دقيقة(٢).

وقد لخص الحافظ ابن حجر مقصود الرسالة السابقة، فذكر أن من تلك المعاني التي قصدها الإمام البخاري ما يلي(٣):

أولًا: ما يتعلق بتكرار الحديث:

١- أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرًا إلى مشايخه، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار، وليس كذلك؛ لاشتماله على فائدة زائدة.

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١١٦).

(٢) ينظر: سيرة الإمام البخاري، للمباركفوري (٣٥٥- ٣٥٦).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ١٥).

٢- أنه صحح أحاديث علىٰ هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها علىٰ معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولىٰ.

٣- أن بعض الرواة يروي الحديث تامًّا، ويرويه بعضهم مختصرًا، فيورده كما جاء ليزيل الشبهة عن الناقلين.

٤- أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنىٰ، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرىٰ تحتمل معنىٰ آخر، فيورده بطرقه إذا صحت علىٰ شرطه، ويفرد لكلّ لفظة بابًا مفردًا.

٥- أن هناك أحاديث تعارض فيها الوصلُ والإرسالُ ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبِّهًا علىٰ أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

٦- أن هناك أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع، والحكم فيها كذلك.

٧- أن هناك أحاديث زاد فيها بعضُ الرواة رجلًا في الإسناد، ونقصه بعضهم، فيوردها علىٰ الوجهين، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه علىٰ الوجهين.

٨- أنه ربما أورد حديثًا عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرىٰ مصرِّحا فيها بالسماع.

ثانيًا: ما يتعلق باختصار الحديث وتفريقه:

١- أنه إن كان المتن قصيرًا أو مرتبطًا بعضُه ببعض، وقد اشتمل علىٰ حكمين فصاعدًا، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كإيراده عن شيخ سوىٰ الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

٢- أنه ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا أن يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارًا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

والإمام البخاري لا يعيد الحديث ويكرره إلا من أجل معنىٰ مقصود.

قال ابن خلدون: «أمّا البخاريّ (وهو أعلاها رتبة) فاستصعب النّاس شرحه واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطّرق المتعدّدة ورجالها من أهل الحجاز والشّام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف النّاس فيهم، وكذلك يحتاج إلىٰ إمعان النّظر في التّفقه في تراجمه؛ لأنّه يترجم التّرجمة ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثمّ يترجم أخرىٰ ويورد فيها ذلك الحديث بعينه؛ لما تضمّنه من المعنىٰ الّذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلىٰ أن يتكرّر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها»[1].

---

(١) تاريخ ابن خلدون- المقدمة (٢/ ٢٠٢- ٢٠٣).

ومما يدل على ذلك قول الإمام البخاري في باب التعجيل إلى الموقف: «يزاد في هذا الباب هَمْ[١]: حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادًا»[٢].

قال ابن حجر معلقًا عليه: «وهو يقتضي أنه لا يتعمد أن يُخرج في كتابه حديثًا معادًا بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيءٌ فعن غير قصدٍ، وهو قليلٌ جدًّا»[٣].

وهذا القليل حدده ابن حجر فقال: «ولا يوجد فيه حديثٌ واحدٌ مذكورٌ بتمامه سندًا ومتنًا في موضعين أو أكثر إلا نادرًا، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك، فحصل منه نحو عشرين موضعًا»[٤].

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٥١٥): «أما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني (هم) فهي بفتح الهاء وسكون الميم، قال الكرماني: قيل: إنها فارسية، وقيل: عربية، ومعناها قريب من معنى (أيضا)، قلت (ابن حجر): صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد: بأنها لفظة اصطلح عليها أهل بغداد، وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أتقنها وحررها (وهو من أئمة اللغة) على خلو كلام البخاري عن هذه اللفظة».

(٢) جاء قول الإمام البخاري هذا في بعض النسخ، كما ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٥١٥).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ١٦).

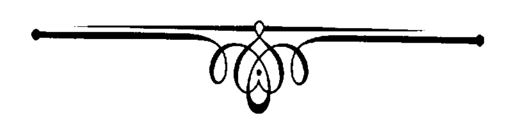
(٤) فتح الباري (١/ ١٦).

وقد ذكر القسطلاني أنه وقف على ورقةٍ بخط ابن حجر، تضمنت تحديد المواضع المكررة، فبلغت (٢١) موضعًا، وزاد عليها القسطلاني موضعًا آخر(١).

بينما ذكر حاجي خليفة أنها (٢٣) موضعًا(٢).

فهذه هي أجوبة العلماء وأهل الفن في سبب رواية الإمام البخاري الحديث بالمعنى، وتقطيع الحديث واختصاره، وكشفهم عن صنيع الإمام باستقراء كتابه، وتصفح صحيحه.

فماذا عسى أن يقول المتخرّصون من أهل زماننا، الذين يرمون بالكلام جزافًا من غير تمحيصٍ، ويلوكون الشبه من غير بحثٍ ولا تحقيقٍ؟!



(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٢٥- ٢٦). وينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٣٩٢).

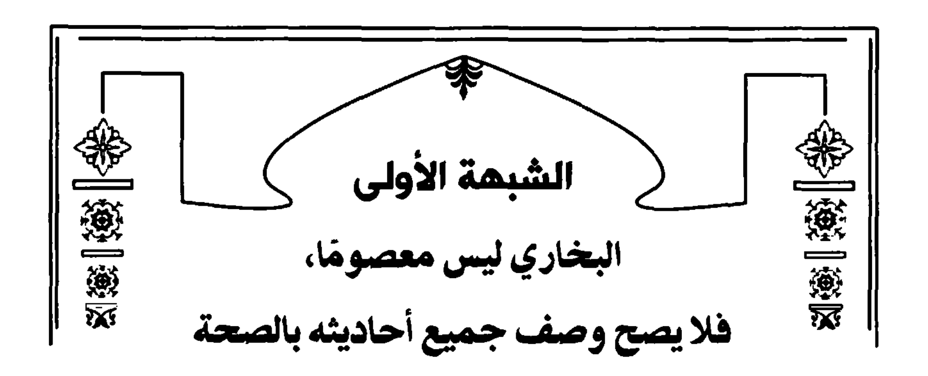
(٢) كشف الظنون (١/ ٥٤٣). وقد ذكر الدكتور ماهر الفحل في كتابه: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت (ص: ٦٨- ٧٢) ثلاثة وثلاثين حديثًا مكررًا.

الفصل الثالث

الشبهات المثارة على أحاديث الصحيح وحجيتها



- الشبهة الأولى: البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة.
- الشبهة الثانية: بُعدُ وقوع الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيح.
- الشبهة الثالثة: أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد.
- الشبهة الرابعة: وجود الإسرائيليات في الصحيح مما يرويه مسلَمة أهل الكتاب.
- الشبهة الخامسة: وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح.



الشبهة الأولى

البخاري ليس معصومًا، فلا يصح وصف جميع أحاديثه بالصحة

يستدل بعض الطاعنين في أحاديث صحيح البخاري: بأن الإمام البخاري غير معصوم، وأن غير المعصوم يجوز منه وقوع الخطأ، وذلك يعني أن وصف جميع أحاديثه بالصحة أمر مبالغ فيه.

ومن أقدم من ذكر ذلك ابن برهان البغدادي في مسألة إفادة خبر الواحد العلمَ، حيث قال: «خبر الواحد لا يفيد العلم، خلافًا لبعض أصحاب الحديث، فإنهم زعموا أن ما رواه مسلمٌ والبخاري مقطوعٌ بصحته، وعمدتنا: أن العلم لو حصل بذلك لحصل لكافة الناس، كالعلم بالأخبار المتواترة، ولأن البخاري ليس معصومًا عن الخطأ، فلا نقطع بقوله؛ لأن أهل الحديث وأهل العلم غلَّطوا مسلمًا والبخاري، وثبتوا أوهامهما، ولو كان قولهما مقطوعًا به لاستحال عليهما ذلك»[1].

(١) الوصول إلى علم الأصول (٢/ ١٧٢- ١٧٤).

ويردّ على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن أهل السنة لا يوجبون عصمةً لغير الأنبياء والرسل، فالعصمة عندهم من خصائص الأنبياء، وأبرز صفات الرسل، وهذا أمر متفق عليه عندهم[(١)].

ثانيًا: أن الذي أفاده إخراج الإمام البخاري للحديث هو العلم النظريّ الذي يكون بعد الفحص والتأمل، ويحصل هذا العلم لأهل كل فن وعلمائه، وليس لعامة الناس، وعامة الناس تبع لهم.

ثالثًا: أن علماء الفنّ حين حكموا بالصحة علىٰ أحاديث صحيح البخاري، لم يحكموا بذلك من منطلق عصمة الإمام البخاري، فإن هذا لم يقله أحدٌ، فضلًا عن نقله عن عالمٍ، وإنما حكموا بصحة أحاديث صحيح البخاري لوجود عددٍ من الأسباب، وهي كما يلي:

١- إجماع العلماء علىٰ إمامة البخاري في هذا الفن، والاعتراف بتقدمه في معرفة الأحاديث وعللها.

٢- إجماع العلماء علىٰ صحة أحاديث صحيح البخاري، ووجوب العمل بما فيه.

---

(١) ينظر: رسالة في التوبة، لابن تيمية- ضمن جامع الرسائل، ت: محمد رشاد سالم (١/ ٢٧٣)، وقطر الولي علىٰ حديث الولي، للشوكاني (ص: ٢٤٨).

قال ابن الصلاح: «الأمة في إجماعها معصومةٌ من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجةً مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك»[١].

وقال ابن خلدون: «إذا وجدنا طعنًا في بعض رجال الأسانيد بغفلةٍ أو بسوء حفظٍ أو ضعفٍ أو سوء رأي؛ تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها، ولا تقولنّ: مثل ذلك ربّما يتطرق إلى رجال الصحيحين؛ فإن الإجماع قد اتصل في الأمة على تلقيهما بالقبول، والعمل بما فيهما، وفي الإجماع أعظم حمايةٍ وأحسن دفع»[٢].

ويوضح ذلك: أن صحيح البخاري لم يكن عملًا فرديًا، وإنما يصح أن يقال عنه: إنه نتاج عمل أئمةٍ وحفاظٍ، فإن علماء السنة على مر العصور قد درسوا هذا الكتاب دراسة فاحصة عميقة، ونقدوا أحاديثه وتتبعوها، فاستقرت كلمتهم على جملة أحاديث كتابه وأكثرها.

وقد ظهرت عناية العلماء بهذا الكتاب في صورٍ كثيرةٍ، من أهمها:

أ- تصحيح الإمام البخاري لأحاديث قد صححها العلماء من قبله ومن بعده، وأخرجوها في مصنفاتهم، فقد انتفع الإمام البخاري بمن سبقه من الأئمة المصنفين، فكان كتابه بمثابة حلقة في سلسلة ممتدة إلى المصنفين الأوائل، من أمثال ابن جريج،

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٨).
(٢) تاريخ ابن خلدون، ط دار الفكر (١/ ٣٨٩).

والأوزاعي، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البخاري أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان علىٰ حديثٍ إلا يكون صحيحًا لا ريب فيه، قد اتفق أهل العلم علىٰ صحته»[٢].

ب- دراسة أحاديث الصحيح وسبرها، والبحث عن عللها (كما فعل الدارقطني وغيره من الأئمة)، وإقرارهم بصحة أحاديث الصحيح، عدا أحاديث يسيرة وقع نزاع فيها، والحق في أغلبها مع البخاري.

جـ- كثرة المستخرجات[٣] علىٰ أحاديث الصحيح، مما يدل علىٰ شهرة أحاديثها، وكثرة طرقها وأسانيدها، ومشاركة الأئمة

---

(١) ينظر: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، لماهر الفحل (ص: ٨٨).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٨/ ١٩ - ٢٠).

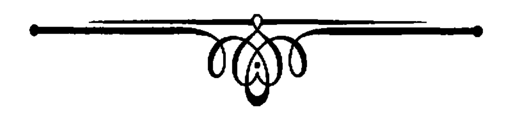
(٣) يقصد بالمستخرج: أن يعمد المحدث إلىٰ كتاب من كتب الحديث المسندة كـ«صحيح البخاري»، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيده الخاصة بحيث يلتقي مع البخاري في كل حديث في شيخه، أو من فوقه، ولا يتجاوز الشيخ الأقرب إلىٰ البخاري حتىٰ لا يجد في مسموعاته ذلك الحديث عن ذلك الشيخ، ويجب أن يستخرج الحديث من طريق نفس الصحابي الذي أخرج البخاري عنه الحديث. ينظر: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (٢/ ٨٧٠).

للإمام البخاري في رواية الأحاديث التي أخرجها في صحيحه[١].

فقد بلغ عدد الكتب المؤلفة المستخرجة علىٰ أحاديث صحيح البخاري أكثر من عشرة كتب[٢].

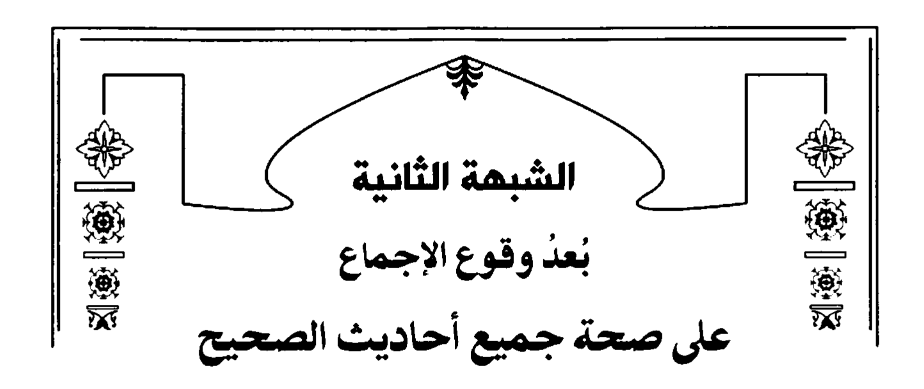
رابعًا: أن عدم عصمة الإنسان لا يستلزم وقوع الخطأ منه في كل عمل، هذا من حيث الافتراض العقلي، ويصدقه الواقع حيث جزم جماهير العلماء بوقوع الإجماع علىٰ صحة أحاديثه، وإفادة العلم بأخباره.

خامسًا: أنه لو افترض وقوع الخطأ في أي عملٍ بشري، فإن للخطأ وجوهًا عديدةً، فقد تكون أحاديث الكتاب صحيحة ثابتة، ولكنّ قد يقع النقص والخطأ في ترتيب كتابه مثلًا، أو في فهمه للأحاديث التي ذكرها في تراجم أبوابه، ونحو ذلك مما تتضح فيه بشرية الإمام البخاري، وعدم عصمته التي يلحّون عليها ولا ينكرها أحد، رغم أنه في هذه أيضًا قد بلغ الغاية في التجويد والبراعة.



(١) ينظر: إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت، لماهر الفحل (ص: ٥٧- ٥٨).

(٢) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٥٥٥- ٥٥٧).



الشبهة الثانية
بُعدُ وقوع الإجماع
على صحة جميع أحاديث الصحيح

۞ الفرع الأول: القول باستحالة الوقوف على الإجماع، كما قاله بعض الأصوليين:

يستند بعض المعاصرين في تقريره لرد وقوع الإجماع على صحة أحاديث صحيح البخاري بقول بعض العلماء باستبعاد وقوع الإجماع في أي مسألةٍ، وعدم إمكان حصوله عمومًا.

ويستدل على ذلك بقول الإمام أحمد في إنكار الإجماع وتكذيب من ادعاه، حيث قال الإمام: «ما يدعي الرجل فيه الإجماع هذا الكذب، من ادعى الإجماع فهو كذب، لعل الناس قد اختلفوا، هذا دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول: لا يعلم الناس يختلفون، أو لم يبلغه ذلك ولم ينته إليه، فيقول: لا يعلم الناس اختلفوا»[1].

---

(١) مسائل الإمام أحمد- رواية عبد الله (ص: ٤٣٨- ٤٣٩).

ولم ينفرد الإمام أحمد بهذه المقالة، بل سبقه إليها الإمام الشافعي، فقد قال: «لا أقول: اجتمعوا، ولكن أعزي ذلك إلىٰ من قاله، وذلك الصدق، ولا أدعي الإجماع إلا حيث لا يدفع أحد أنه إجماع»[1].

وذِكْرُ هذه المسألة (وهي نفي وقوع الإجماع لاستحالته) في معرض رد الإجماع الواقع علىٰ صحة أحاديث صحيح البخاري= غير صحيح، ويظهر ذلك فيما يلي:

أولًا: أن الإجماع المذكور عند العلماء له أنواعٌ وصورٌ، وهي كما يلي:

١- الإجماع فيما هو معلومٌ من الدين بالضرورة، مثل: الإجماع علىٰ فرض الصلاة، وصوم رمضان، والحج، وتحريم الشرك والمعاصي والفواحش، وتحريم الظلم والربا، وغيرها.

قال الإمام الشافعي جوابًا لمحاوره حين سأله: «هل من إجماع؟»، فرد عليه بقوله: «نعم (نحمد الله كثيرًا) في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها، فذلك الإجماع هو الذي لو قلت: أجمع الناس؛ لم تجد حولك أحدًا يعرف شيئًا يقول لك:

---

(١) الأم (٨/ ٧٧٢). وينظر: قول الإمام أحمد من ادعىٰ الإجماع فهو كاذب، لعبد الله المزم (ص: ٣٧- ٣٨).

ليس هذا بإجماع، فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها»[(١)].

وقال أيضا: «لست أقول ولا أحد من أهل العلم: هذا مجتمع عليه؛ إلا لما تلقى عالمًا أبدًا إلا قاله لك وحكاه عن من قبله، كالظهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا»[(٢)].

وهذا الإجماع محل اتفاقٍ بين العلماء، وهو حجةٌ مقطوعٌ بها باتفاق المسلمين[(٣)].

٢- الإجماع بمعنى اتفاق جميع الأمة، ويسمى الإجماع الاستقرائي والإقراري، وهو أن يشتهر القول أو الفعل من بعض العلماء، ويسكت الباقون عن إنكاره[(٤)].

وهذا النوع من الإجماع هو الذي يذكره الفقهاء كثيرًا، وألفوا فيه كتب الإجماع[(٥)].

---

(١) الأم (٩/ ٢٩).

(٢) الرسالة (ص: ٥٣٤).

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ١٤٩)، ونقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٤).

(٤) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٢٩)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٧).

(٥) ينظر: دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين، لياسر اليحيى (ص: ٤٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من احتج بالإجماع بمعنىٰ عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل»[١].

٣- الإجماع الأصولي، والذي يعرف بالإجماع النطقي، وقد عرفه الأصوليون بأنه: اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ علىٰ أمرٍ من أمور الدين[٢].

وهذا الإجماع لا سبيل إلىٰ إثباته، بل هو ضرب من الخيال، وذلك لعدة أسباب:

أ- اختلاف القائلين به في تحديد صفات الذين ينعقد بهم الإجماع، مثل الاعتداد بعلماء الكلام، أو المجتهد الفاسق، أو المجتهد المبتدع، أو اشتراط الحرية والذكورية.

ب- عدم إمكان لقاء بعضهم البعض بسبب تفرقهم في البلدان.

جـ- بعد وقوع اتفاق البشر فيما بينهم علىٰ حكم مظنون، وذلك لاختلاف المدارك، وتفاوت العقول، وتباين المراتب في العلم[٣].

---

(١) نقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٢).

(٢) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة (١/ ٣٧٦)، والإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١/ ١٩٦).

(٣) ينظر: نظرة في الإجماع الأصولي، لعمر الأشقر، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان، ١٤٠٧هـ (ص: ٣٣٤- ٣٤١).

د- أنه لا يلزم لصحة الإجماع وقوع النطق به من جميع العلماء.

قال **الجصاص**: «غير جائز أن تكون صحة الإجماع موقوفة علىٰ وجود القول في المسألة من كل واحد منهم بوفاق الآخرين؛ لأن ذلك لو كان شرط الإجماع لما صح إجماع أبدًا؛ إذ لا يمكن لأحد من الناس أن يحكي في شيء من الأشياء قول كل أحد من أهل عصر انعقد إجماعهم علىٰ شيء، إن شئت من الصدر الأول، وإن شئت ممن بعدهم، فلما ثبت عندنا صحة إجماع الأمة بما قدمنا من الدلائل، وامتنع وجود الإجماع بإثبات قول كل أحد من الصحابة والتابعين في مسألة، علمنا أن هذا ليس بشرط، ألا ترىٰ إلىٰ تحريم نكاح الأمهات والبنات مجمع عليه، لا يمتنع أحد من الناس من إطلاق القول: بأن هذا إجماع الأمة، من غير أن يحكيه عن كل واحد منهم به، إلا ما ظهر وانتشر من تحريمهن وترك الباقين الخلاف فيه، فبان بذلك أن شرط وجود الإجماع: انتشار القول عمن هو من أهل الإجماع، مع سماع الباقين من غير إظهار نكير ولا مخالفة»[1].

---

(١) الفصول في الأصول (٣/ ٢٨٥- ٢٨٦).

وهذا النوع من الإجماع هو الذي قصد العلماء نفيه، واستحالة وقوعه، وعليه يُحمل كلام الإمام الشافعي، والإمام أحمد[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «دعوىٰ الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوىٰ أنَّ الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره، فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع، فمن ادَّعىٰ الإجماع في الأمور الخفية بمعنىٰ أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد»[٢].

وهذا هو خطأ المعترض علىٰ صحة الإجماع الواقع علىٰ أحاديث صحيح البخاري، حيث ذكر مسألة استحالة وقوع الإجماع، من غير تفصيل بذكر صوره وأنواعه، وما يصح وقوع الإجماع فيه، وما يتعذر حصوله فيه.

ثانيًا: أن المراد بالإجماع في هذه المسألة: إجماع المحدثين وأهل الصنعة والفن من العلماء والنقاد والحفاظ، وهذا الإجماع خاصٌ، ويمكن وقوعه، والوقوف عليه.

---

(١) المسودة (٢/ ٦١٨).

(٢) نقد مراتب الإجماع (ص: ٣٠٢).

وذلك لأن التصحيح والتضعيف وبيان علل المرويات إنما يختص به أفرادٌ قلائل ممن اجتمع فيهم الفهم الثاقب، والمعرفة الكاملة، والإحاطة التامة بالرواة والأسانيد(١).

قال ابن حجر: «هذا الفن (علم العلل) أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالىٰ فهمًا غايصًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبةً، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع علىٰ غوامضه، دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»(٢).

وقد كان علماء هذا الفن قلائل يوم كانت علوم السنة في عصرها الذهبي، وكان الرواة يقصدون مجالس الحديث التي كانت تعقد في مختلف البلدان.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي (وجرىٰ عنده معرفة الحديث) فقال: ذهب الذي كان يحسن هذا (يعني أبا زرعة) وما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا»(٣).

---

(١) ينظر: الوهم في روايات مختلفي الأمصار، لعبد الكريم الوريكات (ص: ٦١).
(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧١١).
(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٥٦)، بتصرف.

وقال أبو حاتم الرازي: «جرىٰ بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأً وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قلَّ مَن يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين، فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلىٰ أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه»[١].

وإذا كان هذا واقع الحال في عصر أولئك الأئمة، فإنه كلما طال الزمن وامتد الوقت؛ قلَّ العلماء العارفون بعلم العلل، وفي ذلك يقول ابن الجوزي وهو من علماء القرن السادس الهجري: «غير أن هذا النسل قد قلّ في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مُغْرِب»[٢].

وقال ابن رجب وهو من علماء القرن الثامن الهجري: «ذكرنا في كتاب العلم أنه علمٌ جليلٌ، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان»[٣].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص: ٣٥٦).
(٢) الموضوعات (١/ ٣١).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٣).

ومما سبق: يظهر إمكان وقوع الإجماع حول صحة أحاديث صحيح البخاري، وأنه لا يستبعد حصوله، ولا يتعذر إمكانه، وأن العبرة في الإجماع قول الأئمة المختصين بمعرفة علم العلل، دون غيرهم من عامة الرواة، ومن علماء الفنون الأخرىٰ.

قال محمد بن يحيىٰ بن منده: «إنما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثيرٍ ممن يدعي علم الحديث، فأما سائر الناس من يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته»[(١)].

وقال ابن القيم: «الاعتبار في الإجماع علىٰ كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع علىٰ الأحكام الشرعية إلا العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء، كذلك لا يعتبر في الإجماع علىٰ صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم»[(٢)].

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٣٩- ٣٤٠).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ١٥٠٢).

ثالثًا: أنه علىٰ فرض عدم وقوع الإجماع، فإن أكثر العلماء من أهل الفن اتفقوا علىٰ حجية أحاديث الصحيحين، واتفاقهم هذا حجةٌ لوحده من غير اشتراط وجود الإجماع.

قال ابن الوزير: «وعلىٰ تسليم أنه ليس بمقبول وأن ذلك الإجماع غير صحيح؛ **فلا أقل من أن يكون ما ادعي الإجماع علىٰ صحته قول جماهير نقاد علم الحديث وأئمة فرسان علم الأثر وهذا من أعظم وجوه التراجيح**، بل أئمة علماء الأصول والغواص علىٰ الدقائق والحقائق من أهل علوم المعقول يقضون بوجوب الترجيح بأخف أمارة وأخفىٰ دلالة تثير أقل الظن وتثمر يسير القوة، فكيف بما نقحه وصححه إمام الحفاظ الثقات والنقاد الأثبات: محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وانتقياه من ألوف أحاديث صحاح، مع تواتر إمامتهما وأمانتهما ونقدهما ومعرفتهما، فلو لم يتابعهما غيرهما لكان الترجيح بهما كافيًا، والتعويل علىٰ قولهما واجبًا، **كيف وقد خضعت لهما رقاب النقاد! وأطبق علىٰ تصحيح دعواهما أئمة علماء الإسناد!**»[١].



(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/ ١٥٧- ١٥٨).

❁ الفرع الثاني: نقدُ بعض الحفاظ لأحاديث الصحيح وهذا يعني عدم وقوع الإجماع على صحتها:

يستدل بعض المعاصرين علىٰ عدم وقوع الإجماع علىٰ صحة أحاديث صحيح البخاري بوقوع النقد من بعض الأئمة لبعض أحاديثه.

وهذا الاستدلال غير صحيحٍ، وليس في محله، ويظهر ذلك بأمور:

أولًا: أن الإجماع قد وقع علىٰ صحة أحاديث الصحيحين، وهذا ما قرره علماء هذا الفن (كما سبق)، مع علمهم بانتقاد بعض الأئمة لبعض الأحاديث فيه.

قال النووي: «أجمعت الأمة علىٰ صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»[1].

وحكاية هؤلاء الأئمة للإجماع يدل علىٰ أن نقد الأئمة والحفاظ لبعض أحاديث الصحيح لا يؤثر علىٰ الإجماع المحكيّ.

ثانيًا: أن الإجماع قد وقع علىٰ الأحاديث التي لم تنتقد، وأما الأحاديث المنتقدة فهي خارجة عن الإجماع، وعلىٰ ذلك فلا يصح القول بعدم وقوع الإجماع، علىٰ إطلاقه.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

قال ابن الصلاح: «ما أُخِذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمدٌ من الحفاظ فهو مستثنىٰ مما ذكرناه؛ لعدم الإجماع علىٰ تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة»[١].

قال ابن حجر: «الخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها: تلقي العلماء كتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوىٰ في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما علىٰ الآخر، وما عدا ذلك؛ فالإجماع حاصل علىٰ تسليم صحته»[٢].

ثالثًا: أن غالب انتقادات الأئمة للأحاديث الواقعة في الصحيحين أو أحدهما غير قادحةٍ؛ لأنها انتقاداتٌ إسناديةٌ، راجعةٌ إلىٰ الطعن في الرواة، أو أسانيد المرويات، بينما يكون الحديث ثابتًا من طرق أخرىٰ أو يكون من صحيح حديث الراوي[٣].

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٦).
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٢).
(٣) ينظر: مكانة الصحيحين، لخليل ملا خاطر (ص: ٣٠٨).

قال ابن الصلاح عن انتقادات الدارقطني للإمام البخاري ومسلم: «أكثر استدراكاته على الشيخين قدحٌ في أسانيدهما، غير مُخْرِجٍ لمتون الحديث من حيز الصحة»[(١)].

وقال ابن حجر: «الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك (أي: نقد متن الحديث المروي في الصحيحين) من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد»[(٢)].

وهذه الانتقادات الإسنادية لها عدة صورٍ[(٣)]:

١- تعليل بعض الأئمة عددًا من الأحاديث بأن فيه فلانًا وهو مختلطٌ، أو مدلسٌ، وتبين من خلال تتبع الطرق أن صاحبي الصحيحين أو غيرهما خرجوه من طريق من سمع من المختلط قبل الاختلاط، أو صرح المدلس بالسماع ونحو ذلك.

٢- أن كثيرًا من هذه الانتقادات الوهم فيها يسير جدًّا، كانتقادهم لاسم راوٍ وهم فيه الشيخان أو أحدهما، مع تصحيحهما من ذلك الطريق، لكن بالاسم الصحيح الذي ذكروه.

٣- أن أكثر هذه الأحاديث المنتقدة قد صحت من طرق أخرى، إما عند الشيخين أو عند غيرهما.

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ١٧٧). وينظر: الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، للحجوي (ص: ١١٨- ١١٩، ١٢٢).

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٨).

(٣) ينظر: الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، لمصطفى باحو (١/ ٥٦- ٥٨).

قال الإمام مسلم: «إنما قلتُ: صحيحٌ، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزولٍ، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروفٌ من رواية الثقات»(١).

ومن أجل ذلك قال ابن حجر في تعريف الحديث الصحيح: «وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًّا ولا معلَّلًا، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك»(٢).

رابعًا: أن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين عمومًا، و في صحيح البخاري على وجه الخصوص، قليلةٌ جدًّا.

قال ابن الصلاح: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٦٧٦). وينظر في ذلك أيضًا: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/ ٨٣١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤١٧).

تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن صحيح البخاري: «إنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظًا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظَ الآخرَ الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، وفي الجملة مَن نَقَد سبعةَ آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته»[٢].

فلو نظرنا (مثلًا) إلىٰ الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم، لوجدناها تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: المتفق علىٰ نقده، وهي الأحاديث التي أعلها الدارقطني، وقد أشار الإمام البخاري أو مسلم إلىٰ علتها في كتابيهما بما يفهمه أهلُ المعرفة، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ولا يحكم بشيء.

القسم الثاني: الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين.

القسم الثالث: الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قوله.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٢١٦).

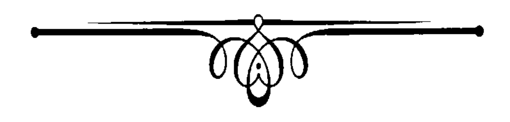
ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين فإنها لا تتجاوز نسبة (١ ٪)، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جدًّا، وهي مما يؤكد صحة هذين الكتابين[١].

قال ابن الوزير: «اعلم أن المختلف فيه من حديثهما هو اليسير، وليس في ذلك اليسير ما هو مردود بطريق قطعية ولا إجماعية، بل غاية ما فيه أنه لم ينعقد عليه الإجماع، وأنه لا يعترض علىٰ من عمل به، ولا علىٰ من توقف في صحته، وليس الاختلاف يدل علىٰ الضعف ولا يستلزمه، فليس مجرد ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصحيحين، ولا مشعر بضعف حديثهم، وإنما الحجة في الإجماع لا في الخلاف، والإجماع لم ينعقد علىٰ ضعف شيء فيهما، وإنما انعقد علىٰ صحّتهما إلا ما لا نسبة له إلىٰ ما فيهما من الصحيح، فإنه وقع فيه الاختلاف الذي هو ليس بحجة علىٰ الضعف ولا علىٰ الصحة، إذ لو دل علىٰ شيء لم يكن بأن يدل علىٰ الضعف أولىٰ من أن يدل علىٰ الصحة، إذ كل منهما قد قال به قائل، بل يكون القائل بالصحة أولىٰ لأنه مثبت، والمضعف للحديث إذا لم يبين سبب

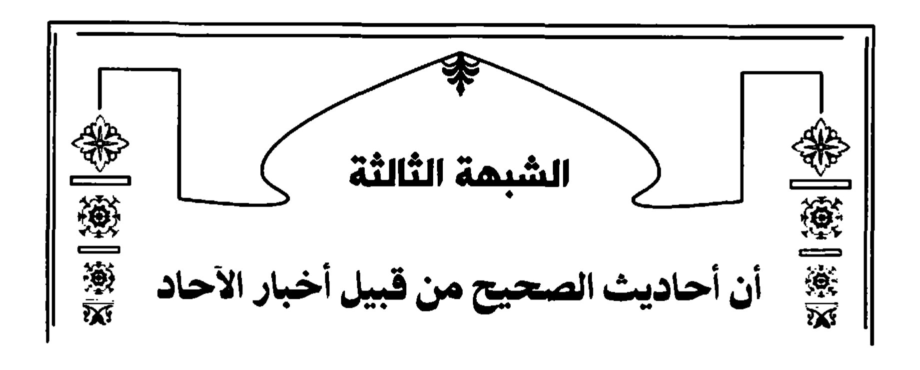
(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٢٢٢- ٢٢٣).

التضعيف ناف، والمثبت أولىٰ من النافي»[١].

وهذا قريب من تقرير ابن حجر، حيث قال: «الجواب عنه علىٰ سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم علىٰ أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك علىٰ غيرهما؛ فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»[٢].



(١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ١٥٨- ١٥٩)، بتصرف.
وينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث- جدلية المنهج والتأسيس، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٥٢- ٣٥٤).
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٦- ٣٤٧)، بتصرف.



الشبهة الثالثة

أن أحاديث الصحيح من قبيل أخبار الآحاد

ويترتب عليه في دعواهم أمران:

الأمر الأول: أن الآحاد لا تفيد العلم والقطع، فلا يستدل بها في العقائد:

يُعرَّف الآحاد بأنه كل خبرٍ لم تجتمع فيه شروط المتواتر[1].

وجميع شبههم تدور حولَ نقطةٍ واحدةٍ، وهي: أن كل راوٍ من رواة الخبر الآحادي غير معصومٍ عن الكذب والخطأ، فمتىٰ كان الخبر يحتمل في راويه الكذب أو الخطأ؛ لم يجز أن يكون مصدرًا في الشرع، ويشمل ذلك أيضًا أحاديث الآحاد الواردة في الصحيحين[2].

وكثير من هؤلاء الذين يقررون عدم حجية أخبار الآحاد في العقائد يستندون في ذلك إلىٰ أقوالٍ وآراءٍ هي من قبيل الآحاد، ثم هي في أصلها أوهامٌ وظنونٌ، لا ترقىٰ أن تكون علمًا ومعرفةً.

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٣٣).

(٢) ينظر: الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها، لنور الدين عتر (ص: ٤٧).

والرد على هذه الشبهة من طريقين:

الطريقة الأولى: التسليم بأن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، لكن يجب العمل بها بدلائل كثيرة جدًّا، نسوقها فيما يلي:

أولًا: أن الله تعالىٰ أوجب الرد عند التنازع إلىٰ كتابه، وإلىٰ الرسول ﷺ في حياته، أو سنته بعد وفاته، ولم يفرق في ذلك بين الأخبار إذا كانت ثابتة سواء أكانت في العقائد أو غيرها.

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

قال ابن جرير الطبري: «عم بالأمر بطاعته، ولم يخصص ذلك في حالٍ دون حالٍ، فهو علىٰ العموم حتىٰ يخص ذلك ما يجب التسليم له»[١].

وقال ابن كثير: «قال مجاهد وغير واحدٍ من السلف: أي: إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلىٰ الكتاب والسنة، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورىٰ:١٠]، فما حَكَم به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟!

---

(١) جامع البيان (٧/ ١٧٦).

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء:٥٩] أي: ردوا الخصومات والجهالات إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾، فدل علىٰ أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلىٰ الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمنًا بالله ولا باليوم الآخر»[(١)].

وقال ابن عبد البر: «أجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت علىٰ قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر، أو إجماع، علىٰ هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلىٰ يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافًا»[(٢)].

وقد اتفق الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم من أئمة التابعين علىٰ حجية أخبار الآحاد في العقائد وغيرها من أمور الدين من غير تفريق بينها، ولم يخالف في ذلك إلا بعض المتكلمين، ثم تبعهم بعض الأصوليين والفقهاء[(٣)].

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٥- ٣٤٦).
(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢).
(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ١٤٧١- ١٤٧٢).

ثانيًا: أن المعروف والمشهور عن النبي ﷺ الاكتفاء بإرسال رسولٍ واحدٍ إلىٰ القبائل، وإلىٰ الملوك المجاورين لجزيرة العرب؛ لتبليغ الرسالة، والدعوة إلىٰ التوحيد، وبيان الشرائع، وأمرهم بالانقياد لها، وطاعة الصحابي المرسل إليهم فيما يُخبر به عن النبي ﷺ، من غير تفريقٍ في ذلك بين العقائد والأحكام، فلو لم يُفِدْ ذلك العلم، لم يكن النبي ﷺ ليكتفي بإرسال الواحد(١).

ومن أمثلة ذلك:

أ- إرسال معاذ بن جبل رضي الله عنه إلىٰ اليمن: فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلىٰ نحو أهل اليمن قال له: «إنك تقدم علىٰ قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلىٰ أن يوحدوا الله تعالىٰ...»(٢).

ب- إرسال دحية الكلبي رضي الله عنه إلىٰ هرقل: فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قصة أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه مع هرقل: ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلىٰ عظيم بصرىٰ،

---

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (ص: ٤٠١).
(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

فدفعه إلىٰ هرقل، فقرأه فإذا فيه: « بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلىٰ هرقل عظيم الروم: سلام علىٰ من اتبع الهدىٰ، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، و﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]»[(١)].

فالسنة العملية التي جرىٰ عليها النبي ﷺ تدل علىٰ عدم التفريق بين الأخبار في قبولها في العقائد ولا في الأحكام، بل تقوم بها الحجة ما دامت ثبتت عن رسول الله ﷺ[(٢)].

قال أبو المظفر السمعاني: «لو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين لم يقتصر علىٰ إرسال الواحد من أصحابه»[(٣)].

ثالثًا: أن كثيرًا من الأحاديث العملية تتضمن أمورا اعتقادية، فدعوىٰ التفريق في قبول الأخبار بين العقائد والأحكام غير صحيحة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).
(٢) ينظر: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للشيخ الألباني (ص: ٥٥).
(٣) مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، لابن القيم (ص: ١٥٦٢).

قال الشيخ الألباني: «كل حكم شرعي عملي يقترن به عقيدة (ولا بد) ترجع إلىٰ الإيمان بأمر غيبي لا يعلمه إلا الله تعالىٰ، ولولا أنه أخبرنا به في سنة نبيه ﷺ لما وجب التصديق به والعمل به؛ ولذلك لم يجز لأحد أن يحرم أو يحلل بدون حجة من كتاب أو سنة، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل:١١٦]، فأفادت هذه الآية الكريمة: أن التحريم والتحليل بدون إذن منه كذب علىٰ الله تعالىٰ وافتراء عليه، فإذا كنا متفقين علىٰ جواز التحليل والتحريم بحديث الآحاد، وأننا به ننجو من التقول علىٰ الله، فكذلك يجوز إيجاب العقيدة بحديث الآحاد، ولا فرق، ومن ادعىٰ الفرق فعليه البرهان من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ودون ذلك خرط القتاد»[١].

رابعًا: أن القول بعدم قبول الآحاد في أمور العقائد يستلزم رد السنة؛ وذلك لندرة المتواتر فيها.

ولو نظرنا إلىٰ الكتب الخاصة بجمع الأحاديث المتواترة، فإن عدد الأحاديث المذكورة لا تزيد علىٰ المائة، مع عدم التسليم بتواتر كثير منها.

---

(١) وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد علىٰ شبه المخالفين (ص: ٢٧- ٢٨). وينظر أيضا: (ص: ٣٠- ٣١).

وقد قال ابن حبان: «أما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد»، ووافقه الحازمي[(١)].

وقال أبو العباس الطبري المعروف بابن القاص: «إنما دفع خبر الآحاد بعض أهل الكلام لعجزه (والله أعلم) عن علم السنن، زعم أنه لا يقبل منها إلا ما تواترت به أخبار من لا يجوز عليه الغلط والنسيان، وهذا عندنا منه ذريعة إلىٰ إبطال سنن المصطفىٰ ﷺ»[(٢)].

خامسًا: أن القائلين بأنه لا يحتج به في العقائد ثبتَ عنهم قبول ما ورد من الآحاد في عذاب القبر، وما ورد في نعيم أهل الجنة، وعذاب النار، والحوض والصراط، وهي من أمور العقائد[(٣)].

سادسًا: أن القائلين بإفادته للعلم والقائلين بإفادته للظن اتفقوا علىٰ نقل إجماع الصحابة والتابعين علىٰ العمل به، ولم يرد عن أحد منهم أن أحدًا منع الاستدلال بالآحاد في العقائد؛ لكونه يفيد الظن، بل الوارد عنهم قبول الخبر مطلقًا إذا كان صحيحًا[(٤)].

---

(١) صحيح ابن حبان- المقدمة (١/ ١٥٦). وقال أبو بكر محمد بن موسىٰ الحازمي في شروط الأئمة الخمسة (ص: ٤٤): «ومن سبر مطالع الأخبار؛ عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلىٰ الصواب».

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٨١). وينظر: مذكرة في أصول الفقه، للشيخ الشنقيطي (ص: ١٢٤- ١٢٥).

(٣) ينظر: خبر الواحد وحجيته، لأحمد الشنقيطي (ص: ٢٠٩).

(٤) ينظر: خبر الواحد وحجيته، لأحمد الشنقيطي (ص: ٢٠٤).

وقد يُعترض على اتفاق الصحابة على الاحتجاج بحديث الآحاد بقصة أبي سعيد الخدري مع عمر رضي الله عنهما: فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، السلام عليكم هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردوا عليَّ ردوا عليَّ، فجاء فقال: يا أبا موسى ما ردك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع»، قال: لتأتيني على هذا ببينة، وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى، قال عمر: إن وجد بينة تجدوه عند المنبر عشية، وإن لم يجد بينة فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أُبي بن كعب، قال: عدل، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب، فلا تكونن عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئًا، فأحببت أن أتثبت[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٤)، واللفظ له.

والجواب:

١- أن هذا ليس من إنكار خبر الواحد، ولكنه من باب التثبت والاحتياط في الرواية فقط، كما صرح به عمر رضي الله عنه[(١)].

٢- أن الحديث لم يزل في نطاق خبر الآحاد ولم يبلغ حد التواتر المزعوم، حتى مع شهادة أُبيّ بن كعب رضي الله عنه فلا دلالة فيه على مبتغاهم.

٣- أن عمر رضي الله عنه لما تولى خلافة المسلمين، كان يُرسل عمّاله إلى البلدان، فيقبل الناسُ منهم وهو آحاد، وكان هو يسمع قولَهم ويقبل خبرَهم وهم آحاد أيضًا، ولم يتوقف في قبول خبرهم البتة.

سابعًا: أن علماء الحديث لا يستدلون إلا بما يفيد العلم عندهم، فكون غيرهم لا يحصل لهم ذلك العلم؛ لا يوجب ردَّ الآحاد مطلقًا، والعبرة في كل فن قول أهله المختصين به.

قال ابن القيم: «إذا كان أهل الحديث عالمين بأن رسول الله ﷺ قال هذه الأخبار، وحدَّث بها في الأماكن والأوقات المتعددة، وعلمهم بذلك ضروري، لم يكن قول من لا عناية له

---

(١) ينظر: الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها، لنور الدين عتر (ص: ٥٦).

بالسنة والحديث: إن هذه الأخبار آحاد لا تفيد العلم، مقبولًا عليهم، فإنهم يدعون العلم الضروري، وخصومهم إما أن ينكروا حصوله لأنفسهم أو لأهل الحديث، فإن أنكروا حصولَه لأنفسهم لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث كانوا مكابرين لهم على ما يعلمونه من نفوسهم، بمنزلة من يكابر غيره على ما يجده في نفسه من فرحه وألمه وخوفه وحبه»(١).

الطريقة الثانية: بالمنع، وأن أخبار الآحاد تفيد العلم إذا احتفت بها القرائن، ومن أهم القرائن إخراج الإمامين البخاري ومسلم للحديث.

قال ابن الصلاح: «أعلاها (أي: من مراتب الحديث الصحيح) الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: صحيح متفق عليه، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لقول من نفى ذلك، محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٤٦٤- ١٤٦٥).

وقد كنت أميل إلىٰ هذا وأحسبه قويًّا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولًا هو الصحيح؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع علىٰ خطأ، فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر، والأمة مصدقة له قابلة له، لكانوا قد أجمعوا علىٰ تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع علىٰ الخطأ وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب علىٰ الخبر، فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع علىٰ العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن، بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا علىٰ الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا، ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف علىٰ أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له أو عملاً به أنه يوجب العلم»(٢).

وقال أيضًا: «اعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو (أي: ابن الصلاح)، **فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم**

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٨).

(٢) مقدمة في أصول التفسير (ص: ٢٨).

مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين»[١].

وقد عدد ابن حجر القرائن التي احتفَّت بأحاديث الصحيحين فأفادت العلَم والقطَع، فقال: «الخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن؛ منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوىٰ في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[٢].



(١) مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ١٥٠١- ١٥٠٢)، بتصرف.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٥٢). وينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٧٣).

الأمر الثاني من دعاويهم: أن حكم البخاري على الحديث بالصحة إنما هو في الظاهر، ولا يعني أنه صحيح في نفسه، فيصح مخالفته ومعارضته.

وهذا الادعاء بعيد عن الحقيقة العلمية، وعن منهجية البحث السليم، فهو ادعاء لم يعتبر للإمام البخاري مكانته اللائقة في علم الحديث، ولم يعترف بالإجماع الواقع من أئمة الحديث وحفَّاظه على صحة غالب أحاديث صحيحه.

والجواب عن هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن الواجب على المكلف العمل بالظاهر الذي ثبت عنده، فهو غير مطالب بما لم يبلغه علمه بعد الفحص والتحري، ولا البحث فيما لا يمكن الوقوف عليه.

قال الصنعاني: «هذا كلام صحيح؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، سواء أريد المصحح أو المصحح له من الرواة، إلا أنه لا يخفى أن هذا الإخبار عن مرادهم قليل الإفادة؛ لأنه معلوم أن ما في نفس الأمر لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وأنه لا يكلف أحدًا إلا بالعمل بما خوطب به وظهر له صحته أو غيرها»(١).

ولقبول الحكم على ظاهر الأمر أدلة كثيرة في الشرع، ومن أشهرها حديث أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «**إنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم ألْحَن بحجته من بعض، فمن قضيتُ**

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٥٩).

له بحق أخيه شيئًا بقوله فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها»[(١)].

قال الخطابي: «فيه من الفقه: وجوب الحكم بالظاهر، وأن حكم الحاكم لا يحلّ حرامًا ولا يحرِّم حلالًا، وأنه متىٰ أخطأ في حكمه فمضىٰ كان ذلك في الظاهر، فأما في الباطن وفي حكم الآخرة فإنه غير ماض»[(٢)].

ثانيًا: أن هذا الادعاء إنما يصح (لو صحّ) في حق أحكام المتأخرين الذين بنوا غالب أحكامهم علىٰ ظاهر السند، حيث كان تصحيحهم وتحسينهم وتضعيفهم مبنيًّا علىٰ ظواهر الإسناد وأحوال رواته، بغض النظر عن المتن[(٣)].

أما حكم النقاد من علماء العلل فإن حكمهم علىٰ الأحاديث مبني علىٰ جمع الطرق والنظر في الرواة، ونقد الأسانيد والمتون، وفق ضوابط دقيقة وقواعد محكمة ونظرة فاحصة، ولذا فالأخذ بأحكامهم لازم.

والإمام البخاري ممن شهد له علماء الحديث بالإمامة المطلقة في علم الحديث، قال الترمذي: «لم أرَ بالعراق ولا بخراسان في معنىٰ العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٠)، ومسلم (١٧١٣).

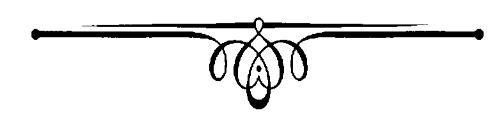
(٢) معالم السنن (٤/ ١٦٣).

(٣) ينظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، للمليباري (ص: ٦١- ٦٢).

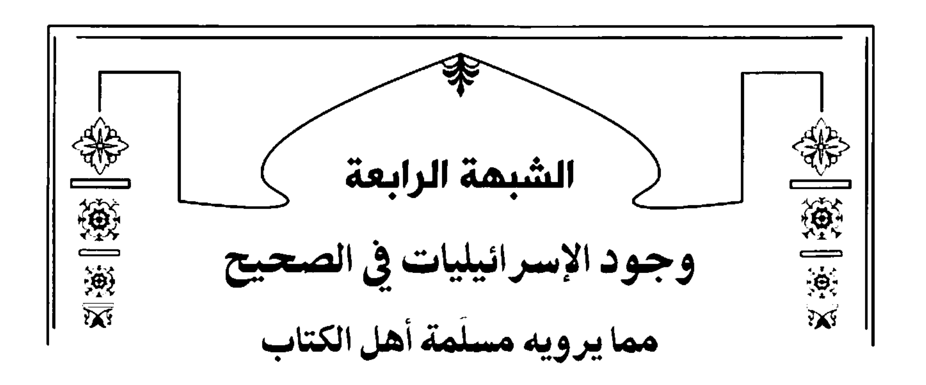
(٤) العلل الصغير- ملحق بكتاب السنن (٥/ ٧٣٨).

ويتأكد العمل بالحديث إذا وقع الإجماع علىٰ صحته وقبوله، كما هو واقع الحال في أحاديث الصحيحين، قال علاء الدين البخاري الحنفي: «ذهب أكثر أصحاب الحديث إلىٰ أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة»[١].

وقال ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا علىٰ تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا أو نحو ذلك، فالمحدِّث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وَقْفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم»[٢].



(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٧١).
(٢) اختصار علوم الحديث (ص: ٩٥). وينظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ١٥٣٤).



مـن الشُّـبَه التـي يطرحهـا بعـض المعاصـرين علـىٰ صـحيح البخاري: وجود مرويات وأحاديث منسوبة إلىٰ النبي ﷺ، وهـي في أصـلها مـن المرويـات الإسـرائيلية التـي يتناقلهـا علمـاء أهـل الكتاب.

قال المعلمي: «هـذه مكيـدةٌ مهولـةٌ يكـاد بهـا الإسـلام والسـنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرىٰ، ومشت علىٰ بعض الأكـابر، وهـذا رَجْـم بالغيـب، وتظَـنّ للباطـل، وحـط لقـوم فتحـوا العـالم، ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلىٰ أسفل درجات التغفيـل، كـأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي ﷺ ودينـه وسـنته وهديـه، فقبلـوا مـا يفتريـه عليـه وعلىٰ دينه إنسان لم يعرفه»[1].

ويسندون هذا الادعاء إلىٰ وقـوع التشـابه بـين هـذه المرويـات الإسرائيلية، وبين الأحاديث المروية.

---

(١) الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي (١٢/ ١٤٥)، بتصرف يسير.

ويبـالغ بعضـهم فيـزعم أنَّ كـل مـا رواه مسـلمة أهـل الكتـاب (مثـل كعـب الأحبـار ووهـب بـن منبـه) مختلَـق ومكـذوب، وأنَّ مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق، حتىٰ ولـو كـان في شـريعتنا مـا يؤيد هذا المروي ويصدقه[1].

وقـد يستشـكل أحـدُهم حـديثًا معينًـا استشـكالًا عقليًّـا فقـط، فيصفه بأنه مـن المرويـات الإسـرائيلية، ولـو لـم يوجـد في المنقـول عن أهل الكتاب[2].

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن العلماء قسموا الأخبار المروية عن أهـل الكتـاب إلـىٰ ثلاثة أقسام:

١- ما علمنا صحته بشهادة شرعنا بصدقه، فهـذا لازم القبـول، مع الاستغناء بما جاء في شرع النبي ﷺ عما سواه.

٢- ما علمنا كَذِبه بما عندنا مما يخالفه، فهذا باطل، ويجب رده.

٣- ما هو مسكوت عنه فلا يُعلم صدقه، ولا كذبه، فمثـل هـذا لا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته[3].

---

(١) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لمحمد أبو شهبة (ص: ٨٤).

(٢) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيـل (ص: ٣٥٩)، والسـنة المفترىٰ عليها، لسالم البهنساوي (ص: ٢٩١).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٩).

فعلم مما سبق: أنه لا ينكر موافقة الوحي المنزل على النبي ﷺ لما هو موجود عند أهل الكتاب، فإن الكتاب المنزل على النبي ﷺ جاء مصدقًا لما جاء به النبيون من قبل، وأن في القرآن الكثير مما يوافق ما عند أهل الكتاب[(١)].

ومَن رد الروايات الإسرائيلية مطلقًا من غير تفصيل؛ فهو مخالف لمنهج العلماء في تقسيم المرويات الإسرائيلية، والاستشهاد بها فيما لا نص فيه في شرعنا[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الإسرائيليات يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا، فأما أن يثبت شرعًا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم»[(٣)].

ثانيًا: أنه وقع هذا التشابه بين بعض نصوص القرآن الكريم، وبين بعض الأحاديث النبوية، فهل يقرر أصحاب هذه الشبهة (من خلال ذلك) وقوع التحريف في نص القرآن الكريم[(٤)].

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (٢/ ٧٥٢).

(٢) ينظر: الاستدلال في التفسير، لنايف الزهراني (ص: ٥١١).

(٣) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٣٥).

(٤) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٦٨- ٣٦٩).

ثالثًا: أن الأصل في رواية الصحابي أو التابعي لنص معين (من غير تمييز)؛ أنه راو لحديث نبوي شريف صادر من النبي ﷺ، فإذا روىٰ شيئا مما يوافق ما يوجد عند أهل الكتاب، فإنه محمول علىٰ هذا الأصل؛ «لأنه بصدد بيان شريعتهم فلا يظن بهم النقل عن غيرها، من غير تمييز لذلك»[١].

قال السخاوي: «يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأي فيها مستندًا لذلك، من غير عزو مع علمه بما وقع فيه من التبديل والتحريف»[٢].

رابعًا: أن الصحابة وأئمة التابعين كانوا أصدق الناس لسانًا، وأنقىٰ الأمة قلوبًا، وأنصح البرية للرسول ﷺ، ولازم القول بهذه الشبهة الطعن في دين الصحابة والتابعين، وتكذيبهم في جميع مروياتهم[٣].

وأما ما يستدل به بعضهم علىٰ تقرير الشبهة السابقة: بأن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب،

---

(١) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي (ص: ١٦٢).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٦٤)، بتصرف.

(٣) ينظر: السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب (ص: ٣٥١).

وكان يرويها للناس[١]؛ فيقال في الجواب عنه:

١- أن الصحابة جميعهم أمناء عند الأمة على حديث النبي ﷺ، فإذا روى أحدهم شيئا فإنه يميز ما يرويه عن النبي ﷺ عما يرويه عن غيره[٢].

٢- أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما لم يكن يثق بتلك الكتب، فقد كان يسمي صحيفته عن النبي ﷺ بالصادقة؛ تمييزًا لها عما في تلك الصحف من أخبار ومرويات[٣].

٣- أن الواقع المشاهد اليوم قلة الروايات الإسرائيلية المنسوبة إلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، بل الرواية عنه في هذا الباب نادرة جدًّا، وهذا مما يدل على عدم تأثير ما يرويه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من أخبار أهل الكتاب في مروياته عن النبي ﷺ[٤].

---

(١) قال الدكتور مساعد الطيار في شرح مقدمة في أصول التفسير (ص: ١٦٢): «الذي يبدو أن خبر الزاملتين له أصل صحيح، وإن كان خبر الزاملتين عزيزًا جدًا، لا تكاد تجده في كتب الآثار».

(٢) ينظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (٢/ ٦٣٦).

(٣) ينظر: الأنوار الكاشفة- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٢/ ١٧٣).

(٤) ينظر: شرح مقدمة في أصول التفسير، لمساعد الطيار (ص: ١٦٣).

خامسًا: أن القول بدخول كثير من الروايات الإسرائيلية إلىٰ كتب الحديث النبوي، واختلاطها بالمرويات المسندة؛ هدمٌ للسنة وطعنٌ في الشريعة، وذلك بما يلزم منه من أمور باطلة، ومنها:

١- عدم تحقق حفظ الله تعالىٰ لكتابه الكريم من التحريف والتبديل، كما قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ هو المبين لآيات الكتاب، والموضح لها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤].

فلا يمكن الوصول إلىٰ معاني القرآن الكريم، وإدراك المراد الإلهي إلا من خلال السنة النبوية، وهذا يلزم منه شمولية الحفظ الإلهي للسنة النبوية، وأنها متحققة فيها كما هي متحققة في حفظ القرآن الكريم.

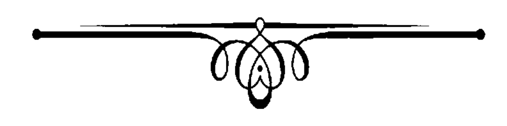
فإذا كانت أقوال النبي ﷺ لم تسلم من الوضع والكذب فيها، وتسرب المرويات الإسرائيلية إليها، فإن ذلك يعني عدم تحقق الحفظ الإلهي لكتابه الكريم.

٢- أن في ذلك تسفيهًا لجميع علماء الحديث، وأئمة السلف، حين راجت عليهم تلك الروايات، واختلطت بالأحاديث النبوية،

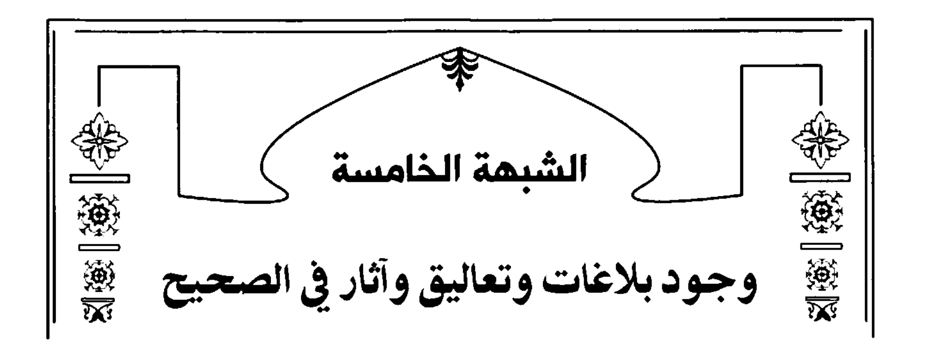
وعجزوا عن تمييز قول النبي ﷺ عن الروايات الإسرائيلية، بينما يزعم هؤلاء المتأخرون الأقل معرفةً، ودرايةً وفهمًا ولغةً وديانةً أنهم تمكنوا من ذلك وميزوا ونقدوا.

٣- أن في ذلك هدمًا لعلم قواعد الحديث، ومنهج الحفاظ في التصحيح والتضعيف والتعليل، وعلم الجرح والتعديل ونقد الرجال، حيث لم تتمكّن هذه القواعد من صد الدخيل علىٰ السنة النبوية، ولم تستطع تمييز القول النبوي عن غيره.

قال الشيخ عبد الله الجديع: «لم أجد في منهج أهل العلم بالحديث مثالًا واحدًا أعلُّوا به رواية ثقة بمجرد وقوع تلك الموافقة، حتىٰ يقوم دليل علىٰ وهم الثقة، ولكني وجدت بعض أهل زماننا ممن ليس من هذا العلم في شيء يشكك في بعض الحديث؛ لكونه وجد نظيره في التوراة التي عند اليهود»[١].



(١) تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٥٢).



الشبهة الخامسة

وجود بلاغات وتعاليق وآثار في الصحيح

مما يعترض به بعض المعاصرين علىٰ عدم وصف أحاديث صحيح البخاري بالصحة: وجود أحاديث غير متصلة ولا مسندة، مثل البلاغات، والمعلقات، وآثار الصحابة.

والاعتراض بذلك علىٰ صحيح البخاري قديم، إلا أنها جرت في مسألة بيان أول من ألف في الصحيح، وليس في سياق الطعن في الصحيح، والحط من قيمته الحديثية[1].

والرد على ذلك بما يأتي:

أولًا: أن الإمام البخاري إنما بنىٰ كتابه الصحيح علىٰ الأحاديث الموصولة فقط، وأما غيرها من الآثار والأحاديث غير المسندة فإنها غير داخلة في شرط كتابه، فقد سمىٰ كتابه بـ«الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[2].

---

(١) ينظر: توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر، لطاهر الجزائري (١/ ٢١٥).

(٢) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ٨).

قال النووي: «ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع، والزهد والآداب، والأمثال وغيرها من الفنون، ولهذا أخلى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر على قوله: فيه فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو: فيه حديث فلان، ونحو ذلك، وقد يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحدًا فأكثر، وهذان النوعان يسميان تعليقًا، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج بالمسألة التي ترجم لها، واستغنى عن ذكر إسناد الحديث، أو عن إسناده ومتنه، وأشار إليه لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريبًا، وذكر في تراجم الأبواب آيات كثيرة من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها، ولا يذكر معها شيئًا أصلًا، وذكر أيضًا في تراجم الأبواب أشياء كثيرة جدًّا من فتاوى الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وهذا يصرح لك بما ذكرناه»[١].

وقال ابن حجر عن الأحاديث المعلقة الموجودة في صحيح البخاري: «حذف البخاري أسانيدها عمدًا ليخرجها عن موضوع الكتاب، وإنما يسوقها في تراجم الأبواب تنبيهًا واستشهادًا واستئناسًا وتفسيرًا لبعض الآيات، وكأنه أراد أن يكون كتابه

---

(١) التلخيص شرح الجامع الصحيح (ص: ٢٣٠- ٢٣١). وينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢٦).

جامعًا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعاني التي قصد جمعه فيها»[1].

ثانيًا: أن الحفاظ الذين انتقدوا بعض الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، لم يتعرضوا إلىٰ انتقاد البلاغات والمعلقات والمراسيل والآثار؛ لعلمهم أنها غير داخلة في شرط الكتاب الصحيح[2].

قال ابن حجر: «لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه علىٰ الصحيحين إلىٰ الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر؛ لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا»[3].

ثالثًا: أن الأحاديث المعلقة في الصحيح ليست كلها ضعيفة، بل منها الصحيح الذي علىٰ شرط الإمام البخاري، والذي علىٰ غير شرطه، ومنها الضعيف.

قال ابن حجر: «الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه، منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلقًا.

---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٧٨). وينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ١٩)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٩٥).

(٢) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (١/ ١١١).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٤٦).

فأمـا الأول: فالسـبب في تعليقـه أن البخـاري مـن عادتـه في صحيحه أن لا يكرر شيئًا إلا لفائـدة، فـإذا كـان المتن يشتمل علىٰ أحكـام كـرره في الأبـواب بحسبها، أو قطعـة في الأبـواب إذا كانـت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرىٰ، ومـع ذلـك فـلا يكـرر الإسناد بل يغاير بين رجالـه؛ إمـا شـيوخه أو شـيوخ شـيوخه ونحـو ذلك.

فـإذا ضـاق مخـرج الحـديث ولـم يكـن لـه إلا إسـناد واحـد، واشتمل علىٰ أحكام واحتاج إلىٰ تكريرهـا، فإنـه والحالـة هـذه إمـا أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب في تعليقـه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا، فهو علىٰ صـورتين: إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمريض.

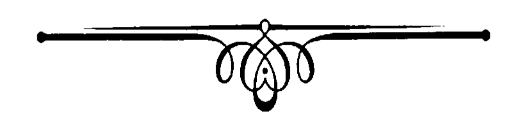
فأما الأول: فهو صحيح إلىٰ مـن علقـه عنـه، وبقـي النظـر فيمـا أبرز من رجاله، فبعضـه يلتحـق بشـرطه، والسـبب في تعليقـه لـه إمـا كونه لم يحصل له مسـموعًا، وإنمـا أخـذه علىٰ طريـق المـذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقوم مقامه، فاستغنىٰ بـذلك عـن إيـراد هذا المعلق مستوفىٰ السياق أو لمعنىٰ غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفًا مـن جهـة الانقطاع خاصة.

وأما الثاني: وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنىٰ، نعم، فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف وهو علىٰ قسمين:

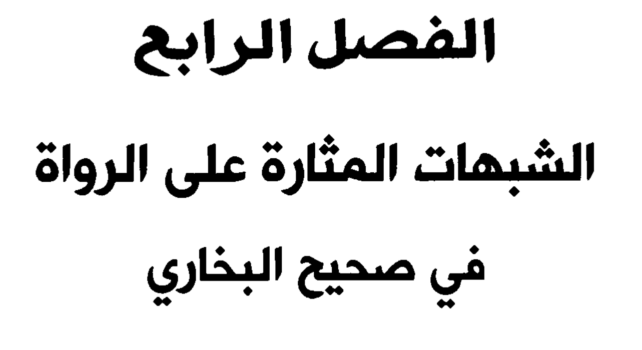
أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر.

وثانيهما: ما لا يرتقي عن رتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبين ضعفه، ويصرح به حيث يورده في كتابه»[1].

فبان بحمد الله أن هذه الشبهة واهية داحضة، بعد أن علمنا أن هذه المعلقات والموقوفات ليست من شرط كتابه، ولا تدخل في رسم الصحيح.



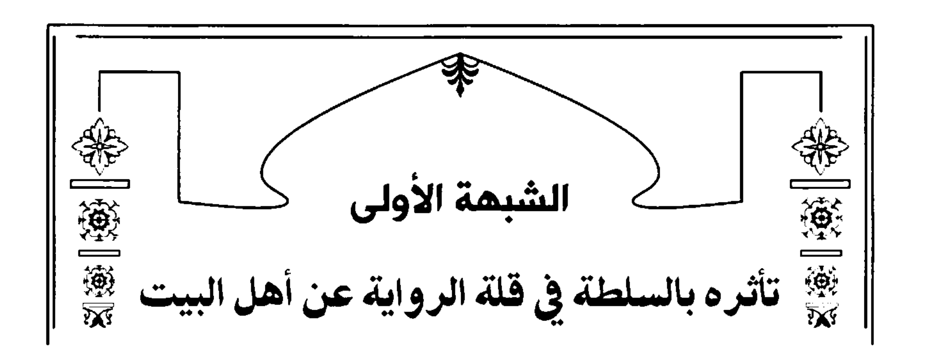
(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٢٥- ٣٢٦).



الفصل الرابع

الشبهات المثارة على الرواة في صحيح البخاري

- الشبهة الأولى: تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت.
- الشبهة الثانية: كثرة إخراجه عن أبي هريرة لأنه كان من عمال بني أمية.
- الشبهة الثالثة: إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط.
- الشبهة الرابعة: إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة.
- الشبهة الخامسة: إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط.
- الشبهة السادسة: إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس.



الشبهة الأولى

تأثره بالسلطة في قلة الرواية عن أهل البيت

من الأمور التي أثيرت حول الإمام البخاري خاصة: تأثره في تأليف صحيحه بالأمور السياسية، والأحداث الجارية بين الخلفاء وبين خصومهم، فكان يداهن الولاة، ويتملَّق الخلفاء، ومن أجل ذلك أعرض عن الرواية عن علماء أهل البيت، ويعد ذلك طعنًا في الإمام البخاري، واتهامًا له بالنصب[1].

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن المعروف من سيرة الإمام البخاري قلة اختلاطه بالناس، وترك غشيان أبواب الخلفاء، وعدم الدخول على الولاة.

قال الحسين بن محمد السمرقندي: «كان محمد بن إسماعيل مخصوصًا بثلاث خصال مع ما كان فيه من الخصال المحمودة:

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١٧٣)، وأضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ١١٢)، والعتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، لمحمد بن عقيل الحضرمي (ص: ٦٠).

كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس، كل شغله كان في العلم»[١].

وقال بكر بن منير بن خليد بن عسكر: «بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارىٰ إلىٰ محمد بن إسماعيل: أن احمل إليَّ كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلىٰ أبواب الناس، فإن كانت لك إلىٰ شيء منه حاجة فاحضرني في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقول النبي ﷺ: ((من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار))، قال: فكان سبب الوحشة بينهما هذا»[٢].

وذكر له الذهبي قصة أخرىٰ، فقال: «كتب إلىٰ أبي عبد الله (أي: الإمام البخاري) بعض السلاطين في حاجة له، ودعا له دعاءً كثيرًا، فكتب إليه أبو عبد الله: سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: وصل إليَّ كتابك وفهمته، وفي بيته يؤتىٰ الحكم، والسلام»[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/ ٤٤٨- ٤٤٩).
(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٥٥- ٣٥٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٦- ٤٠٧).

فالبخاري أبعد ما يكون عن مخالطتهم في أمور الدنيا، فكيف يجاملهم بل ويتأثر بهم في الأمور الدينية؟!

ثانيًا: أن الإمام البخاري لم ينفرد بالأحاديث التي أخرجها في صحيحه، فعامة أحاديث صحيحه مخرجة في دواوين السنة الأخرىٰ، مثل مسند الإمام أحمد، الذي سُجن وعُذِّب في زمن ثلاثة خلفاء من خلفاء بني العباس، مما يؤكد عدم وجود أثر للسلطة في التدوين(١).

ثالثًا: أن الإمام البخاري أخرج في صحيحه روايات عدة من مرويات أهل البيت، وممن أخرجه لهم في صحيحه(٢):

١. الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.
٢. علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين أبو الحسن الهاشمي.
٣. محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الهاشمي.
٤. محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي.

---

(١) ينظر: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث، لخالد أبا الخيل (ص: ٣٣٢).
(٢) ينظر: موقف الإمام البخاري من آل البيت، لأسامة محمد زهير الشنطي، بحث مقدم لملتقىٰ أعلام الإسلام: الإمام البخاري نموذجا، ٢٠١٢.

وأخرج عن الإمام جعفر الصادق في كتابه «الأدب المفرد»[١].

رابعًا: أن الإمام البخاري خصص في صحيحه أبوابًا في مناقب أهل البيت، وذكر فيها الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب وغيره من أهل البيت ﭫ، مما يدل على عدم تأثره بالسلطة[٢].

خامسًا: أن الإمام البخاري أخرج لعدد من الرواة من موالي أهل البيت، وممن أخرج لهم في صحيحه[٣]:

١- إبراهيم بن عبد الله بن حنين أبو إسحاق مولى العباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني.

٢- عبد الرحمن بن أبي الموالي، أبو محمد المدني مولى علي بن أبي طالب.

---

(١) رقم (٩٥٩، ٩٦٢).

(٢) **ومنها**: باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن ﭬ (٥/ ١٨).
باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي ﭬ (٥/ ١٩).
باب مناقب الحسن والحسين ﭭ (٥/ ٢٦).
باب مناقب فاطمة ﭭ (٥/ ٢٩).
وينظر: الإمام البخاري والرواية عن أئمة آل البيت، لخليل ملا خاطر (ص:٢٣٥- ٢٣٧).

(٣) ينظر: موقف الإمام البخاري من آل البيت، لأسامة محمد زهير الشنطي، بحث مقدم لملتقى أعلام الإسلام: الإمام البخاري نموذجا، ٢٠١٢.

سادسًا: أن الإمام البخاري أخرج لبعض الرواة الذين وصفوا بالتشيع، ومنهم من كان غاليًّا (إذا تبين منهم الصدق)، ومنهم:

١. خالد بن مخلد أبو الهيثم القطواني البجلي، فقد قال عنه ابن سعد: «كان منكر الحديث، في التشيع مفرطًا، وكتبوا عنه ضرورة»[1].

٢. عباد بن يعقوب الرواجني، فقد قال عنه الذهبي: «شيعي جلد»[2].

٣. عبيد الله بن موسىٰ باذام أبو محمد العبسي مولاهم الكوفي، فقد قال عنه أبو داود: «كان محترقًا شيعيًّا، جاز حديثه»[3].

٤. عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، فقد قال عنه أبو حاتم الرازي: «صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم»[4].

٥. فطر بن خليفة أبو بكر الخياط، فقد قال عنه يحيىٰ بن معين: «ثقة، وهو شيعي»[5].

---

(١) الطبقات الكبير (٨/ ٥٣٠). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٨/ ١٦٣).

(٢) الكاشف (١/ ٥٣٢). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٤/ ١٧٥).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٩/ ١٦٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٩/ ٥٢٢).

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٣٤). وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ٣١٢).

وهذا يدل على براءة الإمام البخاري من النصب، وأنه كان يعتمد على صدق الراوي وصحة حديثه، وخلوه من النكارة والعلل القادحة.

سابعًا: أن الإمام البخاري لم يلتزم الرواية عن جميع الثقات، فلم يخرج لجماعة من الرواة الثقات[١].

قال السلمي: «وسألته (أي: الدارقطني): لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل بن أبي صالح في الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال: سهيل(والله) خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن»[٢].

ومن الذين ترك الإمام البخاري الرواية عنه في كتابه الصحيح: حماد بن سلمة، فقد قال الذهبي: «وقد نكت ابن حبان كما مر على البخاري ولم يسمه، حيث يحتج بعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وبابن أخي الزهري، وبابن عياش، ويدع حمادًا»[٣].

---

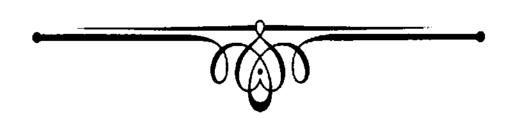
(١) ينظر: الإمام البخاري والرواية عن أئمة آل البيت، لخليل ملا خاطر (ص: ١٧٣- ١٧٦).

(٢) سؤالات السلمي (ص: ١٨٣).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٤). وينظر: الثقات لابن حبان (٦/ ٢١٦)، وصحيح ابن حبان- المقدمة (١/ ١٥٣).

وقال الذهبي عن محمد بن رمح بن المهاجر: «أنا أتعجب من البخاري كيف لم يرو عنه! فهو أهل لذلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد»[١].

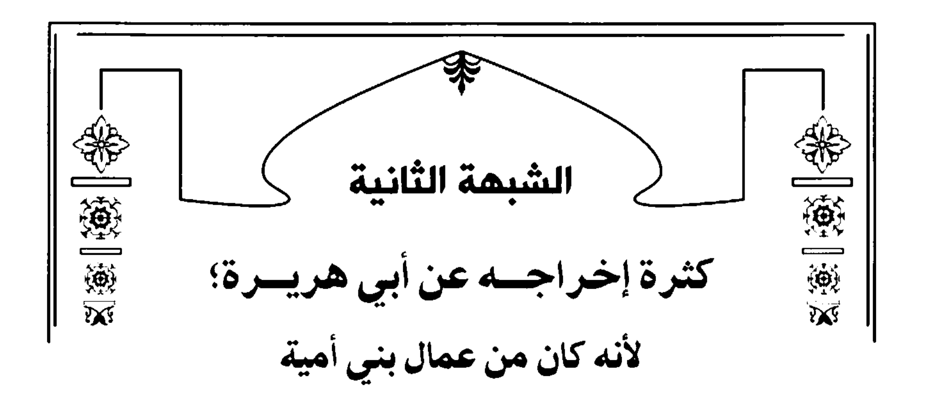
فعدم إخراج الإمام البخاري لأحد الرواة، لا يعني تأثره بشيء معين، لا سيما مع تركه الإخراج لرواة كثر، ولعله لم يخرج شيئًا عن الإمام جعفر الصادق؛ لكون انشغاله بالفقه أكثر من الحديث، ويدل على ذلك قول سفيان بن عيينة: «كنا إذا رأينا طالبًا للحديث يغشى ثلاثة ضحكنا منه: ربيعة، ومحمد بن أبي بكر بن حزم، وجعفر بن محمد؛ لأنهم كانوا لا يتقنون الحديث»[٢]، ومن أجل ذلك قلت الرواية عنه[٣].



(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩٩).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ٩١).

(٣) ينظر: أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه، لأحمد صنوبر، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، شعبان (١٤٣١هـ)، (ص: ١٤).



الشبهة الثانية

كثرة إخراجه عن أبي هريرة؛ لأنه كان من عمال بني أمية

يُعدّ الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه من أكثر الصحابة الذين تعرضوا للطعن من قبل المستشرقين، ومن تبعهم من المعاصرين المستغربين المتأثرين بهم.

ومن جملة التهم التي وُجّهت إليه: تشيعه للأمويين، وأنه كان من دعاة الأمويين، وممن يضع الأحاديث في بيان فضلهم، وذم مخالفيهم[1].

وقد انتصر جمع من الباحثين لأبي هريرة رضي الله عنه، وردوا على الافتراءات التي وجهت إليه[2]، إلا أن بعض المعاصرين من مثيري الشبه: رَبط بين الإمام البخاري، وكثرة إخراجه لأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، بسبب أنه كان من عمال بني أمية!!

---

(١) ينظر: أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي (ص: ٩٩).

(٢) ينظر: دفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه وإزالة الشكوك والشبهات حوله وحول مروياته لعبد القادر بن حبيب الله السندي، وأبو هريرة راوية الإسلام لمحمد عجاج خطيب، ودفاع عن أبي هريرة لعبد المنعم العزي، وأبو هريرة راوية الإسلام وسيد الحفاظ الأثبات لعبد الستار الشيخ، وغيرها.

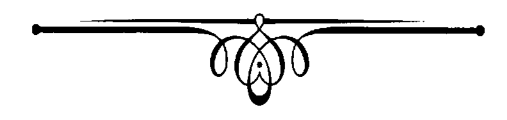


والرد على هذه الشبهة بأمور:

أولًا: أن الإمام البخاري عاش في عهد الدولة العباسية، فقد ولد سنة (١٩٤هـ)، بعد وفاة هارون الرشيد بعام واحد، أي: بعد زوال الدولة الأموية بأكثر من ستين عامًا، وتوفي سنة (٢٥٦هـ) في أول عهد الخليفة العباسي المعتمد علىٰ الله، وقد عاصر عشرة من خلفاء الدولة العباسية[١].

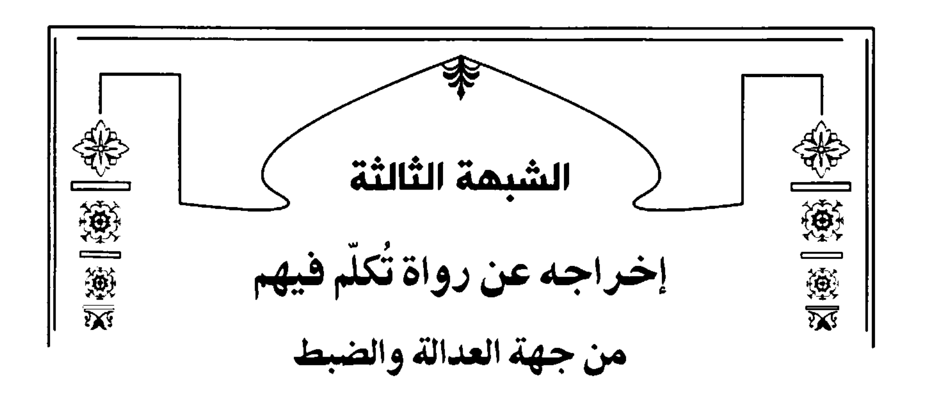
ثانيًا: أن الدولة العباسية كانت من أشد الدول معاداة للدولة الأموية، فكيف يتصور أن يتأثر الإمام البخاري بالدولة الأموية، ويكثر من الرواية عن أبي هريرة رضي الله عنه انتصارًا لها (علىٰ زعمهم)، مع وجود الدولة العباسية، والإمام البخاري رحمه الله لم يكن محابيًّا للعباسيين (الذين عاش في عصرهم)، فكيف يكون محابيًّا للأمويين (الذين ولد بعد ذهاب دولتهم علىٰ يد العباسيين)؟![٢].

وقد علمنا فيما سبق موقفه مع والي بخارىٰ، حيث طلب إليه المجيء إلىٰ بيته ليقرأ عليه كتبه، وكيف أجابه، وكيف كانت هذه الحادثة سببًا للوحشة بينهما.



(١) ينظر: الإمام البخاري لعبد الستار الشيخ (ص: ٢٥).

(٢) ينظر: افتراءات شيعية علىٰ البخاري ومسلم، لمحمد عمارة (ص: ٣٤).



الشبهة الثالثة

إخراجه عن رواة تُكلّم فيهم من جهة العدالة والضبط

من الأمور التي يطعن بها على صحيح البخاري: وجوب البحث عن حال رواة الأحاديث في صحيح البخاري، وأنه لا يكتفى بإيراد البخاري للحديث في صحيحه، ولا بإجماع علماء الحديث على صحة أحاديثه، وأنه لا بد في ذلك من الرجوع إلى كتب الرجال والجرح والتعديل لمعرفة حكم رواية الراوي[1].

والرد على هذه الشبهة بأمور:

أولًا: أن الإمام البخاري من أئمة الحديث المشهود لهم بسعة العلم في الرجال والأسانيد والتواريخ والعلل.

قال ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»[2].

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١٦٣).

(٢) ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٢/ ٦٥).

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه، فإن المشايخ قاطبة أجمعوا علىٰ قدمه، وقَدَّمُوُه علىٰ أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن»(١).

وقال الحازمي: «أما البخاري فكان وحيد دهره، وقريع عصره إتقانًا وانتقادًا وبحثًا وسبرًا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن، لا سبيل إلىٰ الاعتراض عليه في هذا الباب»(٢).

ولا شك أن من بلغ تلك المنزلة، لا يخفىٰ عليه ما قيل في الرواة من جرح وتضعيف، ومعرفة رواياتهم المعلة.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: «وسمعته (أي: الإمام البخاري) يقول: لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلاء، كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبه، وعلة الحديث إن كان فهمًا، فإن لم يكن فهمًا سألته أن يخرج إليَّ أصله ونسخته، فأما الآخرون فإنهم لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون»(٣).

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٧٠).
(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٧٢).
(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٤٨).

ثانيًا: أن الإمام البخاري لا يخرج عن الراوي الذي لا يقدر علىٰ تمييز صحيح حديثه من ضعيفه.

قال الحازمي: «أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلىٰ نوع من الضعف فظاهر، **غير أنه لم يبلغ ضعفهم حدًّا يردّ به حديثهم**»(١).

ومن أمثلته: قول الإمام البخاري: «زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه»(٢).

وقال أيضًا: «ابن أبي ليلىٰ هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيحَ حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا»(٣).

قال المعلمي: «هذه الحكاية تقتضي: أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرىٰ أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي علىٰ الأقل صدوقًا في الأصل، فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه، فإن قيل:

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٧٠).
(٢) العلل الكبير، للترمذي (ص: ٣٨٩).
(٣) سنن الترمذي (٢/ ١٩٩)، حديث رقم (٣٦٤).

قد يعرف بموافقته الثقات، قلت: قد لا يكون سمع، وإنما سرق من بعض أولئك الثقات، ولو اعتد البخاري بموافقته الثقات؛ لروىٰ عن ابن أبي ليلىٰ ولم يقل فيه تلك الكلمة، فإن ابن أبي ليلىٰ عند البخاري وغيره صدوق، وقد وافق الثقات في كثير من أحاديثه، ولكنه عند البخاري كثير الغلط بحيث لا يؤمن غلطه حتىٰ فيما وافق عليه الثقات، وقريب منه من عرف بقبول التلقين، فإنه قد يلقن من أحاديث شيوخه ما حدثوا به ولكنه لم يسمعه منهم، وهكذا من يحدث علىٰ التوهم، فإنه قد يسمع من أقرانه عن شيوخه، ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه فيرويها عنهم، فمقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما يحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقةً ثبتًا فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقًا يغلط، ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرىٰ: كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاصًا بجهة»[1].

ثالثًا: أن الإمام البخاري قد يخرج عن الراوي المتكلم فيه؛ باعتبار ضعف النقد الموجه إليه، أو لاعتبارات أخرىٰ.

---

(١) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني (١٠/ ٢١٢- ٢١٣).

قال المعلمي: «إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة:

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلىٰ أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلىٰ أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونًا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنةً وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، **فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح**»[١].

ومن أمثلته: قول ابن رجب: «زهير بن محمد الخراساني، ثم المكي، يكنىٰ أبا المنذر، ثقة، متفق علىٰ تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه، وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، **وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه**، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة»[٢].

---

(١) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني (١٠/ ٧٦٥- ٧٦٦).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧٧).

رابعًا: أن منهج الإمام البخاري قائم على الانتقاء من حديث الراوي، سواء كان الراوي ثقةً أو ضعيفًا.

قال محمد بن أبي حاتم الوراق: «سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان، أتراني أدلس؟! تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر»(١).

فلا يعني توثيق الراوي تصحيح رواياته على الإطلاق؛ لأنه قد يعرض له الخطأ والوهم في بعض مروياته، ولا يعني أيضا كون الراوي غير ضابط لحديثه رد جميع مروياته، فإن الراوي الذي خف ضبطه قد تدل القرائن والمتابعات على ضبطه لرواية معينة.

قال ابن القيم: «لا عيب على مسلم في إخراج حديثه (أي: مطر الوراق)؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن»(٢).

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٣٤٦).
(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٣٥٣)، بتصرف.

وغالب الروايات التي أخرجها الإمام البخاري للرواة الموصوفين بالضعف من جهة ضبطهم، قد توبعوا عليها، مما يعني ضبطهم لتلك الروايات.

قال ابن عبد الهادي: «أصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه وضعف، فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقه، وفي هذا الموضع يعرض الغلط لطائفتين من الناس:

إحداهما: يرون الرجل قد أخرج له في الصحيح فيحكمون بصحة كل ما رواه، حيث رأوه في حديث قالوا: هذا حديث صحيح على شرط الصحيح، وهو غلط؛ فإن ذلك الحديث قد يكون مما أنكر عليه من حديثه، أو يكون شاذًا أو معللًا، فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح، بل ولا يكون حسنًا، وقد أخرج البخاري حديث جماعة ونكب على بعضها خارج الصحيح.

والثانية: يرون الرجل قد تكلم فيه وقد ضعف، فيجعلون ما قيل فيه من كلام الحفاظ موجبًا لترك جميع ما رواه، ويضعفون ما صح من حديثه لطعن من طعن فيه، وهذه طريقة ضعيفة، وسالكها قاصر في معرفة الحديث وذوقه عن معرفة الأئمة وذوقهم»(١).

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (٣/ ٣٥١- ٣٥٣)، بتصرف.

وقال الزيلعي: «صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهدُه، وعُلم أن له أصلًا، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات»[1].

وخلاصة هذا التقرير: أنه لا يوجد في مرويات الصحيح ما انفرد به راو موصوف بكثرة الغلط.

قال ابن حجر: «أما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مرويًّا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط؛ عُلم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، **وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء**»[2].

خامسًا: أن كثيرًا من هؤلاء الرواة المتكلم فيهم، والذين أخرج لهم الإمام البخاري، هم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع علىٰ أحاديثهم وميز جيدها من موهومها[3].

---

(١) نصب الراية (١/ ٣٤١).

(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٤).

(٣) ينظر: مقدمة فتح الباري (ص: ١٢).

قال ابن حجر: «روينا في مناقب البخاري بسند صحيح: أن إسماعيل (ابن أبي أويس) أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»(١).

وقال أيضًا: «لا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه، ممن تقدم عن عصرهم»(٢).

سادسًا: أن الإمام البخاري يخرج حديث الراوي المتكلم في حفظه في أحاديث الشواهد والمتابعات.

قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا

---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٩١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٨). وينظر في الأحاديث التي رواها الإمام البخاري عن شيخه إسماعيل بن أبي أويس، والجواب عن النقد الموجه إليها: إسماعيل بن أبي أويس في ميزان النقاد وموقف الشيخين منه في صحيحيهما، لنافذ حسين حماد، ضمن كتابه: أحاديث الصحيحين ورجالهما (ص: ١٨٦- ١٩٠).

في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك»(١).

وقال ابن رجب: «اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعةً واستشهادًا، وذلك معلوم»(٢).

فالرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري علىٰ قسمين(٣):

القسم الأول: من احتج به في الأصول، وهم علىٰ نوعين:

❁ **النوع الأول**: من لم يُتكلم فيه بجرح، فهو ثقة، وإن لم ينصّ أحد علىٰ توثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج الإمام البخاري له علىٰ وجه الاحتجاج، حيث التزم بالصحة، وشرط راوي الصحيح: العدالة، وتمام الضبط.

❁ النوع الثاني: من تُكُلِّمَ فيه بالجرح، فله حالتان:

◈ **الحالة الأولىٰ**: أن يكون الكلام فيه تعنُّتًا، والجمهور علىٰ توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضًا.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٨٤).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٣١).
(٣) الموقظة، للذهبي (ص: ٧٩- ٨٠). وينظر: ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز العبد اللطيف (ص: ٥٣).

◊ **الحالة الثانية**: أن يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا يَنْحطُّ حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

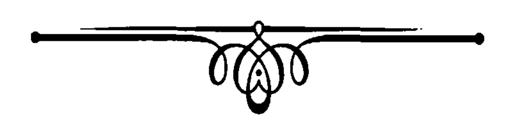
القسم الثاني: من أخرج له في الشواهد والمتابعات والتعاليق: فهؤلاء تتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم في الجملة.

قال ابن حجر: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلىٰ ذلك من إطباق جمهور الأئمة علىٰ تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنىٰ لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور علىٰ تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيئ الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك»[1].

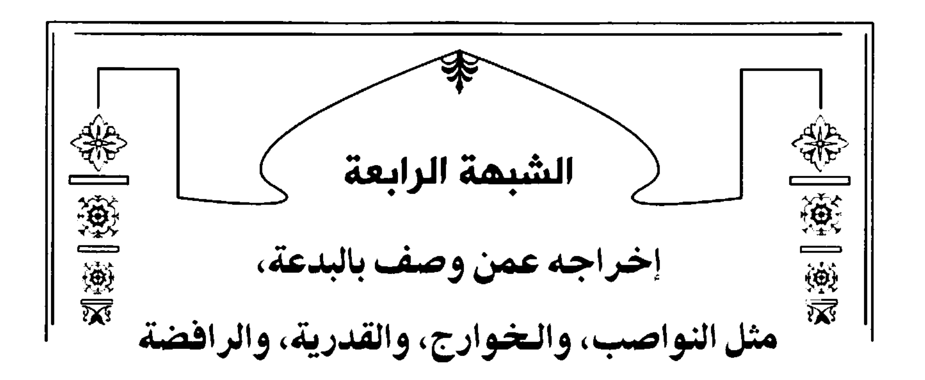
---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٤)، بتصرف.

والخلاصـة: أن مـنهج الإمـام البخـاري في الروايـة عـن الـرواة المتكلم فيهم من أدق المناهج وأعلاها، قـال الشيـخ محمـد رشـيد رضا: «من دقق النظر في تاريخ رجال الصحيحين ورواية الشيخين عـن المجـروحين مـنهم، يـرىٰ أكثرهـا في المتابعـات التـي يـراد بهـا التقوية، دون الأصول التي هـي العمـدة في الاحتجاج، ثـم إذا دقـق النظر فيمـا أنكـروه عليهمـا ممـا صـححاه مـن الأحاديـث، يجـد أن أقوالهمـا في الغالـب أرجـح مـن أقـوال المنـازعين لهمـا، لا سـيما البخاري، فإنه أدق المحدثين في التصحيح»[١].



(١) مجلة المنار (١٢/ ٦٩٦). وينظر أيضا: آراء محمد رشيد رضـا في قضـايا السـنة النبوية من خلال مجلة المنار، لمحمد رمضاني (ص: ٣٩٢- ٣٩٨).



الشبهة الرابعة

إخراجه عمن وصف بالبدعة، مثل النواصب، والخوارج، والقدرية، والرافضة

مما يثيره بعضهم في سياق الطعن في أحاديث صحيح البخاري: إخراج البخاري لرواة رموا بالبدعة، وأن هذا الجرح ينافي شرط العدالة[1].

والرد على هذه الشبهة بأمور:

أولًا: أن العبرة في الراوي علىٰ صحة حديثه وإتقان حفظه، ومن رمي ببدعة إذا كان صادقًا في روايته، ضابطًا لحديثه، فلا يوجد ما يمنع من قبول روايته، والمتتبع لأحوال الرواة يرىٰ بعضًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن كان داعيةً[2].

فقد قال الإمام البخاري عن أيوب بن عائذ الطائي: «كان يرىٰ الإرجاء، وهو صَدُوق»[3].

---

(١) ينظر: دراسات في الحديث والمحدثين، لهاشم معروف الحسني (ص: ١١٩).
وينظر أيضا: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي (ص: ١٩٤).
(٢) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ١٠٥).
(٣) الضعفاء الصغير (ص: ٢٧).

وقال أيضًا عن طلق بن حبيب: «كان طلق يرىٰ الإرجاء، وهو صدوق في الحديث»[١].

وقال ابن حبان في تقرير هذه المسألة: «ليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز»[٢].

وقال ابن حجر: «أما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم من غير الأحكام، نعم، وقد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة كعمران بن حطان وعباد بن يعقوب وغيرهما، إلا أنهما لم يخرجا لأحد منهم إلا ما توبع عليه»[٣].

وقال الصنعاني: «كم في الصحيحين من جماعة صححوا أحاديثهم وهم قدرية وخوارج ومرجئة، إذا عرفت هذا فهو من صنيع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضًا، ويراه لما قرره معارضًا، ويفت عنده من عضد أئمة هذا الشأن، ويظن التصحيح صادرًا عن مجازفة من غير إتقان، وليس الأمر كذلك، فإنه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم نفىٰ عنهم اللوم،

---

(١) الضعفاء الصغير (ص: ٧٧).

(٢) الثقات (٦/ ١٤٠).

(٣) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٠).

وعلم أنهم أجل من ذلك قدرًا، وأدق نظرًا، وأنصح لأهل الدين من جماعة الثغور المجاهدين، **وأنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوي إلا على صدق لهجته وضبط روايته**»[١].

والإمام البخاري أخرج لبعض الرواة ممن وصفوا بالبدعة مقرونين بغيرهم، مما يدل على أن الراوي الموصوف بالبدعة قد ضبط حديثه، وأدّاه على وجهه.

ومن أمثلته: عباد بن يعقوب الرواجني، فقد قال عنه الذهبي: «شيعي جلد»[٢].

فقد أخرج الإمام البخاري روايته مقرونًا مع سليمان بن حرب[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «البخاري وغيره روى عنه (أي: عباد بن يعقوب) من الأحاديث ما يعرف صحته»[٤].

ثانيًا: أن الرواية عمن خالف أهل السنة في قول أو عمل هو مذهب كثير من المحدثين النقاد، ولو ترك حديث كل مبتدع أو من رمي ببدعة، لكان في ذلك تضييعٌ لكثير من أحاديث السنة التي رواها أهل الصدق ممن تلبّس ببدعة أو أخطأ خطأً باجتهاد[٥].

---

(١) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص: ١٢٦).
(٢) الكاشف (١/ ٥٣٢).
(٣) صحيح البخاري، رقم (٧٥٣٤).
(٤) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٨٧).
(٥) ينظر: الإمام البخاري، لعبد الستار الشيخ (ص: ٤١٦)، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ١٠٥).

وهو مذهب أئمة التابعين فمن بعدهم، قال الإمام الشافعي: «ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث، أو من ذهب منهم إلىٰ أمور اختلفوا فيها، فتباينوا فيها تباينًا شديدًا، واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته، وكان ذلك منهم متقادمًا، منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلىٰ اليوم، فلم نعلم أحدًا من سلف هذه الأمة يُقتدىٰ به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله، ورآه استحل فيه ما حرم عليه، ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المفرط من القول»[١].

وقال ابن الصلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفَّر في بدعته: فمنهم من رد روايته مطلقًا؛ لأنه فاسق ببدعته، ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعية إلىٰ بدعته أو لم يكن، وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلىٰ بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم»[٢].

---

(١) الأم (٦/ ٢٠٥).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١١٤- ١١٥)، بتصرف.

ثالثًا: أن منهم من لم يثبت رميه بالبدعة، مثل الحكم بن عتيبة الكندي.

فقد قال الذهبي: «قال سليمان الشاذكوني: حدثنا يحيىٰ بن سعيد: سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضل عليًّا علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهم. قلت (الذهبي): الشاذكوني ليس بمعتمد، وما أظن أن الحكم يقع منه هذا»(١).

رابعًا: أن منهم من تبرأ مما رمي به من البدعة، مثل الحسن البصري.

فقد قال الذهبي: «كان ثقةً في نفسه، حجةً رأسًا في العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة في القدر لم يقصدها لذاتها، فتكلموا فيه، فما التفت إلىٰ كلامهم، لأنه لما حوقق عليها تبرأ منها»(٢).

وقال أيضًا: «أما مسألة القدر فصح عنه الرجوع عنها وأنها كانت زلقة لسان»(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٩). وينظر أيضا: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني (١/ ٣٢٨- ٣٣٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٢٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٣). وينظر أيضا: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي، لمحمد الثاني (١/ ٣٤٥- ٣٥١).

خامسًا: أن بعض العلماء خالفوا الإمام البخاري في إخراجه عن بعض المبتدعة، لكنهم لم يجعلوا ذلك طعنًا في الصحيح، ولا انتقاصًا لمكانته، ولا تضعيفًا لأحاديثه، ولا استدلوا به على وجود أحاديث ضعيفة فيه.

فقد قال ابن حجر: «ممن عاب على البخاري إخراج حديثه (عمران بن حطان) الدّارقطنيّ، فقال: عمران متروك؛ لسوء اعتقاده وخبث مذهبه»[١].

بل إن إخراج الإمام البخاري لراو معين، قرينة على استقامة حديثه، وصحة روايته.

قال المعلمي: «قد يترجح عندنا استقامة رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه؛ لظهور أن البخاري إنما احتج به بعد أن تتبع أحاديثه وسبرها، وتبين له استقامتها، وقد علمنا مكانة البخاري، وسعة اطلاعه، ونفوذ نظره، وشدة احتياطه في صحيحه»[٢].

سادسًا: أنه لا يوجد في رواة الصحيح ولا في غيره مَن رمي ببدعة مكفِّرة.

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٢٣٤).

(٢) التنكيل- ضمن آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/ ١٣١- ١٣٢).

قال ابن حجر: «أما البدعة فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوىٰ بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة»(١).

وقال الذهبي: «جميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تُبِح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبِح دمَه، فإن قبول ما رواه سائغ»(٢).

وقال أيضًا: «ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب، يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ»(٣).

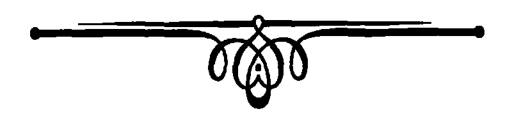
سابعًا: أن ترك الأئمة الرواية عمن وصف بالبدعة غير المكفرة، هو من باب هجر المبتدع، وهو يختلف بحسب المصلحة الراجحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به

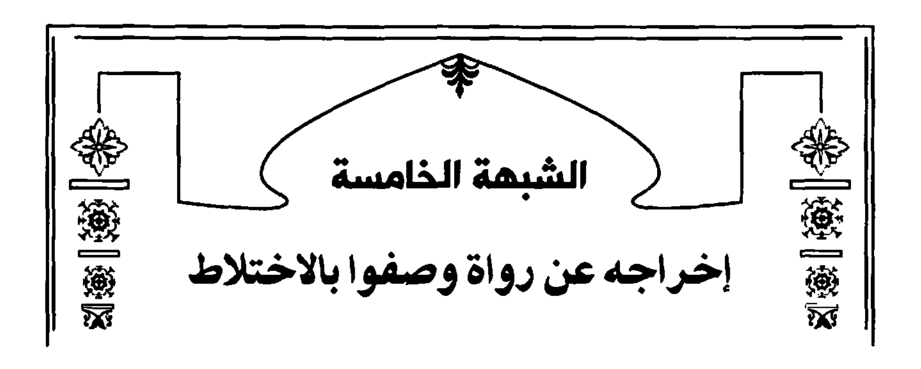
---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٨٥)، بتصرف.
(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٥٤).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤١).

زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلىٰ ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة علىٰ مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني علىٰ هذا الأصل؛ ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع كما كثر القدر في البصرة، والتجهُّم بخراسان، والتشيُّع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه»[1].



(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٨/ ٢٠٦- ٢٠٧)، بتصرف. وينظر أيضا: الآداب الشرعية، لابن مفلح (١/ ٢٣٣).



الشبهة الخامسة

إخراجه عن رواة وصفوا بالاختلاط

من الأمور التي يستدل بها بعضُ الطاعنين في أحاديث صحيح البخاري: وجود أحاديث من مرويات المختلطين، علىٰ اعتبار ضعف جميع ما يرويه الراوي الموصوف بالاختلاط.

والرد على هذه الشبهة بأمور:

أولًا: أن العلماء قسموا المرويات التي رواها الراوي المختلط إلىٰ ثلاثة أقسام بالنظر إلىٰ الراوي عنه:

القسم الأول: من عُلم أنه روىٰ عنه قبل الاختلاط.

القسم الثاني: من عُلم أنه روىٰ عنه بعد الاختلاط.

القسم الثالث: من لم يُعلم هل روىٰ عنه قبل الاختلاط أم بعده[1].

فالأصل فيما أخرجه الإمام البخاري عمن وصف بالاختلاط أنه أخرجه من رواية الرواة الذين رووا عن المختلط قبل الاختلاط في الغالب، وأنه من صحيح حديثه.

---

(١) ينظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٣٤)، والكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: ٦٢).

قال ابن الصلاح: «اعلم أن من كان من هذا القبيل محتجًّا بروايته في الصحيحين أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذًا عنه قبل الاختلاط»[(١)].

وقال النووي: «من كان من المختلطين محتجًّا به في الصحيحين فهو محمول على أنه ثبت أخذ ذلك عنه قبل الاختلاط»[(٢)].

ومن أمثلة ذلك: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فقد قال عنه ابن حجر: «أحد الأثبات، قال عباس الدوري عن ابن معين: اختلط بآخره، وقال عقبة بن مكرم: واختلط قبل موته بثلاث سنين، وقال عمرو بن علي: اختلط حتى كان لا يعقل. قلت (ابن حجر): احتج به الجماعة، ولم يكثر البخاري عنه، والظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن علي وغيره، بل نقل العقيلي أنه لما اختلط حجبه أهله، فلم يرو في الاختلاط شيئًا»[(٣)].

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٩٧- ٣٩٨).
(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٩٠).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٢٢- ٤٢٣)، بتصرف. وينظر في المصادر التي ذكرها ابن حجر في هذه الترجمة: تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ١٠٧)، الضعفاء، للعقيلي (٣/ ٧٥).

وقال السخاوي: «ما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه»(١).

ثانيًا: أن جرح الراوي بالاختلاط لا يعني اطراح حديثه جملة، ولا تضعيف مروياته على الإطلاق؛ وذلك لأن الأئمة يميزون مرويات الراوي المختلط إما بالمتابعة، أو بقرائن تدل على صحة رواية معينة.

ويستثنى من ذلك الراوي الذي لم يتميّز حديثُه القديم عن الذي وقع بعد اختلاطه.

قال الإمام البخاري: «روَّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني عن سفيان، كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه»(٢).

وقال ابن حجر: «ما أخرج البخاري من حديثه (أي: سعيد بن إياس الجريري) إلا عن عبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضًا من رواية خالد الواسطي عنه، ولم يتحرر لي أمره إلى الآن، هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، **لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل**»(٣).

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ٣٦٧).
(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٦).
(٣) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٠٥).

وقال أيضًا: «أما ما أخرجه البخاري من حديثه (أي: سعيد بن أبي عروبة) عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقىٰ منه ما توافقوا عليه»[١].

فالمتابعة للراوي المختلط تنفي عنه شبهة الخطأ في الحديث، وهذا المنهج لم ينفرد به الإمام البخاري.

فقد قال ابن الصلاح: «روينا عن يحيىٰ بن معين أنه قال لوكيع: تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط؟! فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو»[٢].

وقال وكيع أيضًا: «كنا ندخل علىٰ سعيد بن أبي عَروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه»[٣].

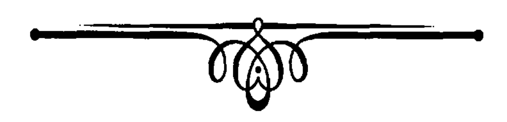
---

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٠٦). وينظر: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة علىٰ مروياته في الكتب الستة، لنافذ حسين حماد، ضمن كتابه: أحاديث الصحيحين ورجالهما (ص: ١١٢- ١١٤).

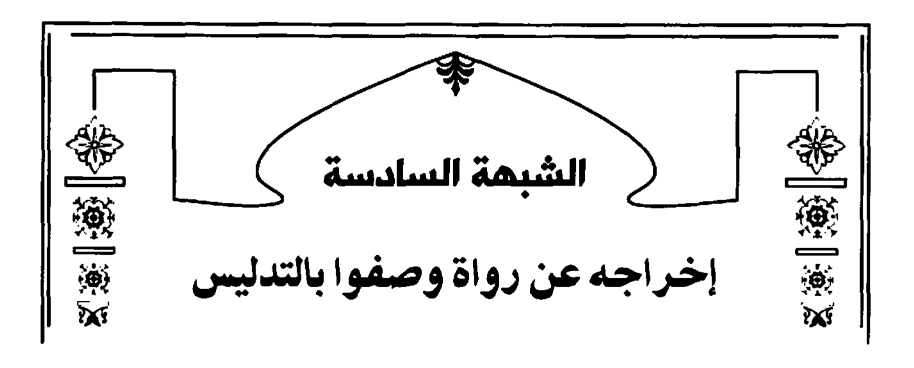
(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٩٣).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١١/ ١٠).

والخلاصة: أنه لا توجد رواية في أصل الصحيح عن الرواة المختلطين الذين ثبت وصفهم بالاختلاط لم تتميز رواياتهم، وما من رواية عن مختلط إلا ولها متابع داخل الصحيح أو خارجه[1]، و«أن الأئمة المحدثين والرواة الثقات الضابطين بلغ من علمهم بالأحاديث والسنن والرواة: أن هذا الحديث مما روي عمن روي عنه وهو صحيح معافى، وأن ذاك الحديث مما روي عنه وقد اختلط أو مرض، وأن هذا الراوي قد روى عنه في حال الصحة والعافية فلان وفلان، وأن ذاك الراوي قد روى عنه في حال مرضه أو تخليطه فلان وفلان، وهذا أمر يكاد ينفرد به العلماء المحدثون، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على التبحر وسعة العلم بالأحاديث والرواة، وأنهم أحاطوا بالعلم بالرواة وأحوالهم وتاريخ ولادتهم ووفياتهم»[2].



(١) ينظر: مرويات المختلطين في الصحيحين، لجاسم العيساوي (ص: ٤٣٤).
(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة (ص: ٦٨٣).



الشبهة السادسة

إخراجه عن رواة وصفوا بالتدليس

ذهب كثير من العلماء المتأخرين إلىٰ التفريق في روايات المدلس بين ما رواه بالعنعنة، وبين ما صرح فيه بالسماع، وأنه لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع[1].

ومن أجل ذلك اختلفت مواقفهم في مرويات المدلسين المعنعنة في الصحيحين، فذهب كثير منهم إلىٰ أن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول علىٰ ثبوت سماعه من جهة أخرىٰ.

قال ابن حجر: «وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلّس معنعناً، هل تقول: إنهما اطلعا علىٰ اتصالها؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلاّ ففيهما أحاديث من رواية المدلّسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح»[2].

---

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٧٥)، والتقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٩)، وتدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٦٢).
(٢) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦).

وقال ابن المرحل: «في النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوىٰ لا دليل عليها، لا سيما أنا قد وجدنا كثيرًا من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها»[(١)].

وهذه الإشكالات التي أوردها العلماء المتأخرون مرجعها إلىٰ أنهم يقررون قواعد غير مطردة إذا ما قورنت بصنيع الأئمة النقاد، ويتضح ذلك بأمور:

أولًا: المنع، فإن مجرد العنعنة لا تعل حديث المدلس الثقة، إلا في حالة وجود التدليس حقيقة، أو في حالة وجود علة في المتن أو الإسناد، وهذا الذي مشىٰ عليه الإمام البخاري، وهو منهج الأئمة في التعامل مع مرويات المدلس، ويدل علىٰ ذلك:

١- أن عمل الأئمة المحدثين وتصحيحاتهم للأحاديث في غير الصحيحين جارية علىٰ هذا المبدأ.

قال ابن دقيق العيد: «الراوي بالعنعنة عن شيخه، إن كان مدلسًا فالمشهور أنه لا يحمل علىٰ السماع حتىٰ يبين الراوي ذلك، وما لم يبين فهو كالمنقطع فلا يقبل، وهذا جار علىٰ القياس، إلا أن الجري عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعب عسير يوجب اطراح كثير من الأحاديث التي صححوها،

---

(١) ينظر: النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٥).

إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدعي مدع أن الأولين اطلعوا علىٰ ذلك، ولم نطلع نحن عليه، وفي ذلك نظر»[١].

٢- أن هناك من انتقد أحاديث الصحيحين كالدارقطني وغيره، ولم يذكروا أحاديث المدلسين المعنعنة لمجرد العنعنة، بل تركوا أكثرها، وأعلوا بعضاً منها بسبب ورودها من طريق آخر تبين فيها التدليس.

٣- أن الأئمة المتقدمين لم يذكروا حديثًا واحدًا أعلوه بمجرد عنعنة المدلس إذا كان ثقة، بل لا يذكرون هذه العلة إلا إذا ثبت تدليسه، أو حملًا لعلة أخرىٰ كنكارة أو مخالفة أو نحوها.

ثانيًا: التسليم، وأنه علىٰ القول الذي ذهب إليه كثير من العلماء في عدم قبول ما رواه المدلس إلا ما صرح فيه بالسماع، فإن ما يوجد في صحيح البخاري (خاصة) من ذلك لا ينقص شيئًا من قيمة الصحيح، ولا من صحة أحاديثه، وذلك لما يلي[٢]:

١- أن أغلب ما جاء من روايات المدلسين كانت في المتابعات والشواهد، وما كان كذلك فلا يعد من شرط الإمام البخاري.

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ١٩- ٢٠)، بتصرف. وينظر أيضا: فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: المدلسين ومروياتهم في صحيح البخاري، لفهمي أحمد عبد الرحمن (٢/ ٤٠٨).

قال ابن حجر: «ليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها»[١].

٢- أن كثيرًا من هذه الروايات كانت في باب المناقب والرقاق، وفضائل الأعمال، وهي من الأبواب التي يتساهل المحدثون في مروياتها.

٣- أن كثيرًا ممن أخرج لهم الإمام البخاري في الأصول احتجاجًا، أخرج لهم فيما صرحوا فيها بالسماع، وقد وجد كثير من أحاديث هؤلاء المدلسين ما صرحوا فيه بالسماع في باقي كتب السنة.

٤- أن الإمام البخاري قد يخرج عن راو مدلس معنعنًا مقرونًا بغيره من الرواة، أو يكون المتن له شواهد كثيرة، فيستدل بذلك علىٰ صحة الرواية، وينجبر التدليس بالمتابعات والشواهد.

قال ابن حجر عن مغيرة بن مقسم الضبي: «متفق علىٰ توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدلسها، وإنما سمعها من حماد، قلت (أي: ابن حجر): ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه، واحتج به الأئمة»[٢].

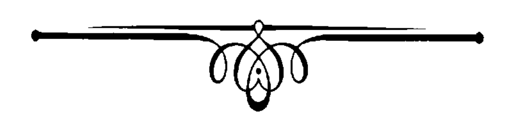
---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦٣٦)، بتصرف.
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٤٥).

٥- أن الإمام البخاري عندما يخرج لأحد المدلسين فهو ينتقي من رواية تلاميذه الذين كانوا أكثرهم صحبة له، وألزمهم به، وأعرفهم لحديثه.

قال ابن حجر: «اعتمد البخاري على حفص[١] هذا في حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر»[٢].

٦- أن قاعدة: (المدلس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث) ليست مطردة بل لها استثناءات، فهناك بعض المدلسين من يكون تدليسه نادرًا في بعض الروايات، أو لا يدلس فيها أصلًا مع كونه معروفًا بالتدليس[٣].



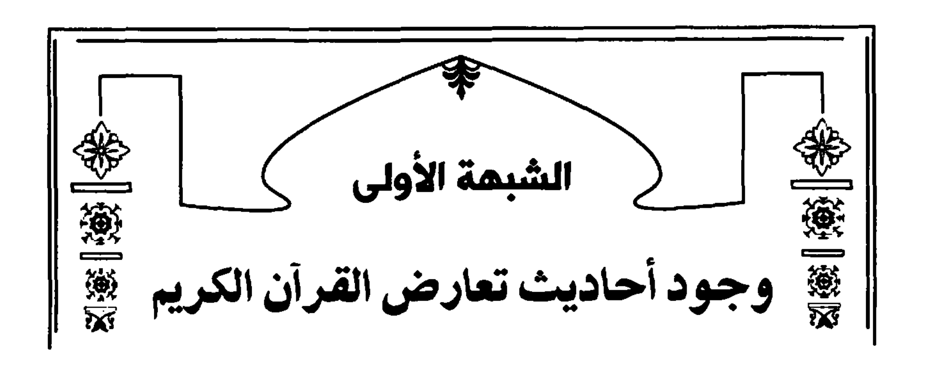
(١) هو: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي.
(٢) مقدمة فتح الباري (ص: ٣٩٨).
(٣) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، لأبو بكر كافي (ص: ٢٠٧).

الفصل الخامس

الشبهات المثارة على وقوع التعارض بين أحاديث الصحيح وبين غيرها



- الشبهة الأولى: وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم.
- الشبهة الثانية: وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة.
- الشبهة الثالثة: وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث.



الشبهة الأولى

وجود أحاديث تعارض القرآن الكريم

من أبرز أساليب الطعن علىٰ منهج المحدثين عمومًا: ادعاء أن نقد الأئمة المحدثين كان للأسانيد فقط، دون متون الأحاديث، وأنه قد وقع بسبب ذلك تعارض بين القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية التي صححها علماء الحديث مثل الإمام البخاري وغيره، وفي حال وقوع هذا التعارض فإنه يجب رد الحديث؛ لأن القرآن مقدم عليه فهو قطعي الثبوت[1].

وقد استدلوا علىٰ ذلك ببعض الأدلة التي رأوا أنها تؤيد قولهم، ومنها[2]:

١- قوله تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨].

٢- وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

---

(١) ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، لغازي الشمري (ص: ٤٤٩- ٤٦١).

(٢) ينظر: السنة ومكانتها، للسباعي (١/ ١٥٣).

ووجه الدلالة: أن هاتين الآيتين دلتا على أن الكتاب قد حوى كل شيء، وإلا كان الكتاب مفرطًا فيه، ولما كان تبيانًا لكل شيء، فيلزم الخلف في خبره تعالى وهو محال.

٣- وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩].

ووجه الدلالة منه: أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، وهذا يعني عدم حصول الحفظ الإلهي للسنة، وأنها معرضة للوضع والوهم والخطأ فيها.

٤- أنه روي عن النبي ﷺ ما يدل على وجوب عرض السنة على القرآن، فمن ذلك قوله ﷺ: «إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني»(١).

والرد على هذه الشبهة فيما يلي:

أولًا: أن القرآن نفسه أوجب الرجوع إلى السنة والتحاكم إليها في آيات كثيرة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران:٣١].

---

(١) سيأتي تخريج الحديث قريبا.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر:٧].

وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

قال ابن القيم: «أمر تعالىٰ بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عرض ما أمر به علىٰ الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول؛ إيذانًا بأنهم إنما يطاعون تبعًا لطاعة الرسول»(١).

فالأصل أنه لا يوجد حديث صحيح ثابت عن النبي ﷺ يعارض محكمات القرآن معارضة صريحة، ومن ظن وجود شيء من هذا التعارض، فإما أن يكون الحديث غير صحيح، وإما أن يكون الفهم غير سليم(٢).

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٨٩).

(٢) وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الكبير: درء تعارض العقل والنقل، وقد ألفه لشرح هذه القاعدة.

ثانيًا: أما الاستدلال بقوله تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، علىٰ وجوب الاكتفاء بالقرآن، فالجواب عن ذلك:

١- أن قوله تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، المراد به: اللوح المحفوظ، في قول أكثر العلماء[1]، ويشهد له سياق الآية: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨].

٢- أنه لا شك أن القرآن حوىٰ بيان كل شيء كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، إلا أن هذا البيان منه ما ورد عامًا وخاصًا، ومنه ما جاء مطلقًا ومقيدًا، ومنه ما نزل مجملًا ومبينًا، وتفصيل ذلك وشرحه تكفلت به السنة النبوية.

قال الخطابي: «البيان علىٰ ضربين: بيان جلي تناوله الذِّكْر نصًّا، وبيان خفي اشتمل عليه معنىٰ التلاوة ضمنًا، فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولًا إلىٰ النبي ﷺ، وهو معنىٰ قوله سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]،

---

(١) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي (٦/ ٢٩٢)، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٢١٦).

فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان»[١].

ثالثًا: أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، فالجواب عن ذلك:

١- أن الذكر عام يشمل القرآن وغيره، وتخصيصه بالقرآن فقط يحتاج إلى دليل لمن يدعيه، ولا دليل على ذلك.

٢- أن العلماء اتفقوا على أن الآية تشمل القرآن والسنة، فمدعي التفريق مخالف لأهل العلم في ذلك.

٣- أن وظيفة السنة النبوية هي بيان القرآن وشرائعه على وجه التفصيل، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤]، والقول بعدم وقوع الحفظ الإلهي للسنة، يعني إبطال أحكام القرآن وشرائعه كافة.

٤- أنه استدلال بالمفهوم على فرض كون المراد بالذكر القرآن الكريم، والاستدلال بالمفهوم في سياق الامتنان ضعيف، كما هو مقرر في كتب الأصول.

قال ابن حزم: «كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما

---

(١) معالم السنن (١/ ٨).

تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه، وألا يحرف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالىٰ كذبًا وضمانه خائسًا، وهذا لا يخطر ببال ذي مُسْكة عقل، فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ بتولي الله تعالىٰ حفظه، مبلغ كما هو إلىٰ كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلىٰ انقضاء الدنيا، قال تعالىٰ ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ [الأنعام:١٩]، فإذ ذلك كذلك فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلىٰ ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلىٰ أن يختلط به باطل موضوع اختلاطًا لا يتميز عند أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] كذبًا ووعدًا مخلفًا، وهذا لا يقوله مسلم، فإن قال قائل: إنما عنىٰ تعالىٰ بذلك القرآن وحده، فهو الذي ضمن تعالىٰ حفظه لا سائر الوحي الذي ليس قرآنًا، قلنا له وبالله تعالىٰ التوفيق: هذه دعوىٰ كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل، والذكر اسم واقع علىٰ كل ما أنزل الله علىٰ نبيه ﷺ من قرآن أو من سنة وحي يبين بها القرآن، وأيضًا فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

[النحل:٤٤]، فصح أنه ﷺ مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالىٰ فيه بلفظه، لكن ببيان رسول الله ﷺ، **فإذا كان بيانه ﷺ لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه»**(١).

رابعًا: أن اعتبار معارضة الحديث للقرآن مقياسًا للقبول والرد، ليس صحيحًا؛ لأن ذلك يفضي إلىٰ قبول الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة إذا وافقت نص القرآن، كما أن مخالفة الحديث النبوي للقرآن لا تدل علىٰ ضعف الحديث، لكون السنة تستقل بالتشريع(٢).

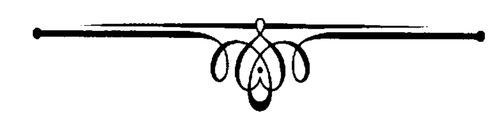
خامسًا: أما الحديث الوارد في عرض ما روي من الحديث علىٰ القرآن، وهو: **«إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني»**،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢١- ١٢٢)، بتصرف.

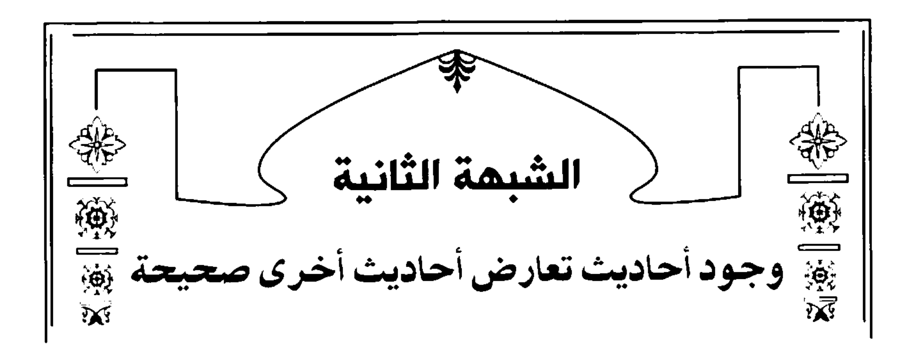
(٢) فهم الحديث النبوي في ضوء القرآن الكريم عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، لجمال اسطيري، بحث مقدم لندوة: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، دبي، ١٤٣٠هـ، (١/ ٥٦١).

فهـو حـديث ضـعيف[١]، ومتنـه معـارض للقـرآن الكـريم؛ لأن مـن الأحاديث ما أثبتت أحكامًا ليست في كتاب الله باتفـاق أهـل العلـم، وهي صحيحة مقبولة، معمول بها[٢].



(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثـار (١/ ١١٨)، مـن طريـق: خالـد بـن أبـي كريمة، عن أبي جعفر به. وقال: «هـذه الروايـة منقطعـة، وقـد روي مـن أوجـه أخر كلها ضعيف».

(٢) ينظر: السنة ومكانتها، للسباعي (ص: ١٦٢).



الشبهة الثانية

وجود أحاديث تعارض أحاديث أخرى صحيحة

يتخذ بعض الطاعنين في السنة من التعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية سبيلًا إلىٰ الطعن في السنة عمومًا، أو في جهود المحدثين، أو في نقد أحاديث الصحيحين علىٰ وجه الخصوص.

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أنه لا يمكن وقوع التعارض الحقيقي بين الأحاديث الصحيحة بحال من الأحوال، وإذا وجد حديث يتعارض في ظاهره مع حديث آخر، فإن مرد ذلك قصور فهم الناظر وإدراكه[1].

قال ابن خزيمة: «لا أعرف أنه رُوي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتىٰ أؤلف بينهما»[2].

---

(١) ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لعبد المجيد السوسوة (ص: ٧١).

(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٤٣٢- ٤٣٣).

وقال السبكي: «اعلم أن تعارض الأخبار إنما يقع بالنسبة إلىٰ ظن المجتهد أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صح صدورهما عن النبي ﷺ، فهو أمر معاذ الله أن يقع»[١].

وقال ابن القيم: «لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقةً ثبتًا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخًا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه علىٰ غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع»[٢].

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢١٨).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٣٧- ١٣٨).

ثانيًا: أن العلماء مُقِرّون بوجود نوع تعارض بين الأحاديث الصحيحة، وهذا التعارض يقع بين الناسخ والمنسوخ، وبين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد.

قال ابن حجر: «الأمة لم تجمع على العمل بما فيهما (أي: الصحيحين) لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل؛ لأن فيهما أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص»(١).

ثالثًا: أن هذا النوع من الاختلاف قد يقع في أحاديث صحيح البخاري، ويُنبه الإمام على ذلك، فمن ذلك: أنه أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل**»(٢).

ثم أخرج بعده ما يعارضه، فذكر حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ قال: عثمان رضي الله عنه: «**يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره**»، قال عثمان رضي الله عنه: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام،

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧١).

(٢) صحيح البخاري (٢٩١)، وأخرجه أيضا مسلم (٣٤٨).

وطلحة بن عبيد الله، وأبي بن كعب رضي الله عنهم، فأمروه بذلك[١].

وأخرج أيضًا حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: يا رسـول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: «**يغسل ما مـس المـرأة منـه، ثم يتوضأ ويصلي**»[٢].

ثم قال الإمام البخاري: «الغسـل أحـوط، وذاك الآخِـر، وإنمـا بيّنا لاختلافهم»[٣].

قـال ابـن حجـر: «قولـه: الغسـل أحـوط، أي علىٰ تقـدير أن لا يثبت الناسخ، ولا يظهر الترجيح؛ فالاحتياط للدين الاغتسال»[٤].

رابعًا: أن العلماء وضعوا قواعد عامـة في التعامـل مـع نصـوص الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وهي كما يلي:

١- إذا أمكـن معرفـة الناسـخ والمنسـوخ، وجـب المصير إلـىٰ الأخذ بالناسخ، وترك المنسوخ.

٢- إذا لـم يمكـن الوقـوف علـىٰ الناسـخ، فيعمـل بـالجمع بـين الدليلين.

---

(١) صحيح البخاري (٢٩٢)، وأخرجه أيضا مسلم (٣٤٧).
(٢) صحيح البخاري (٢٩٣)، وأخرجه أيضا مسلم (٣٤٦).
(٣) ينظر في حكم هذه المسألة: فتح الباري لابن رجب (١/ ٣٧٣).
(٤) فتح الباري (١/ ٣٩٨).

٣- إذا لم يمكن الجمع، عُدل إلىٰ الترجيح بين الدليلين[١].

ويندر في الأدلة الشرعية وجود دليلين متعارضين، تعذر العلم بالنسخ فيهما، أو تعذر الجمع بينهما، وإذا وقع ذلك (مع قلة وجوده) فلا يعدم المجتهد سبيلًا للترجيح[٢].

قال الشاطبي: «كل من تحقق بأصول الشريعة؛ فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل؛ فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة، فالمتحقق بها متحقق بما في نفس الأمر؛ فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، ولذلك **لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون علىٰ تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف**؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم»[٣].

ومن أمثلة جمع الإمام البخاري بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا في كتابه الصحيح: الجمع بين أحاديث النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها حال قضاء الحاجة.

---

(١) وقد وقع الخلاف بين العلماء في ترتيب هذه المسالك في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية. ينظر في ذلك: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لعبد المجيد السوسوة (ص: ١١٣- ١٢٢).

(٢) ينظر: تيسير علم أصول الفقه، للجديع (ص: ٣٧٠).

(٣) الموافقات (٥/ ٣٤١).

فقد أخرج الإمام البخاري حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة، ولا يولّها ظهره، شرقوا أو غربوا»**(١).

ثم أخرج بعده حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه كان يقول: «إن ناسا يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس، لقد ارتقيت يومًا على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين، مستقبلًا بيت المقدس لحاجته»(٢).

وقد ذهب الإمام البخاري إلى أن الحديث الأول محمول على ما إذا كان ذلك خارج البنيان، حيث بوّب عليه فقال: «باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، إلا عند البناء: جدار أو نحوه».

قال ابن بطال: «أما قوله في الترجمة: إلا عند البناء، فليس مأخوذًا من الحديث، ولكنه لما علم في حديث ابن عمر استثناء البيوت، بوّب فيه، **لأن حديثه صلى الله عليه وسلم كله كأنه شيء واحد، وإن اختلفت طرقه، كما أن القرآن كله كالآية الواحدة وإن كثر**»(٣).

---

(١) صحيح البخاري (١٤٤)، وأخرجه أيضا مسلم (٢٦٤).
(٢) صحيح البخاري (١٤٥)، وأخرجه أيضا مسلم (٢٦٦).
(٣) شرح صحيح البخاري (١/ ٢٣٦).

خامسًا: أن التصحيح من قبل إمام من أئمة الحديث يلزم منه صحة الحديث سندًا ومتنًا، وانتفاء مناقضته لما هو ثابت في الكتاب أو السنة، وقد ضعف الإمام البخاري مرويات كثيرة بسبب معارضتها الصريحة للأحاديث الصحيحة[١].

ومن أمثلته: أن الإمام البخاري ذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا قال المؤذن: الله أكبر، فقلت: أنا أشهد أن محمدًا رسول الله، حرمك الله على النار**»، ثم ضعفه بأن الثابت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه هو أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن**»[٢].

ومن الأمثلة التي يستدل بها بعضهم على وقوع التعارض بين الأحاديث الصحيحة: أحاديث العدوى، والوقاية منها[٣].

فقد ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث عديدة التحذير من العدوى، فمن ذلك:

---

(١) ينظر: الأحاديث التي أعلّ الإمام البخاري متونها بالتناقض، لبسام العطاوي (ص: ٥).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٣- ٢٩٤). وحديث أبي سعيد رضي الله عنه الثاني: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦١١)، وأخرجه أيضا مسلم (٣٨٣).

(٣) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٤/ ١٣٧)، ومختلف الحديث وجهود المحدثين فيه، للهادي روشو (ص: ٦٣٥- ٦٣٧).

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«فر من المجذوم كما تفر من الأسد»**(١).

٢. عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: **«إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها»**(٢).

٣. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يوردن ممرض على مصح»**(٣).

وهذه الأحاديث قد عارضها حديث آخر: فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا عَدْوَىٰ ولا طِيَرَةَ، ولا هَامَةَ ولا صَفَرَ»**(٤).

وقد ذكر العلماء أجوبة كثيرة في الجمع بين الحديثين، ومن أشهرها:

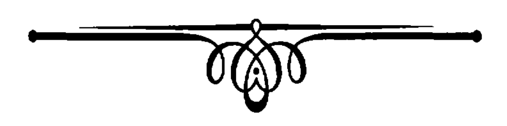
١- أن هذه الأمراض لا تُعدِي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالىٰ جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧).
(٢) أخرجه البخاري (٥٧٢٨)، ومسلم (٢٢١٨).
(٣) أخرجه البخاري (٥٧٧١)، ومسلم (٢٢٢١).
(٤) أخرجه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠).
(٥) ينظر: أعلام الحديث، للخطابي (٣/ ٢١١٨)، والاستذكار، لابن عبد البر

قال أبو الفضل العراقي: «وقد وجدنا من خالط المصاب بالأمراض التي اشتهرت بالإعداء، ولم يتأثر بذلك، ووجدنا من احترز عن ذلك الاحتراز الممكن، وأخذ بذلك المرض»[(١)].

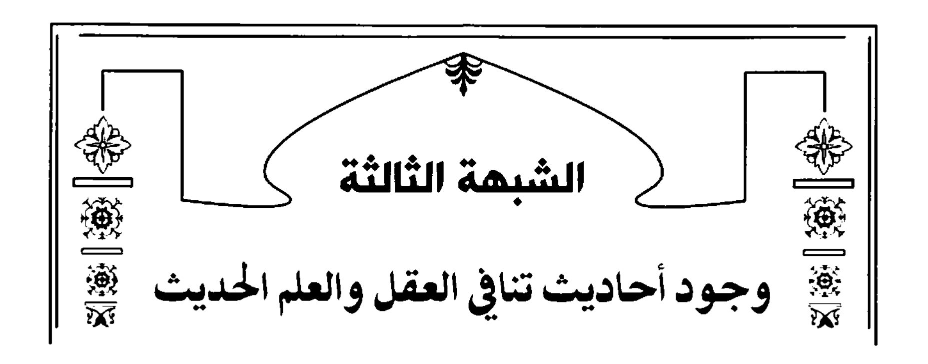
٢- أن نفيه ﷺ للعدوىٰ باق علىٰ عمومه، وأما الأمر بعدم مخالطة المريض المعدي فمن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالىٰ ابتداءً، لا بالعدوىٰ المنفية؛ فيظن أن ذلك بسبب مخالطته؛ فيعتقد صحة العدوىٰ؛ فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسمًا للمادة[(٢)].



= (٨/ ٤٢٢)، ومعرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ٢٨٥).

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١٠).

(٢) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: ٧٧).



الشبهة الثالثة

وجود أحاديث تنافي العقل والعلم الحديث

كثيرًا ما يلجأ أصحاب الفكر التنويري الحداثي المعاصر إلىٰ معارضة الشرع بعقولهم ورد الأحاديث النبوية الصحيحة، بحجة مصادمتها للعقل والعلم الحديث[1].

ويستدلون في ذلك تمويهًا: بأن الصحابة رضوان الله عليهم أعملوا العقل في نقد الحديث المروي عن النبي ﷺ.

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أولًا: أن المرجع في نقد الأحاديث ومعرفة وقوع التعارض بينها وبين العقل هم أئمة الحديث، الذين هم أعلم الناس بقواعد هذا العلم وأصوله، وأعرف الخلق بأحوال النبي ﷺ وأخباره وسيرته، وأنه لا يعتبر رأي من كان أجنبيًّا عن علم الحديث والاختصاص به.

---

(١) ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، لغازي الشمري (ص: ٤٨٤).

قال أبو شامة المقدسي: «أئمة الحديث هم المعتبرون القدوة في فنهم، فوجب الرجوع إليهم في ذلك، وعرض آراء الفقهاء علىٰ السنن والآثار الصحيحة، فما ساعده الأثر فهو المعتبر، وإلا فلا نبطل الخبر بالرأي، ولا نضعفه إن كان علىٰ خلاف وجوه الضعف من علل الحديث المعروفة عند أهله أو بإجماع الكافة علىٰ خلافه»(١).

ثانيًا: أنه لا يوجد مثال صحيح صريح وقع فيه التعارض بين حديث في أحد الصحيحين وبين العقل والعلم الحديث، بل إن كل الأمثلة التي يستدل بها بعضهم علىٰ وقوع هذا التعارض مبنية علىٰ سوء الفهم، وخطأ في التطبيق(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «اعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارِضُ أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك (ولله الحمد) دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل»(٣).

---

(١) مختصر المؤمل في الرد إلىٰ الأمر الأول (ص: ٥٥).

(٢) ينظر: دفع دعوىٰ المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسىٰ النعمي (ص: ٦٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٤).

ثالثًا: أما استدلالهم برد الصحابة الحديث بمجرد مخالفة العقل، فيقال في الرد عليه: بأن الصحابة إنما وقع منهم الرد لبعض الأحاديث حين رأوا معارضتها للأدلة الأخرىٰ الصحيحة من الكتاب والسنة، وليس بمجرد معارضة العقل(١).

ومن الأمثلة التي يستدل بها بعضهم علىٰ وقوع التعارض بين الأحاديث الصحيحة وبين العلم الحديث: حديث أبي هريرة ﵁ قال: قال النبي ﷺ: **«لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها»**(٢).

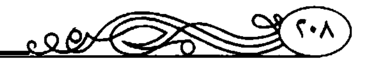
ويعد هذا الحديث من أكثر الأحاديث التي أثيرت حولها الشبه والطعون المعاصرة، ومن أبرزها: أن فساد اللحم المذكور في الحديث مخالف لما عُلم من قانون الطبيعة، وما أثبته العلم الحديث: من أن اللحم يفسد إذا تعرض للهواء، وأن فساده بهذه الصورة لا يختص به زمان دون زمان، وأن اللحم كان ينتن ويفسد من قبل وجود بني إسرائيل(٣).

---

(١) ينظر: دفع دعوىٰ المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، لعيسىٰ النعمي (ص: ٩٢- ١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (١٤٧٠).

(٣) ينظر في أقوال الطاعنين في هذا الحديث من المعاصرين: نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثىٰ زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).



والرد على هذه الشبهة بما يلي:

١- أن هذا الفهم لا أساس لـه مـن الصـحة، ويـدرك خطـأه أي عاقل، فضلًا عن الأذكياء مـن العلمـاء مـن أمثـال الإمـام البخـاري، وغيره من الأئمة الذين صـححوا الحـديث، فـإن مقتضىٰ تصـحيح الأئمـة لهـذا الحـديث ممـا يـدل علـىٰ خطـأ هـذا الفهـم وبعـده عـن الصـواب.

٢- أن سياق الكلام إنما هـو في عمـل بنـي إسـرائيل في اللحـم، وليس الكلام عن طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولاهم لما ادخر، ولو لم يدخر لم يفسد.

«فكانت الأمـم قبـل بنـي إسـرائيل لا تعـرف أن اللحـوم تخـزن وتدخر، فما كانت تفعله، فما كان الفساد ولا الإخناز يتناوله، فلمـا جاءت بنـو إسـرائيل ورغس الله لهـم الـنعم والآلاء رغسًـا، وصـب عليهم خيراته وبركاته، وأنزل عليهم المـن والسـلوىٰ، وهـي أنـواع من لحـوم الطيـر الفـاخرة، تـأتيهم صـباح مسـاء، لـم يكـن شـكرهم لهذه النعم التي فضلهم بها علىٰ العالمين إلا الكفـران، والإمسـاك، والشح، الذي لا داعي له إلا اللحازة وسوء الجبلة، بخلـوا وخـافوا انقطاع ما هـم فيـه مـن نعـيم، ففكـروا في الادخـار، فهـداهم شـحهم وهلعهـم إلـىٰ أن خزنـوا المـأكولات وخزنـوا المـن والسـلوىٰ، فأصيب بالفساد والإخنـاز شـأن اللحـوم، ولا تـنس أن القـوم كـانوا جاهلين (ولا بد) طرق الادخار التي يبقـىٰ معهـا اللحـم سـليمًا مـن

الفساد؛ لأن الناس لم يتسعوا إذ ذاك في فنون الإمساك وفنون المأكولات سنة النشوء والارتقاء»[(١)].

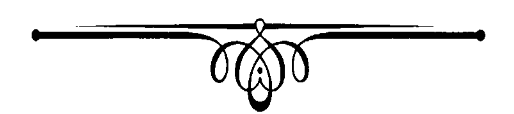
فـ«الكلام عن فساد اللحم المدّخر؛ والحديث يبين طبيعة من طبائع بني إسرائيل اشتهروا بها في واقع الحال، وهذه الطبيعة لم تنفك عنهم في يوم من الأيام، وهي حبهم للمال وللكنز والادخار، وتفضيلهم فساد ما يكنزون على أن يفيد منه غيرهم، أيًا كان هذا الغير، فالحديث لا يبيّن ولا يشير إلى أنّهم سبب وجود البكتيريا التي تفسد اللحم، فهذا فهم مغلوط للنص، وإنما يبيّن طبيعة اختصوا بها عن غيرهم، حتى إنهم يدّخرون ما لا يصح ادخاره كاللحم الذي يفسد، ويبدو (والله أعلم) أنه ما كان معهودًا في زمنهم أن الناس كانت تذبح، ثم إذا زاد عن حاجتها شيء إما أعطته للآخرين، أو تركته للحيوانات والسباع، ولا يوجد عندهم مبدأ ادّخار اللحوم أصلًا، حتى جاء بنو إسرائيل وادّخروا ما لم يدّخر قبلهم، وما يفسد من الادخار وهو اللحم؛ أي: أنهم هم الذين سنّوا سنة سيئة هي ادّخار اللحم وفساده، لعدم إتاحة الفرص لغيرهم للانتفاع به»[(٢)].

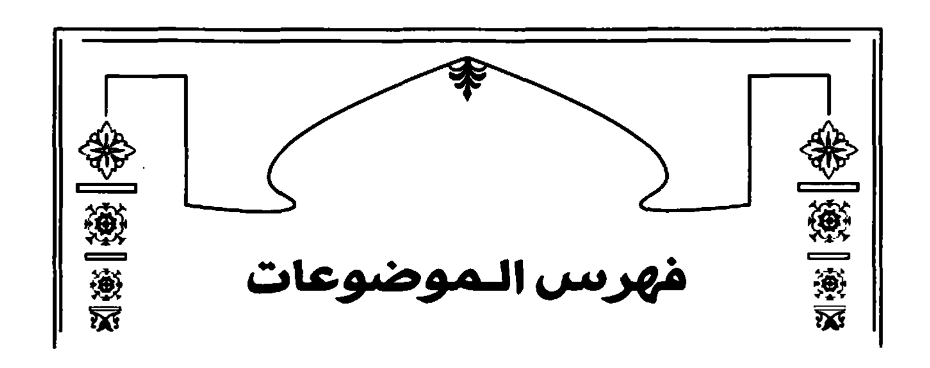
---

(١) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله القصيمي (ص: ١٤).

(٢) نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث «لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجًا»، لنماء محمد البنا، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، التابع للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (٦٧).

٣- أنه يحتمل أن يكون فساد اللحم عقوبة إلهية بانتشار نوع جديد من البكتيريا أو سلالة جديدة من الجراثيم تُسرع بإفساد اللحم، لم تكن موجودة قبل زمنهم، فأصبح اللحم يفسد بعدهم أسرع من فساده المألوف قبل ذلك بسببهم، فصحَّ أن يُقال عنهم لذلك: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم**»، وهذا ليس غريبًا على العلم الحديث، فكلنا يشاهد اليوم ويطالع من حين لآخر أخبارًا علمية وتقارير مخبرية متخصصة عن ظهور أنواع جديدة من البكتيريا القاتلة والمكروبات الضارة والفيروسات الخطيرة، وبعضها يكون بسبب تصرفات بشرية خاطئة، مثل: الإيدز، وأنفلونزا الطيور والخنازير، وغيرها.





فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة


تم بحمد الله